



# أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبْرُمَالِكِ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٩١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صبيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

# أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْئَةِ أَبْرُمَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

---

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه !

## الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية

صكيذا - بيروت ص ٠ ب ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِر الوحيد  
في جميع البلاد العربية

المكتبة العربية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية  
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام على علم جم يشهد بملو قدره في صناعة  
النحو ، وكان يدعو في طريقته منجاة أهل الموصل الذين  
اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مضطجع تعليمه ؛ فأتى من  
ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلى الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوى الدرجات العلى والقدر الخطير، وسلم تسليماً كثيراً مُتَوَّصِلاً إلى يوم الدين .  
هذا زُبْدَةٌ ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك »، إلى ألفية ابن مالك « الذى صَنَّفَهُ أَنَحَى النجاة الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة، قصدتُ به تقريب مباحثه، وإيضاح مشاكلكه، وتيسير شواهدك، وتسهيل مراجعتك؛ فجمعت خلاصة ما كنت كُتِبَتْه عليه أيام كُتِبَتْ دراسته منذ ثلاثين عاماً، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهومة، إلى أن يأذن الله بجأت قدرته فَيُتِيحَ لى إخراج ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كُتِبَتْه، فإنه الذى يَجْلُو للقارىء قدرة ابن هشام وَسَمْعَ علمه وواسع اطلاعه، والذى تظهر فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبهى حُلُمٍ وأجمل زينتها .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّة السالك »، إلى تحقيق أوضح المسالك .

وقد عُدَّت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب، وضمّ آلافها إليها، وإعرابها إعراباً واضحاً، وتخريجها، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِبَ وآراء؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه، ثم بأكمال مباحثه، وتعليل مسائله، وإيس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العُدَّة .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجته من قبل من كتب السلف — إلا أن يَطْلِعَ أبناء العربية على علوم أوائلهم فى معرض

بِهِ تَرْضَى عَنْهُ نَفْسُهُمْ ، فَإِذَا هُمْ يُقْبَلُونَ عَلَيْهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِهَا ؛ لِيَرْتَبَطَ  
حَاضِرُهُمْ بِمَاضِيهِمْ ، وَلِيَدْرِكُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ لَمْ يُقَصِّرُوا ، وَإِنْ رَمَاهُم النَّاسُ  
بِالتَّقْصِيرِ ، وَمَا مِنْ أُمَّةٍ رَغِبَتْ فِي الْخَيْرِ وَحَرَصَتْ عَلَى أَنْ تَقَالَ حَظَّهَا مِنْ  
الْحَيَاةِ ، ثُمَّ سَلَكَتْ لِهَذَا طَرِيقًا يَقْطَعُ صِلَةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاضِيهَا إِلَّا ضَاعَ سَعْيُهَا  
وَتَقَطَّعَتْ بِهَا الْأَسْبَابُ .

رَبِّ هَبْ لِي الصَّبْرَ عَلَى مَا جَعَلْتَهُ أَوْ كَدَّ آمَالِي وَغَايَةَ سُؤْلِي ، وَوَقِّئْنِي إِلَى  
الْخَيْرَاتِ ، إِنَّهُ لَا تَوْفِيقَ إِلَّا تَوْفِيقُكَ ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ ؟

عَلَيْهِ السَّلَامُ

## ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأُعيا من يأتي بعده ،  
الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالحُ  
الورعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن  
هشام ، الأنصاري ، المصري .

وُلد بالقاهرة ، في ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة ( سنة ١٣٠٩  
من الميلاد ) .

لزم الشهابَ عبدَ اللطيف بن المرحّل ، وتلا على ابن السَّرَّاج ، وسمع على  
أبي حَيَّان ديوانَ زُهَيْر بن أبي سُلمى الزَّنى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ،  
وحضر دروس التاجِ التَّبْرِيزِي ، وقرأ على التاجِ الفَاكِهَانِي شرحَ الإشارة له  
إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقه على مذهب  
الشافعي ، ثم تحفَّظَ فحَفِظَ مختصر الخُزَرِّي في قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد  
بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارِع ،  
والاطلاع المُفْرِط ، والافتدَار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة  
يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْتَهْجاً وَمُوجِزاً ، وكان — مع ذلك  
كله — متواضعاً ، بَرّاً ، دَمَّتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته مَنَحَاةَ أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جني واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه ، فأتى من ذلك شيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ولابن هشام مصنغات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الضيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطعنا عليه أو بَلَّغْنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر على مَسْكَان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصل ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الألفاظ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه خزانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدُهُ ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .



- (٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .
- (٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .
- (٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة في مكتبة برلين .
- (١٠) رفع الخصاصعة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربع مجلدات .
- (١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني .
- (١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .
- (١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، ولعله شرح « بانث سعاد » الآتي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .
- (١٧) شرح قصيدة « بانث سعاد » طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدين .
- (١٩) شرح قطر البذا وبطل الصدا الآتي ذكره ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .
- (٢٠) شرح اللمحة لأبي حيّان ، ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطي . وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشِّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا ، وهو شرح لكتاب « الشِّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ النُّحْوِيَّة » للسيوطي .

(٢٣) قَطْرُ الْفِئْدَةِ وَبِلِ الصَّدَا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) الْقَوَاعِدُ الصَّغْرَى ، ذكره السيوطي .

(٢٥) الْقَوَاعِدُ الْكُبْرَى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مُخْتَصَرُ الْإِنْتِصَافِ مِنَ الْكُشَافِ ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الْإِنْتِصَافُ مِنَ الْكُشَافِ » ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) الْمَسَائِلُ السَّفَرِيَّةُ فِي النُّحْوِ ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مَغْنَى اللَّيِّيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ ، طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) مَوْقِدُ الْأُذْهَانِ وَمَوْقِظُ الْوَسْطَانِ ، تعرض فيه لكثير من مشكلات

النحو، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وباريس .

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس

من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

\*\*\*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكمّان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الفرح المجّلين ،<sup>(١)</sup> وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاماً دائمين بدوام السموات والأرضين .

أما بعد حمد الله مستحقّ الحمد ومُلهِمه ، ومُنشئ الخلق ومُعِدّه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكْرَمِهِ ، المفعوت بأحسن الخلق وأعْظَمِهِ ، محمدٍ نبيّه ، وخَلِيلِهِ وَصَفِيّه ، وَوَلِيِّ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ، وَأَحْزَابِهِ وَأَحِبَّابِهِ ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نَظَمَ الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائى — رحمه الله ! — كتاباً صَفُرَ حَجَماً ، وَغَزَرَ عِلْماً<sup>(٢)</sup> ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألفاظ .

وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يُدْانِيهِ<sup>(٣)</sup> ، وتوضيح يسايره وَيُبَارِيهِ ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأَحْلُلُ به تراكيبه ، وَأَنْقَحُ مَبَانِيهِ<sup>(٤)</sup> ، وأعذب به موارد ، وأعقل به شَوَارِدِهِ<sup>(٥)</sup> ، وَلَا أَخْلِي مِنْهُ مسألة من شاهد أَرْتَمِيقُ ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نَقْدٍ أو تعليل ، ولم آلُ جَهْداً في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسميته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وبالله أَعْتَصِمُ<sup>(٦)</sup> ، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُ<sup>(٧)</sup> ، لا ربَّ غيره ، ولا ممولٍ إلا خَيْرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(١) النمر : جمع أغر ، وهو ذو الفرة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمجمل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه الفقرة من قوله صلى الله عليه وسلم « أنا قائد الفرح المجّلين يوم القيامة »

(٢) غزر - بضم العين وعلى هنا الزاى - كثر (٣) يدانيه : يقاربه (٤) أنقح : أهدب

(٥) أعقل : أمتع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة

(٦) أعتصم : أمتنع (٧) يصم : يعيب

هذا باب شرح الكلام ، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام — في اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيه أمران :  
اللفظ ، والإفادة .

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف ، تحقيقاً أو تقديرًا .

والمرادُ بالمفيد ما دلَّ على تَمَعْنَى يحسُنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائمٌ » ومن فعل واسم ،  
كـ « قامَ زَيْدٌ » ومنه « اسْتَقِيمَ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن  
ضمير المخاطب المقدَّر بأنَّ (١) .

(١) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف  
منه الكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها  
الكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ،  
فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً — وهي إحدى عشرة  
صورة تفصيلاً — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من  
جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة  
أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأولها على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ  
وخبر نحو « زيد قائمٌ » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو « أقامَ الزيدان » وإما  
مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله  
نحو « هبَّات العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد »  
وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع العنصن » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو  
« أقسم بالله لأكرمك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي « كان » أو إحدى أخواتها مع  
اسمها وخيرها نحو قولك « كان الجو حاراً » و« أصبح الجو بارداً » .



والكلم : اسم جنسٍ جَمْعِيٌّ ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ<sup>(١)</sup> ، وهى : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسم جنسٍ جَمْعِيٌّ أنه يدل على جماعة ، «إذا زيدَ على لفظه تاء التانيث فقليل «كَلِمَةٌ» نَقَصَ معناه ، وصار دَالًّا على الواحد ، ونظيره كَبِينٌ وَلَبِنَةٌ ، وَنَبِقٌ وَنَبَقَةٌ .

وقد تبين - بما ذكرناه فى تفسير الكلام : من أن شرطه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وَجْهِ<sup>(٢)</sup> ؛ فالكلم أعمُّ من جَمْعَةٍ لنعنى ؛ لانطلاقه على المفيد = والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهى «ظنن» أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولها نحو «ظننت الوقت متسعًا» .

والمؤلف من فَعَن وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضًا . وهى «أعَم» أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو «أعمت زيدا عمرًا» خلاصا .

(١) اختلفوا فى لفظ «كلم» ، فقليل : هو جمع مفردة كلمة ، وقيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجمع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى - كما قال للمؤلف - واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادى . وهو «ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد» وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثانى : اسم جنس جمعى ، وهو «ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا» وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقرة وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، ونبق ونبة ، وقولنا «غالبا» للإشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومى ، وزنج وزنجى ، ورك وركى ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء والفرد خاليا منها ، عكس الغالب ، نحو كء وكأء ، وذلك النوع فى العربية قليل جدا .

(٢) منابط العموم والخصوص الوجه : أن يجتمع اللفظان ، الصدق على شيء كاجتماع الكلام والكلم هنا فى الصدق على «زيد قام أبوه» لأنه مفيد ونذكره من أربع كلمات ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء ، كاتفراد «كلام بالصدق» على «قام زيد» لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ . واتفراد «كلم بالصدق» على «إن قام زيد» ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا . نذكر ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ،  
ففتحوا « زيد قام أبوه » كلام ؛ لوجود الفائدة ، وكلم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ،  
و « قام زيد » كلام لا كلم . و « إن قام زيد » بالعكس .  
والقول عبارة عن « اللفظ الدال على معنى » : فهو أعم من الكلام ،  
والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وجه<sup>(١)</sup> .  
وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام ، نحو : ( كَلَامٌ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ  
قَائِلُهَا »<sup>(٢)</sup> ، وذلك كثير لا قليل<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

فصل : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المراد به حرف الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على  
ما ليس باسم ، نحو « نَجَّيْتُ مِنْ أَنْ قُتِمَ<sup>(٤)</sup> » ، بل المراد به الكسرة

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وينفرد واحد  
منهما - وهو الأعم - بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .  
(٢) الضمير في « إنها » وفي « قائلها » من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى  
حكاية عن الإنسان ( رب ارحموني لى أعمل صالحا فيما تركت ) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠  
من سورة المؤمنين ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة  
فانها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة \* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* » وتقول : حفظت  
كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم - وقد بشر بأبى - : والله  
ما هى بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبه على حمار بطىء - نعم السير  
على بئس العير ، وسيأتى تخريجها على هذا المذهب في باب « بئس » وعم وبئس وما جرى  
مجراها « وذهب الكوفيون إلى أن « نعم » و « بئس » اسمان بمعنى المدح والمذموم  
مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ونحوه . وليس ما ذهبوا إليه  
بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذى وضع لهما في هذا الكتاب .

التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيَّةً ، وقد اجتمعت في البَسْمَلَةِ (١) .

الثانية : التَّنْوِين ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر (٢) لفظاً لا خطأ لغير توكيد ، فخرج بقيد السكون النونُ في « ضَيْفَيْنِ » لِلطَّفِيلِ ، و « رَعَشَيْنِ » لِمُرْتَعَشٍ ، وبقيد الآخرِ النونُ في « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِرٌ » وبقولِي « لَفْظًا لَا خَطًّا » النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَائِي ، وستأتِي ، وبقولِي « لغير توكيد » نونُ نحو (لِنَسْقَمَا) (٣) و « لَتَضْرِبُنَّ يَا قَوْمُ » و « لَتَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ » .  
وأنواع التنوين أربعة :

أحدها : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يُشَبَّه الحرفَ فيبْنَى ، ولا الفعلَ فيمْنَع من الصرف .

الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدَّلالة على التنكير ؛ تقول : « سَيَبُوءِيهِ » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معينًا اسْمُهُ ذَلِكَ ، و « لِإِيهِ » إذا اسْتَرَدْتَ مُخَاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصًا مَّا اسْمُهُ سَيَبُوءِيهِ أو استزادة من حديثٍ مَّا نَوَّنتَهُمَا (٤) .

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخر حقيقة كالـ « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرًا حكمًا كالـ « يد » و « غد » والميم من « دم » والحاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتبارًا : أي لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكمًا .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

=

(٤) وبما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذي الرمة :

الثالث : تنوين المُقَابَلَة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَمَلُوه في مُقَابَلَة النون في نحو مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعويض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ<sup>(١)</sup> ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَلِإِذٍ في نحو : ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ )<sup>(٢)</sup> عوضاً عن الجملة التي تضاف « إِذٍ » إليها<sup>(٣)</sup> .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعة تنوين التَثْنِمْ ، وهو اللاحقُ للقوافي المُطْلَقَة ، أى : التي آخرها حرف مد ، كقوله :

= وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّبَارِ الْبَلَاغِ  
 وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطئ ، ذا الرمة في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقره على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا غنيت بها المعرفة لم تتون ، وإذا غنيت بها النكرة نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ  
 (١) المراد بنحو « غواشٍ » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أ كان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواشٍ » وجوار ودواع ، ونواه « أم كان منعه من الصرف للعلية ووزن الفعل نحو « أعيم ، ويعيل » أصلهما تصغير أعى ويعلى ، ثم مى بهما فصارا علمين موازين لنحو أيطر وييطر مضارعى ييطر .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إِذٍ » لفظاً واحداً في هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التي من حق إِذٍ أن تضاف إليها ، والتقدير في الآية الكريمة « ويوم يغلب الروم فارساً يفرح المؤمنون » حذف الجملة =



١ - أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابْتَ  
الأصل « العتاب » و « أصابا » فجىء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

= الأولى - وهى « يغلب الروم فارما » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين أو فى الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .  
ويذكر بعض النحاة فى هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التى من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : ( وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ) وقوله جل شأنه ( إذا لأذقنك ضعف الحياة ) وقوله تباركت كلمته ( وإذا لا تيناهم ) وقوله سبحانه ( إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق ) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هى الظرفية الشرطية .

١ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرب بن عطية بن الخطفى ، أحد شعراء العصر الأموى .

اللغة : « أقلى » فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بته ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد هنا اللوم فى تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتاب » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وقولى » الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقلى اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلا كونها ابتدائية ، وأما الثانية فلا أن المعطوف كالمعطوف عليه فى الحكم الإعرابى =

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللّاحِقُ للَقَوَافِي الْمُتَقَيِّدَةِ زيادةً على  
الْوَزْنِ ، ومن ثمَّ سُمِّيَ غَالِيًا ، كقوله :

= « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الرفع المقدر  
في محل جزم ، والفاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ،  
والتقدير : إن أصبت لقولى - إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب  
معترضة بين فعل الأمر ومفعوله « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير :  
والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من  
الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول  
به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « المتأين » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين التثنية  
عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية  
ما يدخل عليه كتنوين التنكير مثلاً . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضى فى « أصابن »  
ودخل على الاسم المقترن بأل فى « المتأين » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد  
منهما ، أما أن ذلك مستقيم فى الداخل على الفعل فظاهر ، وأما فى الداخل على  
المقترن بأل فلائن التنوين المختص بالاسم ينأى « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم  
وتعيينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه بفرد معين من أفراد  
جنسه ، فلو كان تنوين التثنية من الأنواع الخاصة بالاسم لكان فى الكلمة الواحدة  
علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى ، وهذا مما لا يصح أن يذهب  
إليه العرب فى كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين التثنية قول النابغة الذبياني :

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرَ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً  
بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

٢ - ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :  
قَالَتْ سُلَيْمَى كَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنُّ بِنَسْلِ جِلْدِي وَيُنَسِّ بِنِي الْحَزَنُ  
وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة ليبسك فلم أجد هذا  
الرجز في أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من  
الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه .  
اللغة : « سلمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجها « معدما »  
اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لأماله له ، ومعنى هذا البيت  
قريب من قولهم في مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .  
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات »  
فاعل قال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبنى على ضمة مقدرة على الألف منع من  
ظهورها التعذر في محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط  
جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق « فقيراً » خبر كان  
النافصة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف  
يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه  
سياق الكلام أيضاً ، وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان  
غنيا موسراً ترضين به ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ،  
والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود  
إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط  
وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنياً موسراً  
أرض به ، وإن كان فقيراً معدماً أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعاً ، حيث لحق التنوين فيهما القافية  
المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحق هذا التنوين الحرف في هذا  
البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .  
=

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زِيدَت نون « ضَيْفَيْنِ » في الوصل والوقف ، وليس من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهِمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخول حرف النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : ( يَا لَيْتَ قَوْمِي ) <sup>(١)</sup> ( أَلَا يَا اسْجُدُوا ) <sup>(٢)</sup> في قراءة الكسائي <sup>(٣)</sup> ، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً ، نحو : « يَا أَيُّهَا » = ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَلْقِ  
فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المخترق » وكل منهما اسم محلي بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين العالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتابن » فارجع إليه تكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه . فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على ( ألا يا ) ثم يبتدئ ( اسجدوا لله الذي يخرج الحب ) وقرأ قوم بتشديد اللام في « ألا » على أنهما كلمتان : الأولى أن المصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن المصدرية ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من « أعمالهم » أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - إلخ ، وكتابتها في المصحف ( ألا يسجدوا ) تؤيد ذلك .



الرجلُ ، وَيَافُلُ ، وَيَا مَكْرَمَانُ<sup>(١)</sup> .  
 الرابعة : أَلْ غيرُ الموصولةِ ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد تدخل  
 على المضارع ، كقوله :  
 \* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ \* — ٣

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ،  
 ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل  
 أو يا امرأة ، ونظيرهن « ياملاؤمان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى في باب النداء  
 ٣ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ \*

وهذا بيت للمرزوق يقول في هجاء رجل من بنى عذرة ، وكان هذا الرجل قد  
 دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل  
 والمرزوق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بنى أمية ، فعرف  
 عبد الملك الأعرابي بهم ، فقال على الفور :

فَخَيَّـا الْإِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ  
 وَجَدَّ الْفَرَزْدَقِ أَتَعِسَ بِهِ وَدَقَّ خَيْاشِيمَهُ الْجَفْدَلُ

فقال له المرزوق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ أَنْتَ حَامِلُهُ يَا إِخْطَلَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَالْخُطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد به صدره .

اللغة : « أبا حزره » هي كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله  
 أنفك أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عفره بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن  
 الإذلال والإهانة « الخفي » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم »  
 الذى يحكمه الحصان ليفصل بينها « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذى يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فإننا لم نحكمك فيما  
 بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ،  
 ولا بصاحب اللسن الذى يقوى على الخصومة .  
 =

= الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للفظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجلة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضاً « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« رأى » مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على رأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هذا البيت - فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع - قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ  
وقول ذى الخرق أيضاً :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَاقَتَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصِّعُ  
وقوله الآخر :

مَا كَالْيَرْوَحُ وَيَبْذُو لَاهِيًا فَرَحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ  
وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة .

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ ، وذلك كما في « قُمْتُ »<sup>(١)</sup> و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

\*\*\*

فصل : يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلمًا كان كـ « قُمْتُ » أو مخاطبًا نحو « تَبَارَكْتَ » .  
الثانية : تاء التانيث الساكنة ، كـ « قَامَتْ » ، وَقَعَدَتْ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة<sup>(٢)</sup> .

= واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة السكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت ( انظر شرحنا على الأثموني ١ - ١٦٩ ) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قواك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه نخص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات وربت ويمة وتكون في الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التانيث على « رب » قوله :

=

وبهاتين علامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى<sup>(١)</sup> ، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس<sup>(٢)</sup> .

= مَاوِيَّ يَا رَبِّمَا غَارَ شَعَوَاءَ مِثْلِ اللَّذَعَةِ بِالْمِيسَمِ  
وقول الآخر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَّ لَمْ تَعَارَا  
ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِيْنِي فَمَضَيْتُ مُنْتَقِلْتُ لَا يَغْنِيْنِي  
وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

نَدِمَ الْبُقَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ  
وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولها تاء التأنيث في نحو ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل في نحو (لست منهم في شيء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتم) ، وبما بدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لا يجوز معها إلا مجيء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها.

(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم، وبئس» اسمان ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرابيا بشر بولادة امرأته أنى فقال «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطيء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عبر مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذي انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر :

الثالثة : ياء المخاطبة كقُومِي ، وبهذه رُدُّ على من قال إن هاتِ وتَعَالَ  
اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة ، نحو : ( لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كَوْنًا )<sup>(١)</sup> ،  
وأما قوله :

ع - \* أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا \* ضرورة .

\*\*\*

= وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِذَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ  
فقد أجمعا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة  
على اسم ، ويكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم  
مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .  
(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ،  
ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نشر في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار  
الهمذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهٍ أُمْلُودَا مُرَجَّـلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا  
وَلَا تَرَى مَا لَآ لَهُ مَعْدُودَا أَقَاتِلُنَّ .....

اللغة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم - هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام  
مرجلا شعره ، فحذف المضاف - وهو الشعر - وأقام المضاف إليه - وهو الضمير المحرور  
محلا بالإضافة - مقامه ، فارتفع واستتر « البرودا » جمع برد - بضم الباء وسكون الراء -  
وهو ضرب معروف من الثياب .

المنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلت جعد أن يكون  
جبلها منه ، فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره في بيان معاني الأبيات : أخبرني  
إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن اللبس كأنه الفصن الناعم ليتزوجها ،  
أفأنت موافق على ذلك آمر بإحضار الشهود ليعضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ،  
يعنى أن الاستفهام إنكارى .

فصل : ويُعرَفُ الحرفُ بأنه لا يحسنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفي ، ولم .

وقد أشير بهذه المثل إلى أنواع الحروف<sup>(١)</sup> ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الحمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في لاسم المفرد ، وأصل الكلام : أنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلون ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، وحذف النون الأولى تخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون - بتشديد النون - ثم حذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحقها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤية أيضا :

\* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السَّيُوفَا \*

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية في البيتين ، ويدكرون أن الرواية في البيت المستشهد به « أقائلون » وفي البيت الذي أنشدناه « أشاهرون » بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد ، ولا شذوذ في واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة في واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعني أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذي يختص بالأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذي يختص بالأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كَنَفِي ، نحو : ( وفي الأرض آيات )<sup>(١)</sup>

= وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لا تطلب له علة ، فحروف الجر التي تجر الأسماء والتي مثل لها بغير لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهيأة التي مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت ، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمحيئها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول - وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر - « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : في لفظها بمجئها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفي معناها لدلالة « إن » على معنى أوكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن ابن أشبهت لا النافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها .

ومن النوع الثالث - وهو الحرف المشترك الذي يعمل - « ما » ولا « اللتان » ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبهتا ليس في المعنى ، فعملاً عملها .

ومن النوع الرابع - وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل - قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن - مع ذلك - شيئاً وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس - وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل - حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير ، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الداريات



( وفي السماء رزقكم )<sup>(١)</sup> ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ ، نحو :  
( لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامة أن يَصْلُحَ لأن يلي « لم » نحو « لَمْ يَقُمْ » ، ولم يَشَمْ ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاضْمُها ، والأنصحُ في الماضي شِمِمْتُ — بكسر الميم — لافتتحها ، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم ؛ ولهذا<sup>(٣)</sup> أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخواته .

ومتي دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم<sup>(٤)</sup> ، كأَوْهَ وَأَفَّ

(١) من الآية ٢٢ من سورة الذاريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد  
(٣) « لهذا » أى مضارعة الاسم — والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل —  
وقد اقتضت مضارعة الاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل في  
الأسماء ، والثاني التقديم على الماضى والأمر في الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ،  
وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع الاسم حاصل  
في اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه في اللفظ فلا أنه يجري معه في الحركات والسكنات ،  
وفي عدد الحروف ، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى  
« ينصر » مع « ناصر » وفي « يضرب » مع « ضارب » نجد ذلك واضحا ، وأما  
شبهه إياه في المعنى فلا أن كل واحد منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية  
تخصصه بأحدهما .

(٤) فإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم »  
ولست — مع ذلك — أسماء أفعال ، بل هي حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه  
يدل على معنى أدعو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى استثنى ، وأشباه  
لهذا كثيرة .

ولجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة ببيتها — لا بصيغتها — على معنى المضارع ،  
وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع ببيتته

بمعنى أتوجعُ وأتضجرُ.

الثاني : الماضي ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتَبَّارَكَ وَعَسَى وليس ،  
أو تاء التأنيث الساكنة كذَنِمَ وبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ<sup>(١)</sup> .

ومتى دأت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كهيئاتَ  
وشتانَ ، بمعنى بَعُدَ وافترق<sup>(٢)</sup> .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر ، نحو  
« قُومَنَّ » فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع ، نحو  
(لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كُنَّا)<sup>(٣)</sup> ؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه  
إلا تاء الفاعل ، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس  
تدخل عليهما التائان ، أما في « تبارك » فهو تابع لابن مالك في شرح الكافية ، وقد  
خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت  
يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقى فما يدل  
عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، ويمن نص عليه ابن  
مالك في شرح الكافية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا ، وعسيت  
أن تفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « لست هندا بمفلحة ، وعست زينب  
أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضي ولا تقبل التائين ، وهي مع ذلك أفعال  
وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا في المدح ، ومثل ما أحسنه في التعجب ، ولا يضر  
ذلك ، لأن عدم لحاقهن إحدى التائين عارض لا أصلي .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد تقبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ،  
ولا تكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كفعل التعجب الذي على صورة الأمر  
نحو « أحسن يزيد » ونحو قول الشاعر :

\* فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَجَ \*

فإن الأصل « وأخرين » فقلبت نون التوكيد ألفا .

كَتَبَ زَالٌ وَدَرَاكَ<sup>(١)</sup> ، بمعنى أُنْزِلْ وَأُذْرِكْ ، وهذا أولى من التمثيل بَصَهْ وَحَبَّهْلْ  
فإن اسميهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التنوين

\* \* \*

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان : مُعَرَّبٌ ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّنًا ، ومبني ، وهو  
الفرع ، ويسمى غير متمكن<sup>(٢)</sup> .

وإنما يُدْنِي الاسمُ إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :  
أحدها : الشبه الوَضْعِي ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين<sup>(٣)</sup> ،

(١) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كنزال  
ودراك ، فإنهما بمعنى ازل وأدرِك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ،  
نحو قول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا تَنْزِلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر في مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذي تقيده عبارة المؤلف - من أن الاسم منعصر في هذين النوعين المعرب  
والمبني - هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب  
بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أبي وأخى وغلامى قسم ثالث لا معرب  
ولا مبني ، أما أنه ليس معربا فلائنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس  
مبنيا فلائنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات  
مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم  
المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة .

(٣) سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن - على الراجح ، فما كان  
ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان  
ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد . ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن ،  
وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما  
حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كماء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولا مِ وواو العطف وفائه ،  
والثاني كمنّا مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قدّ وبَلّ .

ولمّا أعرب نحو « أب ، وأخ » لضعف الشبه بكونه عارضاً ؛ فإن أصلهما  
أَبَوٌ وَأَخَوٌ ، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ .

الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ،  
سواء وضع لذلك المعنى حَرَفٌ ، أم لا .

فالأول كَمَتَّى ، فإنها تستعمل شرطاً نحو « مَتَّى تَقُمْ أَقُمْ » وهي حينئذ شبيهة  
في المعنى بِلِإِنْ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً عو ( مَتَّى نَصَرَ اللهُ ؟ ) <sup>(١)</sup>  
وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

ولمّا أعربت أَيْ الشرطية في نحو ( أَيْمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ ) <sup>(٢)</sup> والاستفهامية  
في نحو ( فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ) <sup>(٣)</sup> لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها  
للاضافة التي هي من خصائص الأسماء <sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للاضافة مثل أَيْ ؟  
فالجواب عن ذلك أن نذكرك أولاً بأن للعرب في لدن لغتين إحداهما الإعراب  
وهي لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً ، وهو أن  
الإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، إذا لازمت كلمة ، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف  
عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب ،  
واللغة الثانية في لدن البناء ، وهي لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء  
قد وجدوا في لدن شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهي على  
حرفين ، كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنهم موضوعوا لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان =

والثاني نحو «هَذَا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب <sup>(١)</sup> له حرفاً ، واسكنه من المعانى التى مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُؤَدَّى بالحروف ، لأنه كالمخاطب والتذنية ، فهنا مستحقة للبناء اتضمنها معنى الحرف الذى كان يستحق الوضع .

وإما أعرب « هَذَانِ ، وهَاتَانِ » - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء <sup>(٢)</sup> .

= أو المسكان ، ووجدوا فيها شبه استعمالها وهو لزوم استعمالها فى وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف « عند » التى بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء بعمدة ، فها وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة .  
(١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وعلى حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً هو أل العهدية ، غاية ما فى الباب أنها للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولاً أن للنحاة فى « هَذَيْنِ » و « هَاتَيْنِ » نصبا وجرّاً و « هَذَانِ » و « هَاتَانِ » رفعاً - مذهبين : أحدهما أنها مثنيتان حقيقة ، وأنها معربات بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . وثانى المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيتان حقيقة ، وأنها مبنيّة ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيتان حقيقة لقل فى حالة الرفع هذان وهاتين ، كما يقال : هذان هذان ، ولقل فى حالة النصب والجر : هذين وهاتين ، كما يقال : هذين هذين ، فتيين ، والثانى : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثنى زيداً العلم حتى تعتقد تنكيره ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدان ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال ، فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيتان حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شئ من خصائص الأسماء ، غاية ما فى الباب أن العرب وضعوا للشار إليه فى حالة الرفع إذا كان مثنى - ذان وهاتان وله فى حالة الجر والنصب هذين وهاتين ، فهى ألفاظ موضوعة على صورة المثنى فى بادىء الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملحق من المذهبين ، فصدره =

الثالث : الشبه الاستعمالي ، وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه ، وكأن يفتقر افتقاراً متصلاً إلى جملة<sup>(١)</sup> .

فالأول كـ « هَيْهَاتَ ، وَصَهُ ، وَأَوَّهَ » فإنها نائبة عن بُعد وأسكنت وأتوَجَّعُ ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعل » مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أُنَمِّي وأترجِّي » ولا يدخل عليهما عامل ، واختُزَ بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرَبَا » في قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » فإنه نائب عن « أَضْرِبُ » وهو مع هذا معربٌ ، وذلك<sup>(٢)</sup> لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه ، تقول : « أعجبني ضربُ زيدٍ ، وكرهت ضربَ عمرو ، وعجبت من ضربِهِ » .

والثاني كإِذْ وَإِذَا وَحَيْثُ<sup>(٣)</sup> والموصولاتُ ، ألا ترى أنك تقول « جئتُكَ إِذْ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ، وعجبه يوافق المذهب الثاني القائل بينائهما . حتى قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفي الكلام أتيح كونهما معربين مع عدم تشبيهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيآن ؛ الأول الوصف الصريح مع الـ الموصولة نحو « الضارب والمضروب » والثاني التنوين المعوض به عن الجملة في إذ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفي إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن انصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للإضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أى الشرطية والاستفهامية لملازمتها للإضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف ، وبسببه أعربت أى ، لأنها =

فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « جاء زيدٌ » وَنَحْوُهُ ، وكذلك الباقي ، وَاحْتِزَّ بذكر الأصلة من نحو ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ )<sup>(١)</sup> فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْمًا ، وَسِرْتُ يَوْمًا » فلا يحتاج إلى شيء ، وَاحْتِزَّ بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ « عِنْدَ » فإنهما مفقران في الأصل لـ « لكن » إلى مفرد ، تقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> وَ « جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » .

ولما أُعْرِبَ « اللذان ، واللتان ، وأى الموصولة » في نحو « اضرب أيهم أساء » لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة<sup>(٣)</sup> .

= ملازمة للإضافة إلى مفرد والثاني ملازمة للإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف ، وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف ، لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى : يحون :

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين .

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجري فيه نفس الكلام الذي ذكرناه في « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد في « أى » الموصولة الشبه الافتقاري لأنها =

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ ، وهو نوعان : ما يظهر إعرابه ،  
 كأَرْضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ » ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ « وما لا يظهر  
 إعرابه كَالْفَتَى ، تقول : « جاءَ الْفَتَى ، ورأيت الْفَتَى ، ومررت بِالْفَتَى » ،  
 ونظيرُ المعنى سُمَا - كَهْدَى - وهي لغة في الاسم ، بدليل قول بعضهم :  
 « مَا سُمَاكَ ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قوله :  
 \* وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمَا مُبَارَكَا \* — ٥

= مفتقره افتقاراً متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها  
 لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد - على ما سيأتى في باب الإضافة - وكانت الإضافة  
 من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .  
 ٥ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالدة القناني - بفتح القاف والنون  
 الخفيفة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة ، وبعده قوله :

\* آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيْثَارَكَ \*

اللغة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهدى  
 وتقى وضحى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آثرك » ميزك واختصك « إيثاركا » هو  
 مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه  
 في إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً ، وإن الله  
 سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آثرك بالعقل  
 والحكمة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماضٍ  
 مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول  
 به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ،  
 كما سنبينه في ذكر الاستشهاد « مباركاً » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة  
 الفعل الماضي وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « آثرك » أثر : فعل ماضٍ ، =



فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيجتمل أن الأصل يُسمُّ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول في يدٍ : « رأيت يدًا » .

\*\*\*

= وضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إشاركا » إشار : مفعول مطلق عا له آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إشارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إشاره إليك بالحكمة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سما » فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة افة منذكرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلا على أن السكامة مقصورة مثل « هدى » لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أبا وأخا ودما ويذا ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يحتمل أن تكون كلمة « سما » في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أسماك سما ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت « هذا سما مبارك » تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سمك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سمك » بضم الميم - فتدبر هذا .

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأَوْضَحِهَا وَجْهًا وَأَكْرَمَهَا أَبَاً وَأَسْمَحَهَا كَفًّا وَأَبْعَدَهَا سَمًا  
أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشري في بيت واحد من الطويل فقال :

سِمَاءٌ سِمٌّ وَأَسْمٌ سِمَاتٌ كَذَا سِمًا وَزِدْ سِمَةً ، وَائِلْتُ أَوَائِلَ سُلَمًا

فصل : والفعل ضَرَبَانِ : مبني ، وهو الأصل <sup>(١)</sup> ، ومُعَرَّبٌ ، وهو بخلافه .  
فالمبني نوعان :

أحدهما : الماضي <sup>(٢)</sup> ، وبنائُهُ على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عَارِضٌ أَوْجِبُهُ كَرَاهَتُهُمْ تَوَالِي أَرْبَعٍ متحرّكات فيما هو كالسكّامة <sup>(٣)</sup> [ الواحدة ] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمناسبة الواو .

(١) المراد بالأصل في هذا الموضع الغالب ، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه اِزْمَ أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لسكونه لا تعرض له ، معان مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لسكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة بحيثه كذلك ، واعلم أن الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون لحفته كما سيذكره في الفصل التالي ، فما بني على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لماذا بني على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بني الماضي على حركة لسكونه أشبه المضارع المعرب في وقوع كل منهما صفة وصلّة وحالا وخبراً ، وإنما كان بناؤه على الفتح لسكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلًا بسبب دلالة على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بني على الضم لاجتمع فيه ثقلان ، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالسكّامة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحرّكات أصلا ، فإذا رأيت في الكلام كلمة توالى فيها أربعة متحرّكات فاعلم أن =

والثاني : الأمر ، وبناؤه على ما يُجَزَمُ به مضارعُه <sup>(١)</sup> ، فنحو « اضرب » مبنى على السكون ، ونحو « اضرباً » مبنى على حذف الدون ، ونحو « اغز » مبنى على حذف آخر الفعل .

والمعرب : المضارعُ نحو « يَقُومُ » لسكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد <sup>(٢)</sup> المباشرة ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو ( وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ) <sup>(٣)</sup> ، ومع نون التوكيد المباشرة مبنى على الفتح ، نحو ( لَيُنَبِّذَنَّ ) <sup>(٤)</sup> ،

لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشجرة وكلمة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « عابط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين « هدايد ، وعلايط » بألف ساكنة بعد ثانيهما ، لحذف الألف وهي مقدرة الثبوت . ومما يدل على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل للعللة التي ذكرنا ، فإذا أرادوا للمفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب . وم بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد اتقم ولتقعد ، لحذف لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف في معنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الهجرة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً ، نحو ( كَتَبَلُونْ <sup>(١)</sup> ، فَلَيَّمَا تَرَيْنَ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا تَتَّبِعَانِ ) <sup>(٣)</sup> .

والحروف كُلمًا مبنية .

\*\*\*

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى أيضاً زقفاً ، ولحقته دَخَلَ في الكلم الثلاث ، نحو : هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ .  
والثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضاً في الكلم الثلاث ، نحو : سَوْفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخران هما الكسر والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما ، ودَخَلَ في الحرف والاسم ، نحو لام الجر و « أَمْسِر » ونحو « مُنْذُ » في لغة من جرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن الجارة حرف والرافعة اسم <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء ، والأصل في الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة ، ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابهته للاسم في وقوعه خبراً وصفة وصلته وحالاً ، ثم الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على السكون ، فلا يسأل في المبنى على السكون - سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً - لم كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة مثل فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصاً الفتحة =

فصل: الإعراب<sup>(١)</sup> أثر ظاهر أو مُقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو « زَيْدٌ يَقُومُ »، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » وجَرٌّ في اسم نحو « لَزَيْدٍ » وجَزْمٌ في فعل نحو « لَمْ يَقُمْ » ولهذا الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجزم، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخفض بالياء، وهي « ذُو » بمعنى صاحب، وَالْفَمُ إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحُم، والهن، ويشترط في غير « ذُو » أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو ( وَلَهُ أَخٌ )<sup>(٢)</sup>، و ( إِنَّ لَهُ أَبًا )<sup>(٣)</sup>،

= أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كناء التكلم، ومنها كون الكلمة عرصة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو « لزيد أكرم من عمرو » ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بنيت قبل وبعد على حركة لأن لها حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبذية بكلمة معربة كما بنى الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، فتفطن لذلك، وكن منه على ثبت.

(١) برد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول « أعرب فلان عما في نفسه » تريد أبان، والثاني الإجابة، الثالث الحسن، ومنه قولهم « امرأة عروبة » بفتح العين، الرابع التغير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول « أعرب فلان كذا » تريد أنه أزال فساده، السادس التسكام باللغة العربية. والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي وهو تغير أو آخر الكلام بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها « وبناء على أنه لقطى هو ما ذكره المؤلف بقوله « أثر ظاهر أو متدر - إلخ »

(٢) من الآية ١٣ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الْأَخِ) <sup>(١)</sup> ، فأما قوله :

٦ - \* خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا \*

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

\* صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفًا \*

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاهها « صهباء » هي الخمر « خرطوم » هي الخمر أول عصيرها « عقارا » هي الخمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هي الخمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نكهة سلمى طيبة ، وأن الريح التي تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقها كأنها مزجت بالخمر ، ووصف ريح الفم بالطيب عما كثر في الشعر العربي ، ومن شواهد النحاة :

وَا ، يَا أَيُّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّما ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّزْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخمر ، والخمر مما يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلمى » جار ومجرور متعلق بخالط « خياشيم » مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر في خالط « خرطوم » عقارا قرقفا « أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت « فا » على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك في الإعراب ، وهذا المعطوف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فشاذ ، أو الإضافة مَنَوِيَّة ، أى : خياشيمَها وفأها ، واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقدَّرة ، نحو ( وأخى هَارُون )<sup>(١)</sup> ( إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي )<sup>(٢)</sup> ، و « ذُو » ملازمة للإضافة لغير الياء<sup>(٣)</sup> ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

= الأسماء الستة بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة في شيء ، وللنحاة في الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل في كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد الثلثة المطردة في كلام الفصحاء . والثاني : أننا لنسلم أن « فا » في هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفاً مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من سلمى خياشيمها وفأها » فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجوداً ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذي يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما في الباب أننا نتوسع في شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكوراً في اللفظ وهو الغالب أم كان مقدرًا وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش ، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية . وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوية » وهذا الذي قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفي نسخة « والإضافة منوية » بالواو ، فيكون جواباً واحداً وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولاً أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفاً لما احتيج في الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْضُوعَةً لزمته الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ - \* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا \*

== به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو « أنا الله ذوبكة » ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا في نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »

٧ - هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وقوله :

وَأَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيِ أَهْلَ مَنْزِلٍ      صَلَّى زَادِهِمْ أَبْيَكِي وَأَبْيَكِي الْبَوَاكِيًا  
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ      فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي ... الْبَيْتِ ، وبعده :  
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرَتْهُمْ      وَإِمَّا لِيثَامٌ فَأَذْخَرْتُ حَيَاتِيَا  
وَعِرْضِي أَبْقَى مَا أَذْخَرْتُ ذَخِيرَةَ      وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطْيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقذح . تقول : هجاء بهجوه هجوا وهجاء « في القرى » القرى -- بكسر القاف مقصورا -- إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعو بهجاءه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم بالليثام « موسرون » : ذوو عسرة وغنى وعندهم ما يقدهونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلني كرام « موسرون » نعمت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع ، وذكر سالم ، والتون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفعاله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من ==



== الإعراب مفسرة «خسبي» المء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله «من ذى عندهم» فإن «ذى» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى وأعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النعاعة من رواها «خسبى من ذى عندهم» بالواو مع أن الكلمة فى محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها «خسبى من ذى عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هى من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها مربة . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالآلف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذي عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور فى لسان العرب «وأما قول الشاعر :

\* فَإِنْ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِيعَتٍ بِهِ \*

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذرا جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو-جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث . ومن أمثله العرب : أنى عليه ذو أنى على الداس ، أى : الذى أنى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى «ا ه . وفى كلامه شاهد كالتى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا . فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» مربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه يراها مبنية .

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : والأفصحُ في المَنِّ النَّقْصُ ، أى : حَذَفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ مِنْ أَيْبِهِ وَلَا تَكُنُوا »<sup>(٢)</sup> ويجوز النَّقْصُ في الأبِ والأخِ والحِمِّ ، ومنه قوله :

٨ — بِأَيْبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمِنْ بَشَابِهِ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

\* يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ \*

ومن عجبتا غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فمًا » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتى والعصا في قوله :

يَا حَبِذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالْفَمَا وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَدَى قَدْ نَمَّا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم

(٢) تعزى - بوزن تجلى - أى انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول « يا فلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه - بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد - أى قولوا له « اعضض على هن أيبك » ومعنى « لا تكنوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقارا لما دعاكم إليه .

٨ — من النعاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولا يوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقيل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَّقِمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْبِي مِنْ ظَلَمِ

اللافة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

= بضم الظاء وفتح اللام - جمع ظلمة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له وإماما فصار سيرته واتبع أثره « فما ظلم » أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى أثرنا ، وأصله قولهم في المثل « من أشبه أباه فما ظلم » وانظر الميداني الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر . أب : مجرور بالباء . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتي « اقتدى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « عدى » فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة « في » حرف جر « انكرم » مجرور بـي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه . مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : حرف نفي « ظلم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك في لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضي المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » وقوله « يشابه أبه » حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة ، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة : يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف - الواو والألف والياء - تسمى لغة الإتمام ، وستأتي لغة ثالثة نبينها في الشاهد التالي ، وتسمى لغة القصر . وعلى لغة النقص التي جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال في تثنية الأب : أبان ، وفي تثنية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والحاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل =

وقول بعضهم<sup>(١)</sup> في التثنية : « أَبَانِ » و « أَخَانِ » . وتصرُّهُنَّ أولى من نقصهن كقوله :

٩ --- \* إِنَّ أَبَا وَأَبَا أَبَا \*

= في تثنية يدوم : يدان، ودمان، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفا ولا علما - أبون ، وأبين ، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْدُنَا بِالْأَبِينِ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية : هذان أبوان ، ومن قال هذا أبك قال في التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم في التثنية : أبان وأخان ، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناء بغير واو فقال « أبان ، وأخان » كما تقول في تثنية يد « يدان » فدل ذلك على أنه ثنى أبا وأخا محذوف اللام من غير أن يرد لهما اللام المحذوفة ، ولو كان ثنى أبوك وأخوك أو ثنى أبا وأخا برد لهما - على ما هو الأصل في نظائرهما لوجب أن يقول « أبوان وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك « أبان ، وأخان » لا يحتمل إلا وجهها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فاحتملان وجهين ، لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص .

٩ -- نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج . وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي الفول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفي نوادر أبي زيد ( ص ٥٨ ) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي الفول الطموى ، ولسكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَاهَا لِرَبِّهَا ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا  
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِشَمَنِ نُرْضَى بِهِ أَبَاهَا =

= إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع  
معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاً له  
ما أطيبه » اه كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسلى » ويروى « لليلى » وكلهم  
أسماء نساء « الحمد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد  
يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ،  
والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له  
من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلى » جار ومجرور  
متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي المني »  
مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لا امتناع الشرط « أننا » أن :  
حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة في  
محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بقع فاعلا لفعل  
محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب  
لو محذوف ، والتقدير : لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المني . « إن » حرف توكيد  
ونصب « أباهما » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،  
وضمير الغائبة العائد إلى سلى مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على  
أباهما السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباهما »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف  
وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » لمخ : فعل ماض ، وألف  
الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور  
متعلق ببلغ « غايتاهما » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من  
ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم التثني الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف  
=

وقول بعضهم : « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ »<sup>(١)</sup>.

= الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة ، والقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباها » حيث أتى بأباها مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصود من نحو فتي وعصى وأشباههما ، وهي لغة القصر على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما السكمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، على ما هو لغة القصر التي نحن الآن بصدددها ، لكن ينبغي لك أن تجريهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقا من لغتين . قافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني مرتين : إحداها في حرف الميم (٤١٧ في ٣١٨/٢) والأخرى في حرف الثاء في أثناء شرح قولهم في المثل « شكل أرامها ولدا » (٧٧١ في ١٥٣/١) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه . وأصله أن رجلا اسمه بهس من بني فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقي هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محمقا .. وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناسا من أشجع في غار يشربون ، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بهس بخاله حتى أقامه على فم الغبار وهو يقول : ضربا أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكروه أخاك لا بطل ، هكذا روى الميداني ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذي دفع بهسا في الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه يلسب إلى المتلصص قوله :

وقَوْلِهِمْ لِلْمَرْأَةِ « حَمَاءٌ » (١).

\*\*\*

== قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكروه أخاك لا بطل فأعرض عنه على ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما تمثل به عمرو .

الإعراب : « مكروه » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « أخاك » أختا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأختا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكروه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكروه » مبتدأ ، وتعمل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نفى أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفى أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجزيت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخر أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكروه سد مسد خبره - ومجىء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن التسكيم اعتبر رفعه بضممة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ أَحْمَاءَهُ أُولِعَتْ بِالْكَفَّةِ وَأُولِعَتْ كَفَّتُهَا بِالنَّهْثِ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حماة » فإنهم يقولون للمذكر حما - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتي ، وفناة » وأنت تعرب « الفتي » بحركات مقدرة على الألف ، = ( ٤ - أوضح المسالك ١ )

الباب الثاني : المثنى ، وهو : ما وُضِعَ لاثْنَيْنِ وأغْنَى عن المتعاطفين<sup>(١)</sup> ، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالالف ، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها .

وحملوا عليه أربعة ألفاظ « اثْنَيْنِ » و « اثْنَتَيْنِ » مطلقاً ، و « كِلَا » و « كِلْتَا » مضافين لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهر لَزِمَتْهُمَا الألف .

\*\*\*

= وتعرب الفتاه بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذى كان على ألف الفتح لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هى آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات فى الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ضرب فيه لغة واحدة وهو ذو معنى صاحب والتم إذا فارقت الميم ، وضرب فيه لغتان النقص والإتمام وهو الهن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والنقص ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والعم .

(١) يشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثانى : أن يكون معرباً ، فلا يجوز أن تثنى الاسم المبنى ، وأما هذان وهاتان فى أسماء الإشارة ، واللذان واللتان فى الأسماء الموصولة ؛ فهى كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً ، فلا يجوز أن تثنى المركب المزجى ولا المركب الإسنادى ، أما المركب الإضافى فلك أن تثنى صدره وتضيفه إلى مجزئه . فتقول « عبدا الله » .

الرابع : أن يكون منكرأ ، فلا يجوز أن تثنى العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس : أن يكون الاثنان متفقى اللفظ ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم ؛ وقولهم : العمران تريد أبابكر وعمر رضى الله عنهما ؛ فهو فن باب التغليب .



الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيُجَرُّ وينصب بالياء المسكور ما قبلها المفتوح ما بعدها .  
ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط ؛ أحدها : انخلو من تاء التانيث ، فلا يجمع نحو « طَلْحَة » و « عَلَّامَة » . الثاني : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَب » و « حَائِض » . الثالث : أن يكون لِعَاقِلٍ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لـكلب ، و « سَابِق » صفة لفرس .  
ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ؛ فلا يجمع نحو « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « مَعْدِيكَرَب » وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو « قَائِم » و « مُذْنِب » و « أَفْضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و « صَبُور » و « سَكْرَان » و « أَحْمَر »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== السادس : أن يكونا متفقى المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بتثنية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف الثنى في الفصل السابق ، ويعرف بأنه « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفردة » فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقتين يجمع اصطلاحاً ، وقولنا « ولم يتغير فيه بناء مفردة » لإخراج جمع التكسير نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التكسير لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذي يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » في جمع « زيد » جمع مذكر سالماً تجدد الحركات التي على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هي بنفسها في الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على « الزيود » مجدد التغير واضحاً ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَمَلُوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وبابه .  
والثانى : جموع تكسير ، وهى : بنون ، وحرثون ، وأرضون ، وسنون ،  
وبابه ؛ فإن هذا الجمع مَطْرِدٌ فى كل ثلاثى حذفت لامه وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث  
ولم يُكْسَرْ ، نحو : عِصَّةٌ وَعِصِينَ ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ ، قال الله  
تعالى : ( كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ )<sup>(١)</sup> ( الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ  
عِزِينَ )<sup>(٢)</sup> ( عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز ذلك فى نحو  
تَمَرَةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَّةٌ » و « زِنَّةٌ » لأن المحذوف الفاء ،  
ولا فى نحو « يَدٌ » و « دَمٌ »<sup>(٤)</sup> ، وشذ أبون وأخون ، ولا فى أسم وأخت  
وبنت لأن العوض غير الفاء ، وشذ بنون ، ولا فى نحو شاةٍ وشَفَةِ لأنهما كُسِرَا  
على شِيَاه وشِفَاه .

والثالث : جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط ، كأهلون ووابِلون ؛ لأن  
أَهْلًا ووَابِلًا ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وَابِلًا لغير عاقل .  
والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به<sup>(٥)</sup> ، كحِلْيُون وزَبْدُون

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيهما .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر مسمى به منه ، ولم يذكر  
فيما ألحق بالثنى ما سُمى به منه ، وكان خليفاً بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا  
سمى شخصاً أو مكاناً باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدبن ، فإن هذا  
الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالثنى ، فأعربوه =

مُسَمَّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى جَرْيَ غَسَلَيْنِ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، ودون هذا أن يُجْرَى جَرْيَ عَرَبُونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، كقوله :

١٠ - \* وَأَعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ \*

== في أشهر لغاتهم - كإعراب المثنى : بالآلف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب ما لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحر :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْمَلَوَانِ  
١٠ - هذا عجز بيت من الحفيف ، وصدره قوله :

\* طَالَ لَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ \*

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهل الجهمي ( ووقع في جميع نسخه لأبي ذهل الخزامي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه ) وعثرت على قصيدة لأبي دهل وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمع بن عمرو بن هصيص ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة ، وهالك أبياتا من أولها :

طَالَ لَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ وَمَلَّتْ الثَّوَاءُ فِي جَبْرُونَ  
وَأَطَلْتُ الْمَقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ظَنَّ أَهْلِي مَرَجَاتِ الظُّنُونِ  
فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ جُمْلَةً كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثْرَ الْقَرِينِ  
وهذه رواية الأدباء ، وخمسة الشعر ، ورواية الشاهد طى ما في الأصل هي رواية النعاعة .

اللغة : « اعترتني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه « الهموم » جمع هم « الماطر » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

== المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصعاح يرويه « الناطرون » بالنون - على أنه في الأصل جمع ناظر وهو الذي يرقب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به . ولكن المجد قد خطأه في القاموس فقال : « وغلط الجوهري في قوله ناطرون موضع بالشام ، وإنما هو ماطرون بالميم » اهـ

وقد أنشد الأزهري بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماطرون ، وهو قوله :

وَلَمَّا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّعْلُ الَّذِي جَمَعَا

بالميم ، وكذلك رواه ياقوت الرومي في معجم البلدان .

المنعني : يصف طول ليله ، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب ، وما نزل به من الأحزان والآلام ، وهو في هذا المكان ، بسبب بعده عن ألفه وأحبابه .

الإعراب : « طال » فعل ماض « ليلى » فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبت » الواو حرف عطف، بات : فعل ماض تام ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « كالجنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره « واعتزني » الواو حرف عطف ، اعتزى : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية . وياء المتكلم مفعول به . مبنى على السكون في محل نصب « الهموم » فاعل اعتزى « بالماطرون » الباء حرف جر ، والماطرون : مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق باعتزى .

الشاهد فيه : قوله « بالماطرون » فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر ، وجعل إعرابه على النون فجعله بالكسرة الظاهرة فمثله مثل الاسم الذي آخره وار ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضمّة الظاهرة على آخره وهو النون ، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك ، تقول : هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير . وتقول : اشتريت زيتونا جيدا ، ودفعت عربونا كثيرا . وتقول : أكلت من زيتون جيد ، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا .

ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون<sup>(١)</sup> ، وبعضهم يُجْرِي بنين وبابَ  
سمنين مجرى غَسَلِينَ ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبَا بَرٍّ ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

(١) من العرب من يلزم هذا النوع - وهو جمع المذكر السالم المسمى به - الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثنى الألف وكسر النون في الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ، وبحسبك هذا .

١١ - هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء  
على بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندى بعد البحث أنه من كلام  
أحد شيعة على كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبي سفيان ،  
وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الْغَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ  
يَأْتَانَا لَا نَزَالَ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْخُنَيْنُ

اللغة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذي تلقى على عواهنه ظنا وتخريفا  
« يكشفه » أراد أنه يبين فساد ما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ،  
وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قل تعالى : ( إن الشيطان  
لكم عدو ) . وقال جلّت كلمته : ( بعضكم لبعض عدو ) . وقال سبحانه : ( فإنهم  
عدوى ) . « أبا حسن » هي كنية على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من  
فاطمة الزهراء أبا محمد الحسن بن علي « أبا برا » يريد أنه عامل كما يعامل الآباء  
البررة الرحماء أبناءهم .

== المعنى : يندد معاوية بن أبي سفيان ، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيمضوا علماً رضى الله عنه ؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من قوله « أبا برا » الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بـ « أبا » اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه « على » بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أبا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « برا » نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين » خبر المبتدأ - رفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبغي عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى « بنين » - وإن لم يكن علماً - مجرى « غسلين » و « يقطين » ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للإضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون في الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت بنين بررة رأيتم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكات يقطينا ، وهذه شجرة يقطين - بالتثنية في كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين ؛ ولكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبهه العجمة .

وقال :

\* دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَ \*  
— ١٢ —

= قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف أشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف » بتنوين « سنيئاً » المنصوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين في « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافاً إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَعَيْنَ بِنَا شَيْبَاً وَشَيْبَانَا مُرْدَا \*  
وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه

فاشتط عليه عمه في المهر ، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه ، فخرج معاضباً لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهو تارة يحن إلى نجد لأن بها أحبائه ، وتارة يذم نجداً لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطاً فيه من أجل بمران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنانه وبخلا ، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُمَا الْمَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَرَكَاءِ أَنْ تُبْكِيَا جَهْدَا  
سَلَا عَبْدَ كَفْلِي حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّة

خَزَازِي وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قَلِي لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَاهُنَا

إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَنْخَبِيَا بَرْدَا

اللغة : « دعاني » معناه اتركاني ، ويروى في مكانه « ذراني » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

وما عداه فهو الغور -- بفتح الغين للمعجمة وسكون الواو -- «سنيه» جمع سنة ، وهي في الأصل العام ، وتطلق السنة على الجذب والقحط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذى لم ينبت الشعر بوجهه .  
المعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكر له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر ماله من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : «دعاني» دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنيه» سنين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «لعين» لعب : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شييا» حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشييننا» الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله «سنيه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للإضافة ، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في اللثقي والجمع الذي على حده تمحذف للإضافة . كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، وواقفه على ذلك ابن مالك في تسمياته .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام منشور .

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرتنا لك في الشاهد السابق حديثا تسلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .



وبعضهم يطرد هذه اللفظة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه ، ويُخَرَّجُ عليها قوله :

— ١٣ — \* لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ \* \*

١٣ - هذا عجز بيت من الخفيف ، ومصدره قوله :

\* رَبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ \*

ولم أفف له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،  
اللفظة : «عرنديس» بزنة سفرجل — هو في الأصل القوى الشديد ، والأنثى  
عرنديسة — بالهاء — ويقال : حى عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة . قاله ابن  
منظور « طلال » بفتح الطاء المهملة ، بزنة سحاب — اسم جمع واحده طلالة — بالهاء —  
وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والرونق  
والماء « ضاربين القياب » القياب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقاً ، أو خاصة بما  
يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛  
لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب السكنا ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم ، وعلى  
الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ،  
ويروى في مكانه « لا يزالون ضاربين الرقاب » فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجرشبيه بالزائد « حى » مبتدأ مرفوع بضمة  
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد  
« عرنديس » صفة لحى تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ « ذى » صفة ثانية لحى ، مجرورة  
بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « طلال » مضاف إليه  
« لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقض مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمها  
مبنى على السكون في محل رفع « ضاربين » خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة  
وضاربين مضاف و « القياب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وحمله بالفعل  
الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه  
بالزائد وهو « حى »

المعنى : قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهى  
استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب العمة  
=

== الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليس هو - على الأخص - من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزير وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة - غير معين - أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإصرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأئمة في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامة ، لأنهم لما حذفوا لامة ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعلم الشنتمري : « هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اه . ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لمحيته على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما .

ويجوز أن يستدل لمحي هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ،

والذي يتلخص مما أثرناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات :

الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ - \* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ \*

\*\*\*

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .  
الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقصورة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون في حال الرفع ، وتسكّر في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .

الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والكسرة في حال الجر ، والمفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسيلين ومسكين ومسكين .

وفد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .

١٤ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي \*

وهذا بيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب .  
اللغة : « تبتغي الشعراء » يروى في مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراء ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي ، وتتمنى أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحنكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتغي « تبتغي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبتغي « وقد » =

== الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي العشرون والتسعين وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت ، ومن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنتمري ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقدر أن من النحاة من خرجه على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحقت به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة لإعراب جمع المذكر السالم ؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ومن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التحريج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذى الإصبع العدواني في نونيته الطويلة :

إِنِّي أَيُّ أَيُّ دُوْ مُحَاقَظَةٍ وَابْنُ أَيُّ أَيُّ مِنْ أَبِيَّينِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيْتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدَهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر :

فصل : نونُ المثني وما حمل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لغةٌ ، كقوله :

١٥ - \* عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً \*

= وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَيْنَ صِدْقٍ سَادَةٍ      وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا  
وقول الآخر :

وَإِنْ أُنِمَّ ثَمَانِيْنَا رَأَيْتَ لَهُ      شَخْصًا ضَيْلًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ  
١٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَتَغِيبُ \*

وهذا بيت من كلمة جيدة لحيد بن ثور الهلالي يصف بها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثني أحوذى . وأصل الأحوذى السريع في سيره ، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يمحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحي القطاة « استقلت » ارتفعت وتحملت وعلت في الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقف عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكفى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة « عشيّة » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لحظة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لحظة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفي عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف = هو الواو .

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

— ١٦ — \* أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا \* \*

= الشاهد فيه : قوله « أحوذيين » فإن الرواية فيه بفتح النون ، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة في موضع الجر ، والنون مفتوحة كما علمت ، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس في مكنتك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن ، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلاً مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثني بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بني أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه في زياداته التي حدثت حديثها مراراً ، وقد أنشده أبو زيد في نوادره ضمن أبيات ( ص ١٥ ) عن المفضل الضبي ونسبها لرجل من بني ضبة ، وقبله في روايته قوله :

إِن لِّسَعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُحْزِي فَلَانَا وَابْنَهُ فَلَانَا  
كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيْثَهَا إِحْسَانَا  
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : « أعرف منها الجيد » يروى في مكانه « أعرف منها الأنف » كما رأيت في رواية أبي زيد ، والجيد : العنق « منخرين » بفتح الميم وسكون النون وكسر الحاء بزنة مجلس ومسجد . وقد تكسر الميم إنباعاً لكسرة الحاء - أصله موضع النخير - وهو الصوت المنبعث من الأنف - ثم سمي به خرق الأنف « ظبياناً » زعم جماعة - منهم الهروي - أنه ثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : ( واسأل القرية ) يريد أهل القرية » اه .

= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا : « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينا » الواو حرف عطف ، العينا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبا » أشبه : فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « ظيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبا منخرى ظيانا ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

الشاهد فيه : قوله « والعينا » وفي هذه السكامة شاهدان للنحاة : أما الأول ففي مجيء المثني بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبنو بطون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : ( إن هذان لساحران ) وعليها جاء قول التلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ  
وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٍ  
وقال الأزهري في صدد بيت التلمس : « هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثني بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثني قاصر على الذين يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام =  
( - - - أوضح المسالك )

= بمستقيم ؟ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور - وهو الشاهد السابق - أن من العرب من يفتح نون المثني بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدد « ومنخرين أشبهًا ظييانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلفظة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت « والعينانا » بالألف في موضع النصب ثم يقول في نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيها يشبهها . فإن العربي القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبي زيد - وهو من الرواة الثقات - التي أثرتها في صدر الكلام على هذا البيت ؟ فقد اطردت فيها المثليات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَّى اللَّيْلُ إِلَّا أَفْلَهُ هَبَبْنَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِفَانُ  
رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفَتَانُ  
وفي قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقَذَابُ قَالَتْنِومُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شفتان » في كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » في قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيها حكاة أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد - مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينانا » ، وهي في موضع النصب - على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينانا » بالفتحة الظاهرة ، والرفع في بيتي عمر والراجز بالضممة .



وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ — \* وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ \*

١٧ — هذا مخجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ \*

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجري بن عطية بن الخطفي ، يخاطب بها فضالة العري ، وقيل قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ  
الأنثى : « عرين » بفتح العين وكسر الراء - هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو أحد آباء فضالة العري « عرينة » بضم العين وفتح الراء - بطن من بجيلة « جعفرًا » هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بني أبيه » أراد إخوته - وهم جعفر وجهور وعبيد - أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروي \* عرفنا جعفرًا وبني عبيد \* « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاي والنون جميعاً بينهما عين ساكنة - وهم الأتباع واللاحقون ، ويقال للثام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهذب الثوب الذي يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرًا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبني » الواو حرف عطف ، بني : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن المفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف وأبي من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبني على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت في شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون في كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل ( انظر شرح الشاهد رقم ١٤ ) .

وقوله :

\* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ \* (١)

\*\*\*

الباب الرابع : الجمع بألف وتاء مزيدتين ، كهندات ومسلمات (٢) ؛ فإن نَصَبَهُ بالكسرة (٣) نحو ( خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ) (٤) وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت (٥) لُغَاتَهُمْ ؛ فإن كانت التاء أصلية كأبيات وأُمُوتٍ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وغَزَاةٍ نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخرج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بإلياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلعات وحمزات في جمع طلعة وحمزة ، إلا ثلاث كالت : شقة ، وأسة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جئنا نحو فاطمات ومسلمات ، في جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبيبات في جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث للمدودة نحو عذراوات في جمع - نذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالما تغير بناء مفردة في حال الجمع كسجدات وزفرات - بفتح ثانيهما - في جمع سجدة وزفرة ، بسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات - بضم ثانيهما - في جمع ظلمة وغرفة ، بسكون ثانيهما ، ونحو حبيبات وذكريات بقلب ألف مفرديهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبنى على الكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف وإتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وَحُلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ : « أُولَاتُ » نحو (وَأِنْ كُنَّ أُولَاتِ خَلٍ) (١) وما سُمِّيَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » وَ « سَكَنْتُ أُذْرِعَاتٍ » وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالشَّامِ ، فَبَعْضُهُمْ يُعَرِّبُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وَبَعْضُهُمْ يَتْرَكُ تَنْوِينَ ذَلِكَ ، وَبَعْضُهُمْ يُعَرِّبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَرَوَوْا بِالْأُوجْهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ :  
 ١٨ - تَنْوَرَتْهَا مِنْ أُذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرْتُ عَلَى

= وهنوت ، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والتاء ، نحو لغة ولغات ، ونحو وثبة وثبات ، ونحو بنت وبنيات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة في ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سمعت لغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَلَمَّا جَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحِيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُهَا وَكِتَابُهَا  
 (١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ ضَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَبْعَثُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي  
 وَقَبْلَ الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدُ بِهِ قَوْلُهُ :  
 وَمِثْلُكَ بَيْضَاءُ الْعَوَارِضِ طِفْلَةٌ لَعُوبٌ تُنَسِّبُنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبًا بَالِي  
 لَطِيفَةٌ طَيِّئُ الْكَشْحِ غَيْرُ مُفَاضَةٍ إِذَا انْفَقَلْتُ مُرْتَجَّةً غَيْرُ مِثْنَالٍ  
 إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضُ حُجِيمِهَا عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجَمَانِ لَدَى الْجَلَالِي  
 تَنَوَّرَتْهَا ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

نَظَرْتُ لِمَا لَيْهَا وَالْجُجُومُ كَانَهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالِ  
 اللَّفَّةُ : « وَمِثْلُكَ » الْوَائِي وَآوَرَبُ : أَيُّ كَثِيرٍ مِنَ النِّسَاءِ الْمِثَالَاتِ لَكَ « بَيْضَاءُ =

« العوارض » جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان . ولكن المثنى قد يحىء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء - هي الرخصة اللينة الناعمة « سربالى » السربال - بزنة القرطاس - الباب « الكشخ » الحصر ، يريد أنها دقيقة الحصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يهتز جسمها لعباتها « غير متقال » ليست كريهة الريح « استحمت » صبت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متنتها » أراد جانبي ظهرها « كالبجان » البجان - بضم الجيم ، بزنة غراب - الفضة البيضاء « الجالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تفل عليه « تنورتها » نظرت إلى نارها من بعيد « أذرعات » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التي شرفت فيها بعد هجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التي يشبه أهلها للقرى ، مثلاً ، وهو بأذرعات وهم بالمدينة . وفي هذا البيت - على ظاهره - ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق . وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلاً سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكناً وصح وقوعه عادة سميت تبليفاً ، وإن كان المدعى ممكناً عقلاً ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقاً ، فاما الغلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلَا الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ يَحْجِرُ صَلِيلَ الْبَيْضِ يُقَرِّعُ بِالذُّكُورِ  
وقد قيل في بيت المهلهل هذا : إنه أ كذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرئ القيس :

عَدَا بِي عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلَ  
لأن من الممكن في حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن يغسل . وأما قوله « تنورتها - إلخ » فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعات ويشاهد نار يثرب ؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

= المهمل صاحب أكذب بيت قالته العرب ا وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين . منع من ظهورها النقل .  
الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسرف فيها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : يكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسرف فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسرف فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .  
ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَحَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْرٍ أَوْ رَجَى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه علتان <sup>(١)</sup> من تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء ؛ فإن جرّه بالفتحة نحو ( فحّثوا بأحسن منها ) <sup>(٢)</sup> إلا إن أضيف نحو ( في أحسن تقويم ) <sup>(٣)</sup> أو دخلته

(١) اعلم أولاً أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً « علة » واشتراطهم وجود علتين - مبنى على نوع من التساهل والمجاز ، لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان في الاسم يقتضيان منعه من الصرف جزء علة ، وليس علة كاملة ، فأنت تعلم أن باجماع الاثنين يحصل الحكم ، والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضى منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع إهما علمان ، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصوان وقنوان وسلطان ورمضان مصروف مع زيادة الألف والنون ، وبذلك يتقرر أن العلة النامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ، وأن إحدى هاتين علتين ترجع إلى لفظ المفعول ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإعما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة التي ترجع إلى اللفظ عند السكوفيين هي أنه يدل بمادته أى الحروف التي يتألف منها على الحدث ويدل بهيئته أى صورته التي هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب فرع عما لا تركيب فيه ، والاسم لا تركيب فيه لدلالته على شيء واحد ، وأما العلة التي ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج واقتصر إلى محدث هذا الحدث وهو الماعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً . إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد في اسم ما علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية ، وحينئذ ينبغي أن بأخذ الحكم الذي استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التنوين ولا الجر ، وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد أطلت عليك لتدرك سر هذه اللغة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

أَلْ مُعْرِفَةٌ نَحْوُ (فِي الْمَسَاجِدِ) <sup>(١)</sup> أَوْ مُوصُولَةٌ نَحْوُ (كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ) <sup>(٢)</sup>  
أَوْ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٩ - \* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا \* \*

\*\*\*

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ \*

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقه ، وميادة : اسم أمه . وقبل البيت على ما رواه السيوطي ( تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا ) قوله :

كَهَمَّتْ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنِّي عَلَى زَعْمِ الْعِدَائَةِ لَقَائِلُهُ

اللغة : « أعباء » جمع عبء - بكسر العين المهملة وسكون الباء - وهو ما يتحمل عليك حملة أو يهبطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » الكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه يميون النقية ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « يزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبارك » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مبارك » مفعولاً ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديداً » معطوف بحرف عطف محذوف على « مبارك » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله « شديداً » وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة<sup>(١)</sup> ، وهى : كُلُّ فعلٍ مُصَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ  
ألفُ اثْنَيْنِ نحو تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ ، أو واو جمع نحو تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ ،  
أو ياء مخاطبة نحو تَفْعَلِينَ ؛ فَإِنْ رَفَعَهَا بَيُّوتُ النُّونِ ، وَجَزَمَهَا وَنَصَبَهَا بِحَذْفِهَا

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمّة ، و « شديد » صفة مشبهة  
تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على الممدوح مضاف إليه .  
الشاهد فيه : قوله « الزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو  
علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة  
الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن  
الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم المنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف  
واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه  
معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسرفى ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص  
الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص  
الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى انتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا  
من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة فى الاسمىة .  
هذا ، وسيفشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى أواخر باب المعرف بأداة  
التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الأَب والأخ - إلخ ،  
وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكفى بها عن كل فعل  
مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون  
المضارع معها مبدوءا بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أنتم تكتبان » أو ياء  
المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها  
كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أنتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما  
ياء المؤنثة الخطاب لا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين »  
فمن هنا كانت ثلثة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف  
الاثنين يتنوع .. نوعين الأول أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أنتم تكتبان  
يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنان مؤنثين نحو « أنتم =



نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) <sup>(١)</sup> ، وأما (إِلَّا أَنْ يَفْعُولَ) <sup>(٢)</sup> فالواو لامُ الكلمة ، والنون ضمير النسوة ، والفعل مبني مثل (يَتَرَبَّصْنَ) <sup>(٣)</sup> ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف قولك «الرِّجَالُ يَفْعُولَ» فالواو ضمير للذكرين ، والنون علامة رفع فتحذف نحو (وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) <sup>(٤)</sup> ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْمُوا .

\* \* \*

== يا هندان تكتبان » ونحو «الهندان تكتبان» فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يجعل الاثنين نوعا واحدا ، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظرا إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظرا للإجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت « يكتب » إلى نون النسوة قلت « يكتبن » فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك « يعفو » فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول « النسوة يعفون » فتسكن الواو التي هي لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت « يكتب » إلى واو الجماعة قلت « الرجال يكتبون » فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت « يعفو » إلى واو الجماعة قلت : « الرجال يعفون » وأصله « يعفون » بواوين أولاهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال « يكتبون » ولكن الواو التي هي اللام يستقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك « الرجال يعفون » وقولك « النساء يعفون » من أربعة أوجه ، الأول : أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعل تصريفية اقتضت ذلك وهي إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية ، والوجه الثاني : أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي الماعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع المذكور ، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها ، والوجه الرابع - وهو أثر الوجه الثاني - أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهي في العبارة الثانية لاتسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألفٌ كَيَخْشَى<sup>(١)</sup> ،  
أو ياء كَيَزِمِي ، أو واو كَيَدْعُو ؛ فإن جَزَمَهُنْ بحذف الآخر ، فأما قوله :  
٢٠ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
فضرورة .

(١) للدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على الطوق ، أما كتابة الألف ياء في يخشى  
فلا تكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف ( الإملاء ) .  
٢٠ — هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت  
بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنة ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها  
الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدوبه فرسه ، فتعرض  
قيس بن زهير لأم الربيع — وهى فاطمة بنت الحرشب إحدى المنجيات — وأراد أن  
يأسرها ، ثم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بنى زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله  
ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَتَحْبِسُهَا عَلَى الْقَرْشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ  
كَمَا لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ  
هُمْ فَخَرُوا عَلَى بَغِيرٍ فَخَرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَابَتِهِ جَوَادِي  
وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سَوَاءٍ دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَادٍ

اللغة : « الأنباء » جمع نَبَأ ، مثل سبب وأسباب وجمل وأجمال ، والنبا : الخبر  
وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النبا خاص بما كان ذا شأن من الأخبار « تنمى »  
تزيد وتكثر ، وفيه لغتان : يقال : نما الشيء ينمى — من باب ضرب يضرب — ويقال :  
نما ينمو — من باب نصر — والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة —  
هى الإبل ذات اللبن « بنى زياد » هم السكلة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ،  
وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي ، وأمهم — كما علمت — فاطمة بنت الحرشب  
الأنمارية ، وهى التى سئلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ،  
بل أنس ، ثم قالت : نكحتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدري =

= أين طرفاها « القرشي » أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قريش « تشري » تباع ، ونظيره قول الله تعالى : ( وشروه بثمان بخس ) المعنى - والله أعلم - أنهم باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

« بأدراع » جمع درع « وأسياف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ في ضربيته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصا » مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بن زياد - وهم المغاوير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استأنفها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يأتيك » يأتى فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزمه وجوه سندكرها في بيان الاستشهاد بالبيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « والأنباء » الواو واو الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « بما » اختلف العلماء في هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقتة لبون بن زياد ، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : في محل جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بىأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من اللقار وإن لم يحجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو ( أى النبأ ) بالذى لاقتة ، أو الفاعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به . وأظهر هذه الوجوه الأول « لاقت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « لبون » فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول ، والمائدة ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقتة ، ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

= الشاهد فيه : قوله « ألم يأتك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية في الوضوح :

أما الأمر الأول فخلاصه أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يحزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يحزم بحذف حرف العلة الذي هو لام السكامة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثاني فخلاصه أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

\* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي \*

من غير باء ، وهذه رواية رواها ابن جني . وتروى على وجه ثالث . وهو :

\* وَهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي \*

وهي رواية الأصمعي .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني ، ولا على رواية الأصمعي ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصحح المستعمل باطراد في كلام العرب ، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهي الرواية التي ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أني بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء مختلفون في تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الباء هي لام السكامة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه =

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له غزاة فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنزٍ بَقِيَّةٍ أُعْزِرُ فَأَذْبَحُهَا فَعَلَ أَمْرِي غَيْرِ نَادِمٍ  
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَسْكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ  
الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالاضمة الظاهرة حين اضطر ،  
ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عِلَّ الْقَلْبَ يَسْأَلُوْهُ فَيَضَتُّ هَوَاجِسُ لَا تُنْفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ  
وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجري في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من  
بنى كلب ، وقد أنشده سيديه :

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ  
فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل  
المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند  
الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالاضمة الظاهرة  
فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري  
في أماليه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل  
لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة  
التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيراً  
ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ،  
ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ  
فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهي الفتحة  
— فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر :

وأما قوله تعالى : ( إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ )<sup>(١)</sup> في قراءة قُذُبِلَ فَقِيلَ « مَنْ » موصولة وتَسْكِينُ « يَصْبِرْ » إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وَصَلَ بِنِية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإيهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيْقَرَأَ وَيُقَرَى وَيَوْضُو ، فإن

== وَأَنْتَنِي حَيْنَمَا يَبْنِي الْمَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْنَمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ فإنه أراد أن يقول « فَأَنْظُرْ » فأشبع حركة الظاء — وهي الضمة — فذشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو اليركات الأنباري في كتابه « الإنصاف » . ومن العلماء من قال : إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها — عند التحقيق — واحد بما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله يتفعل به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ  
الشاهد فيه قوله « ولا ترضاها » حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .  
ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُنْعَذِرًا مَنْ هَجَوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ  
ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

كَانَ الْعَيْنَ خَالِطَهَا فَذَاهَا بِمُؤَارٍ فَلَمْ تَقْضِ كَرَاهَا  
ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَسَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا  
ونظيره ما أنشده القالي عن ثعلب :

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا مُقَيَّدًا وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ  
(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بمد دخول الجازم فهو إبدال قياسي<sup>(١)</sup>، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقتَضَاهُ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ<sup>(٢)</sup>، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ، بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.

\*\*\*

فصل : وتقدّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسمِ المعرب الذي آخره ألفٌ لازمةٌ نحو الفَتَى والمُصْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسمِ المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو المُرْتَقَى والقَاضِي، ويسمى معتلاً منقوصاً.

وخرج بذكر الاسمِ نحو يَخْشَى، وَيَرْمِي، وبذكر اللزوم نحو «رَأَيْتَ أَخَاكَ» و«مَرَرْتُ بِأَخِيكَ» وباشتراط الكسرة نحو ظَنَنْي وَكُرْمِي.

وتقدّر الضمة والفتحة في الفعل المعتلُّ بالألف نحو «هُوَ يَخْشَاهَا» و«لَنْ يَخْشَاهَا» والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء<sup>(٣)</sup>، نحو «هُوَ يَدْعُو» و«هُوَ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو «إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَفْزُو»<sup>(٤)</sup>.

(١) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونظيره «فَارَ، ورَأَى» فإن العرب تسهلها فتقول : فارَ، ورأى.

(٢) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة المنحركة المتحركة ما قبلها.

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل، كما أظهرهما عليهما في الاسم، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠.

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراراً،

نحو قول حندج المري :

(٦ — أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١)

## هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكِرَةٌ ، وهى الأصل<sup>(١)</sup> ، وهى عبارة عن نوعين<sup>(٢)</sup> .  
أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

== ما أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَّ عَلَى شَحْطٍ مِّنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ  
الشاهد فيه قوله «أن يدنى» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .  
ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْني عَمِيرٌ عَنْ وِرَائِهِ أَبَى اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ  
وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطرروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

\* لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا \*

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .  
ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أُبْرِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَمَاعَيْنَ الْوَرِقِ  
الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإنه اسم كأن ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لحمة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شئ فرع عما لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها ، وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى جنس «وجود قولك «رجل» فإنه موضوع للانسان الذكّر البالغ ، فكل واحد من أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس» و«بدر» و«قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل ، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، اسكن حدث أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد منها ومثله بدر وقمر .



والثاني : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِي ، وَمَنْ ، وَمَا » في قولك : « تَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَيَمَنُ مُعْجِبٍ لَكَ ، وَبِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشيء » وكذلك نحو : صَدْرُهُ — مَنْوَنًا — فإنه واقع موقع قولك « سَكُونًا » .

ومعرفة ، وهي الفرع ، وهي عبارة عن نوعين :

أحدهما : مالا يقبل « أل » ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد ، وعمر .

والثاني : ما يقبل « أل » ولاكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وَعَبَّاسٌ ، وَضَحَّالٌ » فإن « أل » الداخلة عليها لَئِنْحِ الْأَصْلُ بها .

وأقسام المعارف سبعة : المضمرة كأنها وَهُمْ ، وَالْعَلَمُ كزيد وهند ، والإشارة كَذَا وَذِي ، والموصول كَالَّذِي وَالَّتِي ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ مِنْهَا كَابْنِي وَغُلَامِي ، والمنادى نحو « يَارَجُلُ » لمعين .

\*\*\*

فصل في المضمرة — المضمرة والضمير : اسمان لما وُضِعَ لِمَتَكَلِّمٍ كَأَنَا ، أَوْ لِمَخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أَوْ لِمَغَائِبٍ كَهُوَ ، أَوْ لِمَخَاطَبٍ تَارَةً وَلِمَغَائِبٍ أُخْرَى ، وَهُوَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ ، كَقُومُوا وَقَامُوا ، وَقُمْنَا وَقَمْنَا . وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة في اللفظ كَتَاء « قُمْتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالقدر في « قُمْ » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو : مالا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَلَا يَلْقَى بِهِ «إِلَّا» كَيَاء «ابْنِي» وكاف «أَكْرَمَكَ» وهاء «سَلِّمْنِيهِ» ويائه ، وأما قوله :  
٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَرِيهُارِ

فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل .

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى في مكان هذه الكلمة « وما نبالي » ونبالي : فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي ، تقول : ما باليته ، وما أباليه ، وأنا لأبالي ما تكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي ، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمٍّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمٌّ أَوْفَى لَا تَبَالِي

أراد لقد أهمني رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترت به ، ولسكنها هي لاتعبأ بفراقنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت « باليت » في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت « لا تبالي » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وستكلم على هذه الروايات اثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار واحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : ( وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ) يريد لا تترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه ( ولم يكن له كفوا أحد ) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما في الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإننا نكتفى بجوارك ونقنع بقربك ، وليس يعيننا - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز في « ما » هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبني على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أي شيء كأن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفي ، ويجوز أن تكون « ما » نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول في « ألا يجاورنا » مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالي » جاز أن تكون « ما » نافية ، والفعل المضارع منقيا بها ، وهو مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، =

== وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبألى شيئا، أو مفعوله هو المصدر المؤول في «ألا يجاوننا - إلخ» ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع - وهو نبألى - وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام: أي شيء الذي نبأليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» جارة: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» حرف نفي «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به «إلاك» إلا: أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبني على الكسر في محل نصب «ديار» فاعل يجاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر النسب من «أن» وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض، والتقدير: ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أي شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو لا نبألى شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أي شيء الذي نبأليه في عدم ذلك.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» حين اضطرت إقامته وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتي بالضمير بعد «إلا» منفصلا، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال «ألا يجاورنا إلا إلاك ديار» كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمْتَ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» ضرورة قول الشاعر: أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ حَلَى، فَمَالِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ ومن رواه «سواك» أو رواه «حاشاك» فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بعامله الذي له فيه الأثر، والفرق بين «إلا» و«سوى» و«حاشا» أنهما عاملان و«إلا» ليست عاملا، وإنما هي دالة على العامل، أو مقوية للعامل المقدر، على الخلاف الذي تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله.

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا» نحو «أنا» تقول :  
«أنا مؤمن» و «ما قام إلا أنا» .

وينقسم المتصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى ثلاثة أقسام :  
(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقاماً ،  
والواو كقامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم  
نحو (رَبِّ أَكْرَمَنِي) <sup>(١)</sup> ، وكاف المخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ) <sup>(٢)</sup> ، وهاء  
الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) <sup>(٣)</sup> .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو «نا» خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) <sup>(٤)</sup> .  
وقال بعضهم <sup>(٥)</sup> : لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء ، وكلمة «هم»  
كذلك ؛ لأنك تقول : «قُومِي» و «أَكْرَمَنِي» و «غُلَّامِي» و «هم فَعَلُوا»

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ  
الضمير من غير اعتبار لمعناه ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً ، وهو قصور ، وحاصل  
رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير  
وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميراً واحداً ، وإن اتحد اللفظ  
واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم»  
فإنها في قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفي قولك «هم يفعلون» ضمير  
منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها — وهو المتكلم المعظم  
نفسه أو معه غيره — واحد أيضاً ، ونوعها واحد وهو المتصل ، وهي — مع هذا من  
الاتفاق — واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و «إنهم» و «لهم مال» وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ، والمنفصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية<sup>(١)</sup> ، ويختص الاستتار بضمير الرفع<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً ، وهو : مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو : المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ «مَنْ» أو بمضارع مبدوء ببناء خطاب الواحد ، كـ «تَقُومُ» أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، كـ «أَقُومُ» أو بالنون ، كـ «نَقُومُ» أو بفعل استثناء ، كـ «خَلَا ، وَعَدَا ، وَلَا يَكُونُ» في نحو قولك : «قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا ، وما عَدَا عَمْرًا ، ولا يَكُونُ زَيْدًا» أو بِأَفْعَلْ

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها هو شبهها للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف ، فقيل : قد أشبهت الحرف شبهاً وضعياً ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً معنوياً ؛ لأن التكلم والخطاب والغية من معاني الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً افتقارياً ، لأن كل ضمير يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضميعة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً جهودياً ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من الفاعلية والفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم نحتاج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإنني أجد ضمير النصب مقدراً في نحو «إني أكرم الذي تكرم» أي الذي تكرمه ، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما تشربون) أي منه ، فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن تنبيهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أي أن الضمير كان مذكوراً في الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف بالاستتار .

في التعجب أو بأفعل التفضيل ، كـ « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و « مُمَّ أَحْسَنُ أَثَمًا »<sup>(١)</sup> ، أو باسمِ فِعلٍ غير ماضٍ ، كـ « أَوْه ، وَنَزَالِ »<sup>(٢)</sup> .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يَخْلُفُهُ ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَةُ ، أو اسم الفعل الماضي نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ، وزيد قائمٌ ، أو مَضْرُوبٌ ، أو حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ » ألا ترى أنه يجوز « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقي .

تنبيهه — هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر<sup>(٣)</sup> ، إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأتقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام .

\*\*\*

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما : الأمر الأول : أنه بقى مما يستتر وجوباً الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى ( فضرب الرقاب ) وأيضاً الضمير المستتر في « نعم وبئس » المفسر بنكرة نحو « نعم قوماً معشره » وقوله تعالى ( بئس للظالمين بدلاً ) فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثاني : أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر في المسألة التي مموها مسألة الكحل ، وقد يرفع الضمير البارز في لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلاً أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر « المستتر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحداً ، وبهذا يجعل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين :

(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو « أنا ، وأنت ، وهُوَ » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن <sup>(١)</sup> ، وفرع أنت : أنتِ ، وأنتُمَا ، وأنتُم <sup>(٢)</sup> ، وفرع هُوَ : هي ، وهما ، وهم ، وهُنَّ .

(٢) وما يختص بمحل النصب ، وهو « إِيَّا » مُرَدِّفًا بما يدلُّ على المعنى المراد نحو « إِيَّايَ » للمتكلم ، و « إِيَّاكَ » للمخاطب ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، وفروعها : إِيَّانَا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُم ، وإِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُنَّ .

تنبيهه - المختار أن الضمير نفسُ « إِيَّا » وأن اللواحق لها حروفُ تكلمٍ ، وخطابٍ ، وغيبةٍ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) إنما كان نحن فرعا لأننا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزلته ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر ، وكان « أنت » بكسر التاء - فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكر ، وكان « أنتم وأنتم وأنتم » فروعاً لدلالاتها على التعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر النية ، والضمائر المتصلة ، فإن « إِيَّايَ » أصل لإِيَّانَا ، وإِيَّاكَ أصل لإِيَّاكَ وإِيَّاكُمَا وإِيَّاكُم وإِيَّاكُنَّ ، و « إِيَّاهُ » أصل لإِيَّاهَا وإِيَّاهُم وإِيَّاهُنَّ .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المختار أن « إِيَّا » هي الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق - هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير - كما سبق - هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إِيَّا » بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إِيَّا » مشتركة بين الثلاثة - التى هي المتكلم والمخاطب والغائب - وضعا ، فإذا أريد التمييز جىء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتى اتّصالُ الضمير لم يُعدّل إلى انفصاله <sup>(١)</sup> ؛ فنحو  
« قُمْتُ » و « أكرمْتُك » لا يقال فيهما « قَامَ أَنَا » ولا « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » ،  
فأما قوله :

٢٢ -- \* إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ \*

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ،  
وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين ، واختاره أبو حيان .  
وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولهما لثانيهما ، وهو  
مذهب الخليل وجماعة ، واختاره ابن مالك .  
ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب  
الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فناء للتكلم مثلاً وأنا من  
الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم للموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير ،  
ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جداً ،  
ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ،  
وكان الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في  
بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ — هذا عجز بيت ، من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَمَا أَصْحَابُ مِنْ قَوْمٍ قَاذُ كُرْهُمُ \*

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، يقولها في تذكّر أهله  
والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه في وادي  
أشى - بضم الموحدة وفتح الشين وتشديد الياء - بنجد ، وأول هذه السكلمة قوله ، فيما  
رواه أبو تمام في الحماسة :

لَا حَبِيدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ      وَلَا شَعُوبُ هَوَى مِثِّي وَلَا نَقَمُ  
وَحَبِيدًا حِينَ تَمْسِي الرِّيحُ بَارِدَةً      وَادِي أَشَى وَفَتَيَانُ بِهِ هُضْمُ =



== اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضم النون والفتحة جميعا ، أو بفتحهما - اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد بالجمامة فيه نخل ، والأشى : تصغير الأشاء - بزنة سحاب - الذى هو اسم لصغار النخل ، وواحدته أشاء ، وأشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اه كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا - جمع هضوم ، والهضوم - بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور - الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما تبقى .

الإعراب : « ما » حرف نفي « أصحاب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصحاب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكركم » الماء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الغتيان الهضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون فى محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبنى على السكون فى محل الرفع .

المعنى : يحتمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا آمنوا على قومه وبالعوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فإنه ما يعاشر =

وقوله :

— ٢٣ — \* إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ \* \*

فضرورة .

= قوما فيلوم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشد إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومعامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميرا متصلا بالعامن الذي هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام ، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالعلاء على التذكر وهو غير عاقن ؟

٢٣ - هذا بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ \*

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقْتٍ تَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أُحْلِفْ عَلَى فَقْدٍ فَنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَقْمُورٍ

اللمعة : « وقت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث من الوقاية ، وهي الحفظ « فند » فندح المنة ، نون جمعا - الكذب ، وفي القرآن الكريم : (لولا أن تفندون) أى : لا تكذب . « فناء » هو بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام وهو الكعبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

= الأرض « الباءث » الذى يبعث الأموات ويحييهم « الوارث » الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى « ضمنت » اشتملت عليهم . ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تسكنت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث « الدهارير » جمع لا واحده من لفظه ، ومثله عبايد ، ومحاسن ، وملامح . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباءث » جار ومجرور متعلق بمحلت في البيت السابق « الوارث » صفة للباءث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن نجره بالكسرة ظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباءث أو الوارث على مثال قيلهم : قطع الله به ورجل من قالمها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُتِرَ بِهِ تَبَيَّنَ ذِرَاعِي وَحُتَّةُ الْأُتِرِ

والوجه الثانى : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان قبله فأعمل فيه الثانى ولم يعمل الأول فى ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبني على المنح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث العاقل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لصمن ، مبني على السكون فى محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن مرفوع بالضممة الظاهرة « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به متصلا على ما يقتضيه القياس لقال « قد ضمنهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع المحسنين الإتيان به متصلا بما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا

يَا صَاحِرْ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ فَمِ

ومثال<sup>(١)</sup> ما لم يأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو ( إِيَّاكَ

(١) ذكر المؤلف موضعين لا يتأني فيهما المحيىء بالضمير المتصل ، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً ، وقد بقى عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البأبة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تنميأ للبحث ، في وجأزة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَاً  
وعلى هذا تقول : عجب من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثاني : أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجب من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هى له ، مطلقاً عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلاً في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمرو وضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، نحو قول ليبد بن ربيعة العامري :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَقْكَ عَلَيْهِمْ فَأَنْتَ سَبٌّ كَمَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ  
ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ  
الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي ، نحو قوله تعالى ( ما هن أمهاتهم ) وقوله ( وما أنا بطارد الدين آمنوا ) وقوله ( وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين ) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي  
السابع : أن يكون الضمير تابِعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى ( نخرجون الرسول وإياكم ) وفي قول فيس بن زهير :

=

تَعْبُدُ<sup>(١)</sup> ، أو بلى « إلاً » ، نحو ( أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ )<sup>(٢)</sup> ،  
ومنه قوله :

٢٤ — . . . . . وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
لأن المعنى ما يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا .

\*\*\*

= فَإِنْ تَكَ حَرَبًا فَلَمْ أَجْنِهَا جَنَّتْهَا خِيَارُهُمْ أَوْ هُمْ  
الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »  
التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا - وهو الابتداء - ومعنى هذا أن يكون  
الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .  
العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة في خبر إن الخفيفة ، كقول  
الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاءِكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا  
الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك »  
وسياتى في باب المنادى أن نداء المضمهر شاذ ، ومنه قول الراجز :

يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِى طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَتَا  
الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متعدي الرتبة معمولين لعامل واحد ،  
وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيدكر المؤلف هذا  
الموضع فى ثنايا شرح مسائل الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هذا  
البيت قوله :

=

== فَمَهْمَا أَعِشْ لَا يَضْمَنْوْنِي وَلَا أَضِغْ لَهُمْ حَسَبًا مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي تَذَلِّي  
 اللغة : « الدائد » اسم فاعل من ذاد الشيء بذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان  
 يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع  
 الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الدمار » بكسر الدال بزنة الكتاب -  
 كل ما ألزمتك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين  
 جميعاً - وهو كل ما بعده الإنسان من مفاخر آتائه ، وقيل : الحسب المال ، والأول  
 أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفأوه أو  
 يغرموا عنه « لا أضغ » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ،  
 من الإضاعة ، وقد حذفت عنه للنخلص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمي نعلي »  
 ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمي نعلي ، وأراد بذلك طول حياته ،  
 لأنه مادام حياً يحرك قدمه فتتحرك نعليه بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الدائد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمعة  
 الظاهرة « الحامى » صفة للدائد ، أو هو خبر ثان للمبتدأ ، والحامى مضاف و« الدمار »  
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الدمار منصوباً على أنه مفعول  
 به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
 « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالضمعة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم »  
 أحساب : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير الغائبين  
 مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل بدافع مبنى على السكون في محل رفع « أو »  
 حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وباء  
 المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل -  
 وهو « أنا » - لكونه واقعاً بعد « إلا » فى المعنى والتأويل ، والذي يقع بعد « إلا »  
 هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا فى المعنى والتأويل واقعاً بعد « إلا » لأن  
 معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لا يدافع عن  
 أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداها : أن يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرفَ منه مقدم عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، فالوصل أرجحُ كالماء من « سَأْنِيهِ » قال الله تعالى : ( فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ( أُنْزِلَ مُكُوهَا )<sup>(٢)</sup> ( إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا )<sup>(٣)</sup> ، ومن الفصل « إِنْ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ »<sup>(٤)</sup> ، وإن كان أتماً فالفصل أرجحُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

— ٢٥ — \* لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينًا \*

(١) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتتمته « ولو شاء للمكهم إياكم » والفصل الذي في هذه التمرة واجب ، وليس جائزاً كالفصل الذي في الجزء الذي أئره المؤلف ، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التمرة ليس أعرف من الضمير الثاني ، لأن الأول ضمير غائب ، والثاني ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما في الجزء الذي أئره المؤلف فالأمر على عكس ذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَذْكُرُنِيكَ حَنِينُ الْمَجُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً  
— ٢٥ — هذا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

\* لَكِنُّ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا \*

وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، ولم ينسها ولا نسها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكِنُّ كُنْتُ أَوْطَأْتَنِي عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكَ الْوَدَّ حِينًا  
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نَهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَمًّا وَأَعْطَى سَمِيمًا

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - وهي الأمر الخفي الذي =

( ٧ - أَوْضَحَ الْمَالِكُ ١ )

== استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة - وهى الغلبة . الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « حبك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة . وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حبيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر فى محل نصب « حقاً » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حبيك » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو ضمير المخاطبة - متصلاً ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أنى الشاعر به منفصلاً لقال « لقد كان حبي إياك » والانفصال فى هذه الحالة - وهى أن يكون العامل اسماً كحب فى هذا الشاهد - أرجح .

ومن الاتصال قول شاعر من بنى تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :  
 أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَبَ عِلْقٌ نَفِيسٌ لَا يِعَارُ وَلَا يُبَاعُ  
 فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكُمْ بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ  
 والاستشهاد به فى قوله « ومنعكم » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو « ها » - متصلاً ، ولو أنى به منفصلاً لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح حائز فى سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسماً » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سنشده من بيت قيس وقول جعدر وما أنشدناه من قول التميمى ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر :

==



وإن كان فعلاً ناسخاً نحو « خِلْتَنِيهِ » فالأرجح عند الجمهور الفصل ،  
كقوله :

— ٢٦ — \* أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ \*

= لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنَّ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا  
الشاهد في قوله « وَاقِيكَهُ » حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخطاب والثاني  
هاء الغائب التي تعود إلى أَدَى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن اللوح :  
تَضَعُّقَنِي حُبِّيكَ حَسْبِي كَأَنِّي مِّنَ الْأَهْلِ وَالْمَالِ الثَّلَاثِ خَلِيعُ  
ومثله قول جعدر أحد لصوص العرب ( معجم البلدان ٢٩/٣ ) .

قَلَى قَلَانِصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكُمَا تَكْلِيْفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَاذُورَا  
— ٢٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ  
ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخى « أرجاء » جمع رجا - بزة عصا -  
وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ، بزة  
حمل وأحمال - وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة - جمع إحنة -  
بكسر فسكون - وهى الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بناصرى ويدفع عني عوادي الدهر ،  
ولكننى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد ملياً بالضغينة والغل .

الإعراب : « أخى » أخ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وأخ مضاف  
وياء التثنية مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وضمير  
الخطاب مفعوله الأول « إياه » مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعلها ومفعولها في محل  
رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخى » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، فهو  
حيث من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت »  
فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرُّمَّاني وإن الطَّراوة الوَصْلُ ، كقوله :

٢٧ — \* بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بِرَّ إِخَالِكُهُ \*

= وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملىء « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حل .

الشاهد فيه : قولك « حسبتك إياه » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان للفعل ناصخ للابتداء - وهو هنا « حسب » - والإتيان بثانى الضميرين منفصلا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا لقال « حسبتكه » .

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثانى الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الاتصال ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرماني إلى أنه الاتصال حينئذ أرجح ، وسنأتى لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتى .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِذَا لَمْ تَزَلْ لَا كُنْ سَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا \*

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى فائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق . اللغة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء - هو الصادق ، ومنه : تيلهم : برذلان في يمينه . إذا صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل ، ومعناه أظننكه مبتدرا مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه - من باب دخل - إذا أردت أنه أسرع إلى عمله .

الإعراب : « بلفت » بالغ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول للبلغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وصنع مضاف و « امرئ » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ـ وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخاخ مبنى على الفتح في محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرئ مفعول ثان لإخاخ مبنى على الضم في محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال نعى حرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون في محل نصب ويكون متعلقًا بإخاخ « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتي ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تزل واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جرئت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جرئت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاعد فيه : قوله « وإخالك » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو هنا الهاء - متصلاً وهو مفعول ثان لمعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « إخاك » - والإتيان بثاني الضميرين في هذه الحالة متصلاً جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة على ما عرفت في شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال في هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أوف من أقل ما يبنى عليه الاسم ، ولانصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال في مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال - وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه في توجيه اختيار الجمهور للانفصال - فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً في تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصليين : أولهما أن الأصل في التسمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل في الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصلين بالسماع ، فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثاني فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو « الصديق كفتته »  
أو « كانه زيد » وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ، ومن ورود  
الوصل الحديث « إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup> ومن ورود الفصل قوله :  
\* لئن كان إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَمَدَّنَا \* — ٢٨

(١) هذه قطعة من حديث ، وتتمته « وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » وفي هذه  
التتمة شاهد لئل الذي أثر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم قد وصف للمسيح الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، ورآه النبي  
وأصحابه ، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيح الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، يريد إن يكن هذا الذي تراه هو المسيح الدجال فإنك  
لن تقتله لأنني أخبرتك أن الذي يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ،  
وإن لم يكن الذي تراه هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .  
٢٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ \*

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وأول هذه القصيدة  
قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَايِ فَمُبَكِّرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَاحٌ قَمَهَجَرُ

اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يغدو - من باب مما يسمو - إذا جاء في وقت  
الغداة ، وهي أول النهار « مبكر » اسم فاعل من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت  
البكرة ، وتقول بكر - من باب دخل - وأبكر إبكرا ، وبكر تبكيرا « راح » آت  
وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل « مهجر » سائر في وقت المهاجرة  
وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه  
فيه . والأصل في هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل في  
قالها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل  
ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

= واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلاً ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أنى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر - وهو قوله « إياه » - منفصلاً ، والمجئ بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذي يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً منفصلاً قول الشاعر ، وينسب إلى العرجي :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

الشاهد في قوله « ليس إياي » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياي : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أنى به متصلاً لقال « ليسني » كما قالوا « عليه رجلا ليسني » أي ليس ( هو ) الرجل الذي يأنزله إياي ، ومثله قول مساور العبسي ، وينسب إلى العجاج :

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَ لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعْجَمًا =

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصلُ ، نحو « ضربته » ولو كان غيرَ أعْرِفَ وجب الفصلُ ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياي » أو « أعطاك إياي »<sup>(١)</sup> ، ومن ثمَّ وجب الفصلُ إذا اتخذت الرتبة ، نحو : « مَلَكْتُكَ إِيَّايَ » و « مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ » و « مَلَكْتُهُ إِيَّاهُ » ، وقد يباحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة ، واختلف لهظُ الضميرين ، كقولهِ :

== وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق

ومن الاتصال في باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسني » ومنه فوب الراجز ، وهو الشاهد رقم ٣ الآتي قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِي لَعَدِيدِ الطَّلَسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي  
وسياتي هذا مشروحا ، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي - وكان له غلام يحمل  
تجارتَهُ ، وكان الغلام كما مضى بالتجارة شرب الخمر فاضطرب أمر التجارة - ففي ذلك  
يقول له أبو الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْفَوَاحُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا  
فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبِأُ بِهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تَكُنْهُ » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان في الموضعين متصلا على ما ترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تَكُنْ الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه قال « أراهمني الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة والثاني ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطانا : أى جعلهم يروني شيطانا .

\* أَنَا لَهُمَا قَفُوْ أَكْرَمِ وَالِدِ \*

\*\*\*

٢٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبِهْجَةٌ \*

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ممين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
اللامه : « بسط » بشاشة وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهما » معناه  
لتراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » انباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله  
كان من مكانه في جهة قفاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره .  
الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره  
الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والسكاف ضمير  
المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « في الإحسان » جار ومجرور متعلق  
ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على  
بسط « أنا لهما » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير  
الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه  
مفعول ثان لأنال ، ورجع جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول  
الأول الذي هو ضمير المفرد « قفو » فاعل لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو ، مضاف  
و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد »  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهما » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المفرد  
الغائب الذي هو الهاء - متصلا ، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام  
على ما هو الآن أكثر لقال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الاتصال شاذًا ولا ضرورة .  
وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة  
دون ضميرى التكلم والمخاطب لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول  
الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثاني  
مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول  
الآخر ، فأما ضمير التكلم مثلا فإنهما - وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض .  
فإن نصبها فعلٌ أو اسمٌ فعلٍ أو « لَيْتَ » وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل  
فبحو « دَعَانِي » <sup>(١)</sup> و « يُكْرِمُنِي » و « أَعْطِنِي » وتقول « قام القوم  
ما خَلَانِي » و « ما عَدَانِي » و « حَاشَانِي » إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولهما على  
هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر  
أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر  
عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع في ضميرى الغيبة أمران :  
اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما  
الأمران ، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع  
الأمران في ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لم يحجز فيهما إلا وجه واحد وهو الانفصال .  
ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْمَمِهَا لِضْمَمِهَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابُهَا  
الاستشهاد بقوله « لضممهاها » حيث جاء بالضمير الثاني - وهو « ها » -  
متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال « لضممها إياها » .

وجواز الأمرين في ضميرى الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيدييه ،  
وقد أوجب الرضى في الثاني منهما الانفصال كما في ضميرى التكلم وضميرى الخطاب  
طرذا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسمع وبالتعليل ، فاعرف ذلك  
وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدُ  
الشاهد فيه قوله « دعاني » في المرتين ، فإنه فعل ماضٍ عمل في ياء المتكلم ، وقد  
أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية ، وفي قوله « لم يجدني » فإنه فعل مضارع عمل في  
ياء المتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .  
وقد تحذف ياء المتكلم وهي مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =



٣٠ — \* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَايَ فَإِنِّي \*

== ورد من ذلك في القرآن الكريم الآية ٤٥ من سورة الحجر (قال أبشر تمنوني على أن مسنى الكبر؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشرون) فحذفت نون الرفع تحقياً ، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :  
خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِفَرَاءِ عَوْجَا الْيَوْمِ وَانْتَظِرَانِ  
أصله وانتظراني ، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

\* بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول من الملل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشيء أملة ، ومللت منه ، مللا وملالة ، مثل سئم يسأم سأماً وسأمة وزناومعنى « الندامى » جمع ندمان ، مثل مكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - هو الذي يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولهم : أولع بالشيء ، إذا أغرى به وأحبه ، وهو من أفعال ملازمة للبناء للمجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الدامى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ماعداني » ما : موصول حرفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني السكون في محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل الندامى وقت مجاوزتهم لإيأى « فإنني » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتى ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ==

وتقول « ما أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » و « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ انْقَمَيْتُ اللَّهُ » ،  
وقال بعضهم « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » أى : لَيْلَازِمٌ رَجُلًا غَيْرِي ، وأما تجويز  
الـكـوفـي « مَا أَحْسَنِي » ، فمبنيٌّ على قوله إن « أَحْسَنَ » ونحوه اسمٌ ،  
وأما قوله :

٣١ — \* إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي \*

فضرورة .

= على الألف منع من ظهورها التضرر « نديمي » . شأن يهوى مرفوع بضمة مفردة  
على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم منصرف وياء المتكلم مـ . . . . . مبني على الفتح في محل  
جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو  
الذي ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير متصيرب المحل بقوله يهوى ،  
وتقدير الكلام : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن . مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائي » فإن « عدا » في هذه العبارة فعل ماض ، بدليل  
تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به  
ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان  
هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات الديوان ، وليس موجوداً في  
أصله ، وقبلة قوله :

\* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

اللغة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد  
الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض  
من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل  
والذباب والهام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمل « ليسى » أراد غيري ،  
استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا .

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) <sup>(١)</sup> فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

== المعنى : بفخر بقومه ، ويتعسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إياى فإننى بقيت بهم خلفاً عنهم . وقد يكون المعنى : إني أرى قوماً كثيرى العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريماً ، فقد ذهب من عدائى من الكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّى لَأَفْتَحُ عَيْنِى حِينَ أَفْتَحُهَا      عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لَأَرَى أَحَدًا

الإعراب : « عدت » عد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « قومى » قوم : مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « كمديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف . وتغيير الكلام : عدت قومى عداً مماثلاً لعديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مشابهة لـ « إذ » أداة تعليل . ظرف مبني على السكون فى محل نصب ، أو حرف ، مبنى على « السكون » لا ميل له « دحج » بدل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم « ليس » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى المتن المفهوم من كله السابق ، وياء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغى أن يكون « ليسى » كما قال بعضهم « علياً » لا « ليسى » . والذي سهل هذا الشذوذ أن « ليسى » تهل جامد لا يتصرف ، فأشبهه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت ياء المتكلم بالاسم لم تاتحى به نون الوقاية ، فنقول « غلامى ، وكتانى » وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشئ آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن « ليسى » بمنزلة « غيرى » فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لاتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لا شتراكها فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن للعرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو « تضرعوننى » ثلاث لغات : إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما ، والثانية أن تأتى بهما وتندغم إحداها فى الأخرى ، وهذه اللغة قرىء (تأمرونى أعبد) بتشديد النون - والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى ، كل هذا مستعمل سائغ ، وبالثالثة قرىء (تأمرونى) وهى ==

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَا كَيْنِي » و « تَرَا كَيْنِي » و « عَلَيَّ كَيْنِي » بمعنى أذركَني وبمعنى أتركُني وبمعنى الزمَّني .  
 وأما ليت فنحو ( يَا كَيْتَيْي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي )<sup>(١)</sup> وأما قوله :  
 ٣٢ — \* فَيَا كَيْتَيْي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم \*  
 فضرورة عند سيديويه ، وقال الفراء : يجوز « كَيْتَيْي » و « كَيْتِي » .

= الفراء التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها أطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرها ، والثاني : أن نون الوقاية مأتى بها لغرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيديويه ، وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية ؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف ، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف ، وأيضا فإن نون الرفع علامة للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ، وحسبك أنه قرئ به في القرآن الكريم .  
 (١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَجَلَّتْ وَكَانَتْ أَوْلَهُمْ وَلُوجَا \*

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، رضى الله عنها .

اللغة : « ياليتي » أراد يا هؤلاء ليتني ، فحذف المنادى « إذا ما كان ذاكم » كان هنا نامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولبت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس جلوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله في هذا المعنى أيضا :

=

= يَا كَيْتَنِي فِيهَا جَدَعُ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

الإعراب : « ياليتي » يا : حرف نداء ، والنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ « جدع » ما « حرف زائد » كان « فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب » ذا كم « ذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب » ولجت « ولج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أولهم » أول : خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتي » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال « ليت » التي هي حرف تمن ونصب بياء المتكلم . والذي جاء عليه الكثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابئة البرجمي :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكِدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلُهُ

ونظيره قول الشاعر :

يَا كَيْتَنِي وَهَمَّا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْنِفُ

ونظيره قول أعرابي :

أَكَاتِمُ أَصْحَابِي هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لَمَّا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت :

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَأَ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتي » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا في

ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من

غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا بورود الاستعمالين في الكلام العربي .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى ( ياليتني =

وإن نصّبها « لعل » فالحذف محو ( لعلّي أبلغ الأسباب )<sup>(١)</sup> أكثر من الإنبات ، كقوله :

— ٣٣ — \* أرييني جواداً مات هزلاً لعلني \*

كنت معهم) وقوله (يا ليتني لم أشرك بربي أحداً) وقوله (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله (يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً) وقوله (يا ويلنا ليتني لم أتخذ فلانا خليلاً) وقوله (يا ليتني لم أرت كتابه) وقوله (يا ليتني كنت تراباً) وقوله (يا ليتني قدمت لحياتي) وشواهد في كلام العرب كثيرة جداً ، ما أنشدناه في شرح هذا البيت وفي بيان الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل :

كمنية جابر إذ قال ليتني أصادفه وأتمدّ جلّ مالى  
وأنصار سيوييه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك  
الدون فيه للضرورة ، ولبس ذلك بشيء .  
(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

— ٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومجزؤه قوله :

\* أرى ما ترين أو بخيلاً بخيلاً \*

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحذرج الطائي ، ونسبه في ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخى الأسود بن يعفر النهشلي .

اللفظة : « جواداً » رجلاً كريماً يجود بأمواله « هزلاً » بضم فسكون - ضعفاً وذهاب مئة . ومنه الهزال - بضم الهاء وفتح الزاي مخففة « بخيلاً » ضئيلاً بماله لا ينفقه « بخيلاً » دائم الحياة باقياً . أو طويل العمر .

المعنى : لامته لأئمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء المال في يد مالكه لا يطيل حياته . وتفريقه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوي الحاجات لا يكون سبباً في هزال المنفق وضعفه . وانظر في الناس . فهل ترين رجلاً اشتهر بالجود وترينه - مع ذلك - قد مات من الهزال والضعف ، أو تجدين مقتراً طالت حياته ؟ .

= الإعراب : « أرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلني » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأرى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « مخلدا » صفة لقوله بخيلا .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل .

وحذف نون الوقاية مع « لعل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ماورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : ( لعلني أبلغ الأسباب ) وقوله جلّت كلمته : ( لعلني أعمل صالحا فيما تركت ) وقوله سبحانه : ( لعلني أرجع إلى الناس لعلمهم يعلمون ) وقوله : ( إني آنست نارا لعلني آتيكم منها بقبس ) وقوله : ( إني آنست نارا لعلني آتيكم منها بخبر أو جذوة من النار ) وقوله ( فاجعل لي صرحا لعلني أطلع إلى إله موسى ) .

ومنه قول العباس بن لأحنف ، وينسب إلى مجنون بن عامر :

أَسِرُّبَ الْقَطَاطِلِ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ  
ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي أَرَاكَ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ      لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا  
ومنه قول الآخر .

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا      أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي =  
( ٨ — أوصح المسالك ١ )

وهو أكثر من « لَيْتِي » ، وَغَلِطَ ابن الفناظم فجعل « لَيْتِي » نادراً ،  
و « لَعَلِّي » ضرورة .

وإن نصبها بقیة أخوات لیت ولعل - وهی : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ،  
وَكَأَنَّ - فالوجهان كقولہ :

۳۴ - \* وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارِيهِ وَإِنِّي \*

= وثبت النون مع « لعل » ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن الفناظم ، وقد وردت  
منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا بَيْضَ مَا جِدِ

ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالي في أماليه ٢١٩/١ بولاق :

وَأُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعَلِّي أَحَدٌ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيًا

۳۴ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

\* عَلَى ذَاكَ فِيمَا يَبِينُنَا مُسْتَدِيمَهَا \*

وهذا بيت للمجنون ليلي قيس بن الملوح .

اللغة : « زار » اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه يزرى - من باب ضرب - زريا  
وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه قولهم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمْرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا نَعْلَمُ

« مستديمها » مستيق مودتها ، طالب دوام حبها .

المعنى : إني لعاتب على ليلي أن هجرتني وتاهت على ، وإني - مع ذلك -  
أطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبني على  
السكون في محل نصب « على ليلي » جار ومجرور متعلق بزار الآتي « لزار » اللام  
لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من  
التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « وإني » الواو حرف عطف ، إن : حرف  
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب  
« على » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة في محل جر بعلى ، والكاف حرف  
خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتي « فيما » في : حرف جر ، ما : =



= اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بـ «بيننا» بين طرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديعها» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإنني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى ، وأثبتها معها في الكلمة الثانية . وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال ، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن الحذف قوله تعالى ( إني آنست نارا ) ومن الإثبات قوله تعالى ( إني معكما أسمع وأرى ) ومثل «إن» في ذلك : كأن ، وأن للفتوحة الهمزة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن المكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَخَلِيفُ إِبَاعِدِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي  
وقول أمية بن أبي الصلت :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا  
ومن شواهد الإثبات مع «إن» المكسورة قول أبي الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا  
وقول النابغة الذبياني :

فَحَلَقْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي  
وقول النابغة الذبياني أيضا .

جَمْعٌ مَخَاشِكٌ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي أُعَدِّدُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا  
وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنَّنِي بَقِيْنَا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ  
وقول الفرزدق :

دَعْدِعْ بِأَعْدَمِكَ النَّوَائِمَ إِنَّنِي فِي بَاذِخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِي =

وقول الفرزدق أيضا :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي      لَبَسْنِي رِتَاجَ مُقْفَلٍ وَمَقَامِ  
وقول الشاعر :

فَإِلَّا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي      لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ  
ومن شواهد الحذف مع « كَأَنَّ » قول امرئ القيس :  
كَأَنَّ لَمْ أَزْ كَبْ جَوَادًا لِلذَّقِّ      وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ  
وقوله أيضا :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا      لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلِ  
وقول وعلّة الجرمي :

نَجَوْتُ نَجَاءَ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ      كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءٍ كَاسِرُ  
وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشَّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ      صَفَا صَخْرَةً صَمَاءَ يَبُسُ بِلَالُهَا  
ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيباني :

كَأَنَّنِي نَصَبٌ مُضَيٌّ تُمَاطِلُهُ      حُمَى تَخَوُّنُهُ حُمَى وَتَنَدَمِلُ  
ومن الحذف مع « لكن » قول الله تعالى : ( ولكني أراكم قوماً تجهلون ) ومن الإثبات معها قول متمم بن نويرة :

وَأَكِنَّنِي أَمْضَى كُلِّ ذَاكَ مُقَدِّمًا      إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الْخَطُوبَ تَكَلَّمَ كَمَا  
وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَأَكِنَّنِي أُنْحَى حِمَاهَا ، وَأَتَتْنِي      أَذَاهَا ، وَأُرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبِ  
وقول ليبد :

رَمَتْنِي بَذَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى      فَكَيْفَ يَمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ  
وَأَكِنَّنِي أُرْمَى بِبُذُلِ رَأْيَتِهَا      وَلَكِنَّنِي أُرْمَى بِغَيْرِ سِهَامِ

وقول النابغة الذبياني :

وَأَكِنَّنِي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ      مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذَهَبٌ =

= وقول الآخر ، وهو من شواهد الكوفيين التي لا يعرف قائلها ولا تكلمتها :

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ \*

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة المهمزة قول الله تعالى : ( ذلك ليعلم أني لم أحنه بالغيب ) .  
وقول أبي حية النخري :

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَتْنِي مُلَافِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِيَنِي

وقول زهير بن أبي سلمى ، ويلسب لصرمة الأنصاري :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيَا

وقول الحماسي :

وَلَوْ أَنَّ بُلَيْتُ بِهِ شَيْئًا خُودَلْتُهُ بَنُو عَبْدِ الْعَدَّانِ

لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى ، وَلَكِنْ تَمَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي

ومن الإثبات معها قول امرئ القيس الكندي :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السَّرَّ أَمْثَالِي

وقوله أيضاً :

أَصْبَحْتُ وَدَعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أُرَاقِبُ خَالَاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أُرْبَعَا

ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكَلَّأْتُ أَبْنِيَّ تَابِلًا غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَضَتْ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُنْتَدِرٍ

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مُعَدِيًا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا تَمْرَةَ اللَّهِ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ قَتَى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيتُ ، فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أَنْبَلِدِ =

وإن خَفَضَها حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَنْ » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ رِي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكأن ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إني » أو « أتي » أو « كأتي » أو « لكتني » فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي ترجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال لحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى ، والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولاقائل به .

٣٥ — هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناطم نسبة إلى بعض النحاة ، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلاً ، ولا نظيراً » اهـ .

اللغة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن زرار بن معد ، واسم عيلان الناس - بنون مفتوحة وآخره سين مهملة - وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلية والتأنيث .

الإعراب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنني » الواو حرف عطف ، عنني : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التوكيد اسم « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين ، كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لي » و « بي » و « في » و « خلّاي »  
و « عدّاي » و « حاشاي » قال :  
٣٦ — في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور

= يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « قيس » مبتدأ  
مرفوع بالضمّة الظاهرة « مفي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز في  
« قيس » التنوين وعدمه أيضاً ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها  
وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عفي » وقوله « مفي » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين  
عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه ، والذي يجب في اختيار  
الكلام أن تقول « مفي » و « عفي » بتشديد النون في الحرفين لتسكون نون الوقاية  
حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما يبتون .

٣٦ — هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للفيرة بن عبد الله ، وهو شاعر  
إسلامي ، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه .

اللمعة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال المعجمة — ومعناه مقطوع كافة الذكر  
ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التي رغب فيها الإسلام ، والنصارى  
لا يختنون .

الإعراب : « في » حرف جر « فتية » مجرور بنفي ، وعلامة جره الكسرة  
الظاهرة « جعلوا » جعل : فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله ، وجملة الفعل  
والفاعل في محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة  
« إلههم » إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه « حاشاي »  
حاشا : حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبني على الفتح في محل جر به « إني » إن :  
حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة  
« معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لأن .

الشاهد فيه : قوله « حاشاي » حيث لم يصل بحاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء  
المتكلم ، والسر في أن نون الوقاية لا تلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر  
هذا الحرف ألف ، والألف حرف هجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا ينجس =

وإن خَفَضَهَا مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإِثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن النظم ، فجعل الحذف في « قَدْ ، وَقَطْ » أعرفَ من الإِثبات ، ومثلهما : ( قَدْ بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا )<sup>(١)</sup> ، قرئ مُشَدِّدًا وَخَفَفًا ، وفي حديث النار « قَطْنِي قَطْنِي » و « قَطِي قَطِي » وقال :

— ٣٧ — \* قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي \*

وإن كان غَيْرَهُنَّ امتنعت ، نحو « أبي » و « أخي » .

\* \* \*

= عند اتصال « حاشا » بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال في « خلا » و « عدا » إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين افترت بهما نون الوقاية ليجرى باب انفعال كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَيَّانِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ  
فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألما لانفتاح ما قبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الدبلي :

فَمِمَّا رَأَيْ زَوْيَ وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبًا  
وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ  
وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

وَبِالْعَفْوِ وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيبُهَا  
ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام النصحاء ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لافرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

— ٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

=

### \* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ \*

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط ، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المنقلب على الدولة المروانية .

اللغة : « قدى » قد : هي ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناها حسب ، أو اسم فعل معناه يكفى « الحبيبين » تروى هذه السكامة على صورة المثني ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثني ذهب إلى أنه عى عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذى كان يكنى به ، وغلب خبيبا في التثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخيل ، وكاف ابن الزبير مبخلا لا تبض يده ، ومن شواهد النحاة وفيه هجاء له :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ      نَسِكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةً بِاللَّادِ  
« الملحد » الذى يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الحبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « قدى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدى » في أول البيت ، وقوله « قدى » في آخره ، حيث أثبت نون الوقاية في الأولى ، ولم يأت بها في الثانية . وللعلماء في هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقى بوضعه ببعض ؛ فيذهب سيبويه إلى أن « قد » لانكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لا يجوز أن تسقط إلا في ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها في الكلمة الأولى قياساً وسقوطها في الثانية شاذاً ، =

## مَذَا بَابُ الْعَلَمِ (١)

وهو نوعان : جنسيّ وسياتي ، وشخصيّ ، وهو : اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ تعييناً مطلقاً (٢) ، نخرج بذكر التعيين النكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من

= وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أفل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل افتترنا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسماً بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرت كذا ، فإن اعتبرت « قد » في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجبا وسقوطها في الثانية شاذاً ، فإن لعقت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في « قد » التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في بقاء التسكيم المجزأة عملاً بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

\*\*\*

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل ، ومنه قول الخنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنْ صَخْرًا لَقَاتَمْتُ الْهُدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أداة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلأنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس و قمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهارة فينسخ وجوده وحود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلأنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في تسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن شخدا علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدرك أي الثلاثة هو الآتي ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه =



المعارف ؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعيين مُسَمَّاه ما دامت فيه « أل » فإذا فارقتهُ فارقهُ التَّعْيِينُ ، ونحو « هذا » إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً ، وكذا الباقي .

\*\*\*

فصل : وَمُسَمَّاه نوعان : أوَّلُ العِلْمِ من المذَكَّرِينَ كجَمْعَرٍ ، والمؤنثات كخِرَاقٍ ، وما يُؤَلَّفُ : كالتبائِل كقَرَنَ ، والبلاد كعَدَنَ ، والخليل كالأَحِيقِ ، والإبل كشدَقَمَ ، والبقر كعَرَّارٍ ، والغنم كَهَيْلَةَ ، والكلاب [نحو] وَاشِقِي .

\*\*\*

فصل : وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ ، وهو : ما استعمل من أول الأمر علماً ، كإِدْرِ لرجل ، وسُعَاد لامرأة ، ومنقول — وهو الغالب — وهو : ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، وَنَقْلُهُ إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وَفَضْلُ ، أو لعين كأَسَدٍ وَثُورٍ ، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وَحَسَنٍ ، أو لمفعول كمنصور

بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تفعل عنه .

بقى أن نقول لك : إن معنى قولنا « تعييننا مطلقاً » أن تعيين العلم لمسماه لا يحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ما عدا العلم المعارف يحتاج في تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل في الحلى بالوالصلة في الموصولاء قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشَمَر ، أو مضارع كَيْشَكُر<sup>(١)</sup> ، وإما من جملة  
إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كزید منطلق ، وليس بمسموع ، ولاكنهم  
قاسوه ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرّجلة .

\*\*\*

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد ، كزَيْد وعَمْد ، وإلى مَرْكَب ، وهو  
ثلاثة أنواع :

(١) مَرْكَبُ إِسْنَادِيٍّ ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه  
الحكاية ، قال :

— ٣٨ — \* نَبِئْتُ أَخِي — وَالْإِخْوَانُ يَزِيدُ \*

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر ، فقد سمي العرب صحراء معينة « اصمت »  
وفيهما يقول الشاعر وهو الراعي النخري :

أَشْلَى سَلْوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا    بَوَحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ  
— ٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* ظَلَمَّا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ \*

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .  
اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه - معناه أعلمت وأخبرت « أخوالي »  
الخال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزمخشري  
وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب يزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل  
تنسب إليه الثياب الزيدية » اهـ ؛ فإن كان كلامه مبنياً على الرواية في هذه الكلمة  
بذاتها فسلم له بعد ثبوتها . وإلا فمن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم  
يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء  
« ظلم » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح  
وجلبة واختلاط أصوات .

= الإعراب « نبئت » نى : فعل ماض مبنى للمجهول يقضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول « أخوالى » مفعول ثان لنىء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوال منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلمنا » مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصيحون لأجل الظلم « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله ظلمنا السابق ، أو بقوله فديد الآنى ، أو متعلق بالعامل المحذوف « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة للبندأ وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لنىء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نقدره منقولاً من المضارع وحده لأننا وجدنا عادة العرب المستمرة فى كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراباً لا ينصرف للعلية ووزن الفعل المضارع . ولو كان احنا من هذه الباب لكان يجب أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذى كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضياً بقى على فتحه ، وإن كان مضارعاً بقى على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكى .

والعرب تسمى الأشخاص بالجمع الفعلية كثيراً كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا      بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرٌّ ؟      فَشَرُّهُمْ بَنُو يَتَمَطَّانِ =

(٢) وسرَّكَب مَزَجِيٌّ، وهو : كل كلمتين نَزَلَتْ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةً تَاءُ التَّأْنِيثِ مما قبلها ، فحُكِمَ الْأَوَّلُ أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ ، كـ « بَعْلَيْكَ » و « حَضَرَ مَوْتَ » إلا إن كان ياء فيسكن ، كـ « مَعْدِيكَرَب » و « قَالِي فَلَا » وَحُكِمَ الثَّانِي أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ ، إلا إن كان كلمة « وَيْهِ » فيبني على الكسر ، كـ « سَيِّدُ وَيْهِ » و « عَمْرُو وَيْهِ » .

(٣) وسرَّكَب إضافي — وهو الغالب ، وهو : كل اسمين نَزَلَ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةً التَّنْوِينِ مما قبله ، كـ « عَبْدُ اللَّهِ » و « أَبِي قُحَّافَةَ » — وَحُكِمَ أَنْ يُجْرَى الْأَوَّلُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الثَّلَاثَةِ رَفْعاً وَنَصْباً وَجَرّاً ، ويجر الثاني بالإضافة .

\*\*\*

فصل . وينقسم أيضاً إلى اسم ، وَكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ <sup>(١)</sup> :

= ومن ذلك قول الآخر :

وَكَنتُ ابْنُ عَمٍّ بَازِلًا فَوَجَدْتُكُمْ  
بَنِي جُدَّةٍ تَدْيَاهَا عَلَيَّ وَلَا لِيَا

ومن ذلك قول الآخر :

خُذُوا هَذِهِ ثُمَّ اسْتَعِيدُوا لِمِثْلِهَا  
بَنِي يَشْتَهِي رُزْءَ الْخَلِيلِ الْمُنَاوِبِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَعْيَرَ بَنِي يَدِيبٍ إِذَا تَعَشَى  
وَعَيْرَ بَنِي يَهْرٍ عَلَى الْعِشَاءِ ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتاج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن النعجة قاسوها على الجملة الفعلية لا شتراكما جميعاً في الجملة ؛ فأطلقوا القول إطلاقاً بأن العلم إذا كان منقولاً عن جملة حكي على ما كان قبل النقد .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة ، ولكنك لو أمنت النظر وجدتها على غير ذلك ، انظر مثلاً إلى محمد ومحمود ومنصور ومرثضى نَجِّدُهَا دَالَةً عَلَى الْمَدْحِ مَعَ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة تَجْدُهَا دَالَةً عَلَى الْمَدْحِ مَعَ أَنَّهَا كُفَى حَسَبَ تَعْرِيفِهِ ، وأحسن من هذا أن نقول : مسمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم ، سواء أكان دالاً على مدح أو ذم أم لا ، وسواء أكان صدره أباً =

فالكُنْيَةُ : كل مركَّب إضافي في صدرِه أبٌ أو أمٌ ، كأبي بكر وأُم كلثوم .

واللَّقب : كل ما أشعرَ بِرِفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْضَعَتِهِ ، كزين العابدين وأنفِ النَّاقَةِ .

والاسم ما عَدَاهُمَا ، وهو الغالب ، كزيد وعمرو .

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زَيْدُ زَيْنِ العابدين » وربما يُقَدِّمُ كقوله :  
 ٣٩ — \* أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو ، وَجَدِّي \*  
 —————

= أو أما أم لا ، فقد يسمَّى الوالدان ولدَهما ساعة يولدُ بأبي اليسر فهو اسم وإن صدر بأبٍ ، وقد يسمَّى الوالدان ولدَهما ساعة يولدُ زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأبٍ أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب .  
 لا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو يذم ، فافهم .

٣٩ - يروى النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

\* أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ \*

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس ، من أعراس ، وهو شاهد خيبري .  
 أنصاري ، في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشبهه را والشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث في الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما .  
 اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النحاة ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آبائه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبت « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة على أن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزيقيا وسمته عامراً باسم أبيها ، فيكون المراد بجدي هو مزيقيا نفسه الذي ذكره أولاً ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ، قال :  
 ٤٠ — \* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ \*  
 =

جى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله : « ومنذر أحد أجداده لأمه » اهـ  
 ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين » اهـ .  
 الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و « مزيقيا »  
 مضاف إليه « عمرو » بدل أو عطف بيان على مزيقيا « وجدى » الواو حرف عطف ،  
 جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه « أبوه » أبو : مبتدأ ثان ، وضمير  
 الغائب مضاف إليه « منذر » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع  
 خبر المبتدأ الأول « ماء » بدل أو عطف بيان لمنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف  
 إليه . هذا إعراب ذكره العيني ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه »  
 بدلا من المبتدأ الذى هو قوله « جدى » والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير  
 على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن  
 جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول  
 الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله « مزيقيا »  
 والاسم الذى هو قوله « عمرو » ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام  
 العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم  
 الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن  
 الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إني على ناقدة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب إليه  
 أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقدة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال  
 له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد  
 وكفى بذلك إزاء إلى جراته وشجاعته ، ويقال : كفى يحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول =

وقال حسان :

٤١ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ  
سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرٍو

= الله صلى الله عليه وسلم ، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعا - هورقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناققة نقباء ، ورقة الحف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعا - هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناققة دبراء «جر» كذب ، ومال عن الصدق . الإعراب - «أقسم» فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «حفص» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «عمر» بدل أو عطف بيان لأبي حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية - وهي قوله «أبو حفص» - على الاسم الذي هو قوله «عمر» والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذا كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعلك به .

٤١ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر في كتاب «الاستيعاب» في أسماء الأصحاب في ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لي أن الكلام في نسبة البيت كان «قال الأنصاري» فزاد المتأخرون اسم «حسان» لاشتهاره بهذه النسبة . والبيت في رثاء سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

( ٩ — أوضح المسالك ١ )

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى <sup>(١)</sup> أن اللقب يجب تأخيرُه عن الكُنيَّة ،

== اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجيب دعوته في ذلك ، ثم انتفض جرحه فمات . فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الحررج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهل « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملقاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهورة التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشعرى وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الناظم :

وَأَسْمَا أُنَى وَكُـنْيَةً وَلَقَبًا وَأُخْرَى ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواه » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيرُه عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صح اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صح اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .



ك « أبنى عبد الله أنف الناقة » وليس كذلك<sup>(١)</sup> .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، ك « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً ، ك « زيد زين العابدين » أو كانا بالعكس ، ك « عبد الله كرز » أتبعَت الثاني للأول : إما بدلاً ، أو عطف بيان ، أو قَطَعَتْهُ عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، ك « سعيد كرز » جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني<sup>(٢)</sup> ، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بينها في الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون - فيما إذا اجتمع اللقب والكنية - أن تتقدم الكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الكنية ، وقد كنت جارية المؤلف والذين اتبعوه من الكتاب فكسبت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لعبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال \* وأخرن هذا إن اسما صحبا \* اسكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسماً أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء ، أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلم ، ولا يضره - وهو من هو - أن يخالف ما عليه الجمهور ، فكم له من الآراء قد خالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانياً أن الإلتباع أقيس ، والإضافة أكثر في الاستعمال ، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، وبما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو « الحارث قفة » و « النعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو « هرون الرشيد » و « محمد الأمين » و « محمد المهدي » .

ويردّه النَّظَر ، وقولهم : « هَذَا يَحْتَي عَيْنَانُ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : والعلم الجنسي اسمٌ يعيّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيين ذِي الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أُسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُعَالَةٍ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجراً من الثعلب » و « آل » في هذين للجنس ، وتقول : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا » فيكون بمنزلة قولك : « هذا الأسد مقبلاً » و « آل » في هذا لتعريف الحضور ، وهذا العلم يُشَبِّه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « آل » ومن الإضافة ، ومن الصرفِ إن كان ذا سببٍ آخر ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى اللقب - وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثاني السماع كقولهم « هَذَا يحْيِي عَيْنَان » فقد ورد مرفوعاً - قيل بالآلف لأنه مثنى فالتون مكسورة ، وقيل بالضممة لأنه وصف مثل سكران فالتون مضمومة ، وضعفوه - ولو كانا متضايين لقليل « عَيْنَيْن » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عَيْنَان » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الآلف في الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو في لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالآلف والتون يمنع الصرف فكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزموه الآلف فيضعفه أنه جاء بضم التون ، وأيضاً لزوم المثنى الآلف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغي فتح التون ، ولم ترد به رواية ، بل هي مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث في « أسامة » و « ثعالة » وَكَوَزَنِ الفعل في « بَنَاتِ أُوْبَرَ »  
و « ابن آوى » ، وَيُبْتَدَأُ به ، ويأتى الحال منه ، كما تقدم في المثالين<sup>(١)</sup> ،  
ويُشَبِّه الفكرة من جهة المعنى ، لأنه شائع في أُمَّتِهِ لا يختص به واحد  
دون آخر .

\*\*\*

فصل : وَمُسَمَّى عِلْمِ الْجِنْسِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أحدها — وهو الغالب — أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَاعِ والحشرات كأسامة ،  
وثُعَالَةٍ ، وَأَبَى جَمْدَةٍ للذئب ، وَأُمٌ عَرِيْطٍ للعقرب .

والثانى : أَعْيَانٌ تُؤَلَّفُ ، كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ لِلْجَهْلِ العَيْنِ والنسب ، وَأَبَى الْمَضَاءِ  
للفرس ، وَأَبَى الدَّغَفَاءِ للأحق .

والثالث : أُمُورٌ مَعْنَوِيَةٌ كَسُبْحَانَ للتسبيح ، وَكَيْسَانَ لِلْفَذْرِ<sup>(٢)</sup> ، وَيَسَارِ  
الْمَيْسِرَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ ، وَبَرَّةٍ لِلْمَبْرَةِ<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) المثالان المتقدمان أحدهما « أسامة أجراً من ثعالة » وقد وقع فيه علم الجنس  
مبتدأ ، وثانى المثالين « هذا أسامة مقبلاً » وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .

(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ امْكُنِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ مَعَا ، قَالَتْ : وَعَامًا وَقَابِلَةً

(٤) فد ورد برة وفجار معا في قول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ



= سَرَتِ الْمُؤْمُ قَبِيتَنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْمُؤْمُ يَرُومُ كُلُّ مَرَامٍ  
 اللغة : « مرام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميجيا من قولهم : رام الشيء  
 يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا ،  
 والميم زائدة على كل حال ، ووزنه مفعول مثل مفتوح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب  
 « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة  
 اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً -  
 هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكرت الشعراء من  
 ذكره ، وهو واد من أودية بني سليم ، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر  
 فيها لبني ثعلبة على بني يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز  
 تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً  
 للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن  
 حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من  
 النقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به  
 لزم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال  
 من المنازل ، وبعد مضاف و « منزله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،  
 ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من  
 ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ،  
 والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف  
 متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في  
 « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب  
 « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ،  
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، والأيام : جمع يوم ،  
 وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كافٌ حرفية تنصرف تصرفاً الكاف الأسمية غالباً ، ومن غير الغالب ( ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ )<sup>(١)</sup> ، ولك أن تزيد قبلها لاماً<sup>(٢)</sup> ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مدّه<sup>(٣)</sup> ، وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

\* \* \*

== ومثله قوله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولاً ) . وقد قال ابن هشام : « وبروى الأفوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط » اه كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأفوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع المذكور بدليل قوله سبحانه ( لَكُمْ ) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغْيَابَ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكور « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا « تلك » بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني كثيرة ، قال الله تعالى ( ذلك الكتاب لا ريب فيه ) وقال سبحانه ( تلك آيات الكتاب الحكيم ) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي :

تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ الْفَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لِعَالِكَ الْعُمَرِ انْقِشَاعًا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذالك » التقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تيلك » اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منها ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .

(٣) احتز بهذه العبارة عمن لغتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام ، =



حَرَاجُ) <sup>(١)</sup> (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ تَوَ يَمُورُ) <sup>(٢)</sup> (وَحُضْمُ كَالَّذِي خَاضُوا) <sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

ومما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بمحملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه، أى علمت قيام زيد، وإن كان خبر أن جامدا، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها، أى علمت كون زيد أخاك، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا في الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو ماقى معناه مضافا إلى الاسم، أى علمت استقرار زيد في الدار، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجل الفعلية، التي فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى ( وأن تصوموا خير لكم ) والتي فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحبت زيدا » والتي فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلمتك » على خلاف في الأخيرين .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أحبك ما زيد صديقك » وبالجل الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، نحو « لا أرضى عنك ما صاحبت زيدا » .  
وأما « لو » فتوصل بالجل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر، نحو قوله تعالى ( ودوا لو تدهن فيدهنون ) .

وأما مجيء « الذى » موصولا حرفيا فهو وجه حكاة أبو على الفارسي عن يونس ابن حبيب، وقد مثالوا له بقوله تعالى ( وخضتم كالذى خاضوا ) وسبب ذلك عندهم أن « الذى » مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولا اسميا لقل « كالذى خاص » أو لقل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن « الذى » اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام : خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوا، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا : أى خاضوه، والجواب الثانى أن « الذى » اسم موصول للجمع، وأصله « الذين » لحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة :



والاسمى ضربان : نص ، ومشارك .

فالنص ثمانية : منها للمفرد المذكر « الذى » للعالم وغيره ، نحو ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ )<sup>(١)</sup> ( هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ )<sup>(٢)</sup> ، والمفرد المؤنث « التى » للعائلة وغيرها ، نحو ( قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا )<sup>(٣)</sup> ( مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا )<sup>(٤)</sup> ، ولتثنيتهما « اللذان » و « اللتان » رفعاً ، و « اللذين » و « اللتين » جرّاً ونصباً ، وكان القياسُ فى تثنيتهما وتثنية « ذَا » و « تَا » أن يقال : اللذيانِ واللتيانِ وذَيَانِ وَتَيَانِ ، كما يقال القاضيانِ — بإثبات الياء — وَفَتَيَانِ — بقلب الألف ياء — ولسكهم فَرَّقُوا بين تثنية المبنى والمعرّب ، فحذفوا الآخر ، كما فرقوا فى التصغير ، إذ قالوا : اللذِيَّ وَاللَّتِيَّ وَذِيَّ وَتِيَّ ، فأبقوا الأوّل على فتحه ، وزادوا ألفاً فى الآخر عوضاً عن ضمة التصغير ، وتميم وقيس تُشَدِّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيذاً للفرق ، ولا يختص ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الذين حانت بفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ » فحذف النون ، ونظيره قول الراجز :

يَا رَبَّ عَبَسَ لَا تُبَارِكْ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيِمَنْ قَعَدَ  
\* إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ \*

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من المثنى والجمع فى الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآيتين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتى هذا الكلام موضعاً .

(١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين : لأنه قد قرئ في السبع ( رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ <sup>(١)</sup> )  
(إِخْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ) <sup>(٢)</sup> بالتشديد ، كما قرئ (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) <sup>(٣)</sup> ،  
(فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) <sup>(٤)</sup> ، وَبَلَّحَرِثُ بْنُ كَعْبٍ وبعضُ ربيعة يحذفون نون  
الذان واللتان ، قال :

٤٣ - \* أَبِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا \*

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلات .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي الصراني ، واسمه  
غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

\* قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ \*

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى »  
مثنى عم مضاف إلى ياء التكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنشل عصم بن  
النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ، ودوكس  
ابن القدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند  
« الأغلال » جمع غل - بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأفال - والنعل : حديدة تجعل  
في عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى »  
- بالثنية - هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر « وهو كلام خال عن  
التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ، وأن منهم الذين قتلوا  
ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى .

الإعراب : « أبى » الهمزة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة  
عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وبنى مضاف « كليب » مضاف إليه « إن »  
حرف توكيد ونصب « عمى » اسم إن ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور =

**وقال :**

— ٤٤ — \* هُمَا اللَّيْنَا لَوْ وَلَدَتْ تَيْمِيمُ \*

ولا يجوز ذلك في ذان وتان للإلباس .

== ما بعدها تقدير لأنّه مثني ، ويا المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «الذّا» خبر إن «قتلا» قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «المالوك» مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة «ومسكنا» الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع «الأغلا» مفعول به ، والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها عطفت على جملة الصلة .

الشيخ رحمه الله : قوله « اللذا » حيث حذف النون من مثني المرفوع ، وقد عرفت  
في إجابتي أن قوله « اللذا » خبر إن .

« اللذان » لأن الموصولين « اللتان » لأن الموصولة « الـ » بالصلة والمائد أرادوا تفسيره لكون  
المصطلح الموصول كالشيء الواحد . وأعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين  
إلا بحالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون « الذين » جمع الذي في لغة  
بعضهم . وفي لغة من جاء به الراء ، فأما الأول فنه قول الشاعر في بعض

وَإِنَّ آيَاتِي لَخَالِجَةٌ بَقْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
وغيره . ليه بعض العلماء قول الله تعالى : ( وخصمكم كالذي خاصوا ) فقد زعموا

أن التقدير : وخضتم كالدين خاضوا ، وأما الثاني فله قول الشاعر :

نَحْنُ الذُّوُّ بِعُكَاظٍ هَلَبُوا شَرَّأَ مِنْ رُؤْسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالصَّاقِيلِ  
 قالوا أراد « نحن الذون » على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع - ومتأني  
 مشروحة - فذف الذون تخفيفا .

٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلبي صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

\* أَقْبَلَ فَخَرُّهُمْ لَهُمْ صَمِيمٌ \*

\* أَقْبِلْ فَخَرَّ لَهُمْ صَعِيمٌ \*

== اللغة : « نعيم » اسم قبيلة ، وأبوها نعيم بن مر بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « نخر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، ومثله الفخار والفخارة . بفتح فائهما - هو التمدح بالحصل ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائنة تشوبه أصلا .  
المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما تميم لكان لتيمن بهذه الولادة الفخر الذى لا يشوبه شيء .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « اللتا » اسم موصول خبر المبتدأ « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ولدت » ولده : فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل « نعيم » فاعل ولد ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لقيل » اللام واقعة في جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للهجول « نخر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا نخر « لهم » جار ومجرور متعلق بفخراؤ محذوف صفة له « صميم » صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله « نخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا بمحذوف خبر ، والذى سوغ الابتداء به مع كونه نسكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على إلباسين) ونحو « عجب لك » وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللتا » حيث حذف النون من مثق التى المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلعرب بن كعب أجمعين وبعض بنى ربيعة ، وأن الذى حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثق المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثق المنصوب والمخفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثق في حالة الرفع دون حالتي النصب والخفض ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن امتناع التباس المثق بالمفرد في حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثق في حالتي النصب والجر هو الذى ==

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات ، وفي نون الإشارة لغتان .  
ولجمع المذكر كثيراً وغيره قليلاً « الألى » مقصوراً ، وقد يُمدُّ ، و « الذين »  
بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لغة هذيل أو عَقِيل ، قال :  
٤٥ — \* نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ \*

منعهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التي لو ولدت تميم لكان لقيم بذلك  
الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى لحذفت النون ؟  
ولهذا تجدهم لم يحشوا في « ذان » و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها في حال الرفع  
يوقع في اللبس فلا يدرى أمثني أراد التكلم أم مفردا .  
فإن قلت : فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لابد أن تشمل على  
ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقاً للموصول في إفراده  
وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن — بوجود هذا العائد — من التباس المفرد بالمثنى ؟  
فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء ، فإن هذا  
الضمير — وإن يكن مما لا بد منه — غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكوراً ، وقد  
يكون محذوفاً وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي  
ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحياناً ، بل قد  
تكون الصلة ظرفاً نحو أن تقول « إن الذي — أو التي — عندك من قوم صالحين » فلا  
يدرى المخاطب مفرداً أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثاً في كثير من صور  
الكلام امتنعوا من الحذف ، ففهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت  
إلى قائله اختلافاً كثيراً ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهل من بني عقيل  
سماء أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى  
رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه . وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا  
وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مَرَاخَا  
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمَا مُفَاخَا  
نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاخَا

= \* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاخَا \*

ولجمع المؤنث « اللآئِي » و « اللآئِي » وقد تحذف ياءهما ، وقد يتقارض  
الآئِي واللآئِي ، قال :

٤٦ — \* نَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآئِي كُنَّ قَبْلَهَا \*

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب « نحن الدين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : ( فَأَخَذْتُمُ الصُّبْحَةَ صَبْحِينَ ) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم - قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب . وجعله العيفى وتبعه البغدادى بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة « الصباحا » يوم « ظرفان يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الدين » في حالتي النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأما جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمنزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى مجىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .

٤٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ \*

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملح العامري ، ولم أجسده في ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق ( ٦٥/١ ) قد نسبته إليه ثالث ثلاثة أبيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

=

= أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنْ الْأَرْضِ لَا مَالَ لَدَيَّ وَلَا أَهْلًا  
وَلَا أَحَدًا أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبَ إِلَّا الْمَطِيئَةَ وَالرَّحْلُ

اللغة : « محَا » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا - من باب نصر - إذا أزلتها  
« الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلي  
« وحلت مكانا - إلخ » أراد أن حبها لم يكتف بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها ،  
بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب  
كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « محَا » فعل ماض « حبها » حب : فاعل محَا ، وحب مضاف وضمير الغائبة  
مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه  
« كن » كان : فعل ماض ناقص ، وتون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل :  
ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ،  
وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل  
ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي  
« مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان « حل » فعل ماض مبني للمجهول . ونائب  
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في  
محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان « من » حرف  
جر « قبل » ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور  
متعلق بمحل المبني للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة  
الإناث العاقلات والدليل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه المرأة  
قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيتهما الضمير الموضع لجماعة الإناث في قوله  
« كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث . =

أى حب اللاتي ، وقال :  
 ٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْإِلَاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا  
 أى الذين .

\*\*\*

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرَكُ الْحِجْلُ أَقْصَمًا  
 والأصل في « الأولى » أن يستعمل في جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :  
 رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأُولَى يَخْذُلُونِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ  
 وسند كره له شاهدا آخر - كما سند كره للممدود شواهد - مع شرح الشاهد التالي  
 ٤٧ - هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم لم يعينه العلماء .  
 اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » -  
 بفتح الهاء مخففة - من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهيأته  
 ومن هنا سمي الفراش مهدا لثوارته وبسطه ، وقال الله تعالى : ( فَلَا نَفْسَهُمْ يَمْهَدُونَ )  
 أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع  
 حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حوض الإنسان . ويقال « نشأ فلان في  
 حجر فلان » - بكسر الحاء ، أو فتحها - يريدون في حفظه وستره ورعايته .  
 المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا  
 كالهد - أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب . « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف  
 والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما  
 جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « الإلء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف  
 تحقيق « مهدوا » فعل وباءل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « الحجور » مفعول  
 به لقوله مهدوا ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الإلء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا  
 لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو محدودا ، فمن الأول  
 قول أبي ذؤيب الهذلي :

=



والمشترك ستة : مَنْ ، وما ، وأى ، وأن ، وذو ، وذا .  
فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالم ، نحو ( وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ )<sup>(١)</sup>  
ولغيره في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنْزَلَ منزلته نحو ( مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ )<sup>(٢)</sup> وقوله :

— ٤٨ — \* أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ \*

= وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدَامِ الْقَبِيلِ  
والاستشهاد هنا في قوله « الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ » ومن الثانى قوله خلف بن حازم :  
إِلَى الْفَقْرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرُّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ  
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ سِيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا  
(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزْنِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :  
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ  
والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلفان تمثيلا  
لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبي والبحتري  
وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت  
الشاهد ثابتا في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من  
خلط الرواة .

اللغة : « سرب » السرب : جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر

« جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو - أى أحببت .

الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ،

وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على =

وقوله :

٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي  
فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ وَنِدَاءُ الْقَطَا وَالظَّلَلِ سَوَّخَ ذَلِكَ .

= السكون في محل نصب « مرن » فعل وفاعل « بي » جار ومجرور متعلق بمر  
« فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، وياك التكلم مضاف  
إليه « باليساء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآي « جدير » خبر المبتدأ  
« أسرب » المضمرة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب  
مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير »  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل  
رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، والضمير مضاف إليه « لعل » لعل :  
حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبني على  
السكون في محل جر يائي ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطيّر » الآي « فد » حرف  
محقق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول  
محذوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أطيّر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، فأطلقه على  
القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من  
تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم  
الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بنداؤه استساع أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا  
في العقلاء بحسب وضعه ومثل ذلك الشاهد الذي يلي هذا وهو قول امرئ القيس  
ابن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي  
٤٩ - هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر  
الكندي .

اللمعة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو ( كَنْ لَا يَخْلُقُ )<sup>(١)</sup>  
 لشموله الآدميين والملائكة والأصنام ، ونحو ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ

= صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، ويقولون : انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا  
 في « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من المثال الواوى وماضيه وعم ، وقال  
 بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها  
 « الطلل » كل ما بقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأجابة ، وأما ما بقى فيها لاصقا  
 بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشيء يلى - على مثال رضى  
 يرضى - إذا أصابه البلى « العصر » بضمين - لعة في العصر بفتح فسكون « الحالى »  
 الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
 تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء  
 محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى  
 « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استهزاء « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح  
 لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له  
 « من » اسم موصول فاعل يعمن ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض  
 ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « في العصر »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الحالى » نعت للعصر ، والجملة من كان  
 ومعمولها لا محل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من - إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة في معنى  
 المفرد المذكور غير العاقل ؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل في « من » أن  
 يكون استعمالها في العاقل ، وإنما استعملت هنا في غيره مجازا . والذي مهد لهذا التجوز  
 نداء الطلل من قبل في قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ  
 لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل ، لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض  
 من الدعاء إجابة من تدعوه ، فتفهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ<sup>(١)</sup> ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)<sup>(٢)</sup> فإنه يشمل الآدمي والطائر .

الثالثة : أن يقترب به في عموم فُضِّلَ بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)<sup>(٣)</sup> و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعِ)<sup>(٤)</sup> لاقتراحهما بالعاقل في عموم (كل دابة)<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

وأما « ما » فإنها لما لا يَنْقِلُ وَحْدَهُ ، نحو ( مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ )<sup>(٦)</sup> وله مع العاقل نحو ( سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ )<sup>(٧)</sup> ولأنواع مَنْ يعقل ، نحو ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ )<sup>(٨)</sup> وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ كقولك وقد رأيت شَيْخًا : « انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ » .

والأربعة الباقية للعاقل وغيره ؛ فأما « أَيْ » نخالف في موصوليتها ثعلب ، ويردّه قوله :

— ٥٠ — \* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ \*

- (١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .  
(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .  
(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ - هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* إِذَا مَا أَقْبَيْتَ بَنِي مَالِكٍ \*

والبيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء الخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أقبیت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للقي ، = :

ولا تُضَافُ لِنَكْرَةِ خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ <sup>(١)</sup>

== وبني مضاف و «مالك» مضاف إليه «نسلم» الفاء داخله على جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالنكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هو أفضل» وجلة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أهم أفضل» حيث أتى بأى مبنية على الضم - في الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويو وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثانى أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد وبنو نيس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويو - إلى أن أيا لا تجيء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده : فسلم على شخص مقول فيه أهم أفضل ، وفي هذا التقدير من التكلف ما يبعثنا على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشتراطوا فى العامل فى «أى» الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها فى الكلام ، أما شرط الاستقبال فسنستكم على تعليقه فى الكلام على عبارة الكسائى المشهورة «أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية فى نحو قوله تعالى (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية فى نحو قوله ==

نحو : ( لَذَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> خلافاً للبصريين ،  
وسئِلَ الكسائي : لم لا يجوز « أعجبنى أَيْهَمُّ قَامَ ؟ فقال : أى كَذَا خُلِقَتْ »<sup>(٢)</sup> ،  
وقد تؤنث وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ فقليل مطلقاً ، وقال سيديويه : تُدْبَى  
على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : ( أَيْهَمُّ  
أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> وقوله :

== سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل  
فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشواً أى فى وسط  
الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لا تكون  
موصولة وأنها فى الآية الكريمة ( أَيْهَمُّ أَشَدُّ ) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة  
عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر لما قبلها معمولاً محذوفاً ، على ما شرحناه لك فى  
شرح الشاهد ٥ .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا »  
وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبني أَيْهَمُّ يقوم » كنت كأنك قد  
قلت : يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كأننا من كان ، أما لو قلت  
« يعجبني أَيْهَمُّ قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم - فإن المعنى  
حينئذ : يعجبني الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أى  
على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذش بما توضيحه أن الزمان المستقبل لا يدري  
مقطعه ( أى منتهاه ) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما  
محصوران لانقطاع الماضى والحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم  
هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم  
يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرنا ؛ لأننا  
لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب  
التعيين .

\* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ \* <sup>(١)</sup>

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

\*\*\*

وأما « أل » فنحو ( إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ) <sup>(٢)</sup> ، ونحو ( وَالسَّقْفِ  
أَرْفُوعٍ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ) <sup>(٣)</sup> وليست موصولا حرفياً خلافاً للمازني ومن  
وافقه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن .

\*\*\*

وأما « ذو » فخاصة بطيء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

\* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدُهُمْ مَا كَفَانِيَا <sup>(٤)</sup> \*

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً إفرادها وتذكيرها كقوله :

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ( وهو الشاهد  
رقم ٥٠ ) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ \*

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً في باب العرب والمبنى من هذا الكتاب ( وهو  
الشاهد رقم ٧ ) وقد منا ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى . ومكان الاستشهاد  
فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون  
معربة لإعراب « ذى » بمعنى صاحب بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ، وبالألف نصباً ، والذي  
رواه بالياء هو أبو الفتح بن جني في كتابه المختص ، وهذه الرواية التي تقتضى الإعراب  
مشكلة ، لأن سبب البناء - وهو شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً - موجود في هذه الكلمة  
ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ — \* وَبَثْرَى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ \* —

٥١ — هذا يحجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدَى \*

وهذا البيت من كلمة لسان بن الفحل الطائي ، أوردنا أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء وبنو هرم بن الشراء من فزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياهمهم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك وإلى المدينة ، وكان صهرا للفرزاريين ، غشى الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره ، تبرك سنان بن الفحل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي سنها بيت الشاهد .

اللافة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطلى البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبي » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبي ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبثرى » الواو الاستئناف ، بثر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملةي الصلة ، وأصل الكلام : وبثرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبثرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بثرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولي عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجراه على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصد بدو في الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهي غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور العاقل قول قوال الطائي :

=



وقد نُؤْتِثُ وَتُتَنَّى وَتُجْمَع ، حكاه ابن السراج<sup>(١)</sup> ، ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك ، وكلهم حكى « ذات » للمفردة ، و « ذوات » لجمعها ، مضمومتين ، كقوله : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ »<sup>(٢)</sup> وقوله :

= فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا هَلَمْ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ  
يريد : فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال هذا أيضا :

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَقْلَقُكَ بَيْضُ اللَّثْفُوسِ قَوَائِضُ  
أراد دون المال الذى جئت طالبا ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حبي من المال الذى عندهم ما كفاينا .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون فى المفرد المذكر « ذو قام » وفى مثناه « ذوا قاما » وفى جمعه « ذور قاموا » وفى المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفى مثناها « ذواتا قامتا » وفى جمعها « ذوات فمن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك فى كتابه الأصول ، وتبعه فى هذا ابن عسبر فى كتابه القرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك فى شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لاتنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء فى لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ - إلخ » اه ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذى فضلكم الله به ، والكرامة التى أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهى بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهى الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

\* ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ \*

٥٢ -

٥٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى فائل، عين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العين إلى رؤية بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤية، وقبله في رواية الجميع:

\* جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ \*

اللفظة: «أينق» جمع ناقة، وليسيويه في هذه الكلمة مذهبان، أحدهما أن أصلها أنوق - بضم الواو - فقدمت الواو على النون فصارت أونقا - بسكون الواو - ثم قلبت الواو ياء، للتخفيف فصارت أينقا - على وزن أعقل - في الكلمة على هذا الوجه قلب مكافئ وإعلال بالقلب والمذهب الثاني أن أصلها أنوق - بضم الزاير كالأول - فحذفت هذه الواو، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أينقا - على وزن أيفل - ففي الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع المعوض من الكلمة «موارق» أراد سريعات السير، وأصل هذه الكلمة تولهم: مرق السهم من الرمية يمرق مروقا، إذا نفذ وأسرع، ويروى في مكانه «سوابق» جمع سابقة «ذوات» أي اللاتي «ينهضن» يقمن أو يسرعن «سائق» اسم فاعل من السوق بفتح السين.

المعنى: يصف إبلاله بأنها مختارة منتقاة، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لايحتجن إلى سائق،

الإعراب: «جمعتها» جمع: فعل ماض، وتاء التثنية فاعله، وضمير الغائبات مفسر به «من أينق» جار ومجرور متعلق بجمع «موارق» صفة لأينق «ذوات» صفة ثانية لأينق مع أن «أينق» نسكرة و «ذوات» اسم موصول معرفة، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف النعت «المنهوت» في التعريف والتسكير إذا كان الممتلح أو الذم، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجوزون ذلك محتسباً رجوها من الإعراب، فإنه يجوز أن يكون «ذوات» بدلاً من أينق، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف كأنه قال: هن اللواتي «ينهضن» فعل مضارع مبني على السكون لانصالة بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها =

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وأما « ذا » فشرط موصوأيتهما ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَاتِي ؟ »<sup>(٢)</sup> .

والثاني : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بـ « ينهض » ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهض » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي ، وبناء على الضم ، وصلته جملة « ينهض بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » في هذا الشاهد بمعنى اللواتي ، وقال : هي بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة . وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات - بقى .

(١) أما ذات فخكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف ، وعليه ترفع بالضمه وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فخكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي ، وعليه ترفع بالضمه وتنصب بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة بجمع المؤنث ، وتتوب عن الإضافة .

(٢) إنما كانت « ذا » في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها بهما اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ، ومقلم تصلح لأن تكون موصولة لـ « ذوات » اسم إشارة إذ هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر .

« مَاذَا صَنَعْتَ »<sup>(١)</sup> كما قَدَّرَهَا كذلك من « قَالَ عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فَأُثِّبَت  
الْأَلِفُ لَتَوْسُطِهَا ، وَيَجُوزُ الْإِلْغَاءُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ مَالِكٍ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ ،  
وَهُوَ تَقْدِيرُهَا زَائِدَةٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتا  
كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل  
فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن  
العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز  
أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكما لا تقول « صنعت ما » لا يجوز أن تقول  
« صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز  
تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي ترجمه ، ونستدل عليه بمحدث رواه البغوي في  
مصاييح السنة ( ١/٥ بولاق ) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمرأ قال للنبي  
صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشتري ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشتري  
ماذا » وبما روى في حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا »  
و « أعمل ماذا » فأعرف هذا وحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .

الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث  
يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما »  
اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما »  
اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها  
من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعته ، فإن  
اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون في محل  
نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنا قلت : أى شيء صنعت ، وإن  
اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثاني كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون  
في محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد - والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى  
له ، لأن هذا حكم الزائد .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما باتفاق ، أو يَمَنُّ على الأصح ،  
كقول لبيد :

— ٥٣ — \* أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ \*

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركيب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركيب مع من ، كما لم يصرح بأن « ذا » تزداد مع من ، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لا يجيزان تركيب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعلا هذا الحكم بأن ما أكثر إيهاما من « من » فيحسن فيها أن نجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر معناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يأبون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لا يجيزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يجيزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لا يجيزون ذلك كما لم يجيزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة مجيء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما في بيت لبيد ( الشاهد ٥٣ ) دل على أن ذا موصولة وسلبين لك وجهه في شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان لبدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقديما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه قوله :

\* أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ \*

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، وهي استعمال الحيلة ، وهي الخدق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب — بفتح النون ومكون الحاء — على عدة معان ، منها الذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : أسألكم هذا الحريص على الدنيا المهم بها الذي لا يدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذي هو سادر فيه ، أو نذر أوجبه على نفسه فهو دائب على العمل لإنفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ =

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب يحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » الهمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع « فيقضى » اللام حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف ، « ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال . الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأنى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا » مع « ما » وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول ؛ فتكون منصوبة المحل ، وإنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً ، فإن رفع البدل يدل على أن البدل منه مرفوع ، فاتضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلزمون أن يكون « ماذا » مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً للبدل منه ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : إنا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيويه ولم يجوز ، فلما لزم - إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه - ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة - لم نرض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

— ٥٤ — \* فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَ \*

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة ، ولم يصح الوجه الذي قبله للعلة التي بينا -  
تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على  
ما أوضحناه في إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء في قوله  
تعالى : ( ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ) لكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما  
مفعولا مقديما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله  
أحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلمة واحدة مبتدأ ،  
والجمله بعدها خبر في محل رفع ، فأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ،  
والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوي :

وَمَاذَا عَلَيْكُمْ إِنْ أطَافَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفَثُهُ حُرُوبُ

٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المقارب ، وهو بتمامه :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الطَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَ ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسبه العيني إلى  
أمية بن أبي الصلت ، والصواب ما قاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١  
بيتا لأمية بن أبي عائذ الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهي موجودة في شرح  
أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري ( ص ٥١٥ ) .

لغة : « الطاعنين » جمع طاعن ، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار ، ضد أقام ،  
وأراد بهم أحبابه الذين فارقه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس  
وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيت أعزيت  
تعزية ، مثل سليت أسليه تسلية وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادروه كثيبا بلا قلب ، ثم سأل  
عمن يعز به ، فيقول : إن قلبي أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المارقون لفسا لفنا =

( ١١ — أوضح المسالك ١ )

والسكوفى لَا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ ، واحتج بقوله :  
 ٥٥ — \* أُمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ \*

= ومراتب أنسابهم ، وإن هذا القلب الحزين ، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكارياً بمعنى النفي ، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .  
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف تأكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و « الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لأن « فمن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به يعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فمن ذا يعزى » حيث أتى بذا اسما موصولا بمعنى الذى بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصلة هى جملة « يعزى الحزين » .  
 ٥٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* عَدَسٌ ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ \*

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولى سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه ، فأبى ورغب فى صحبة زياد بن أبى سفيان ، ولسكنه ما عثم أن كره البقاء معه ، فأبى عباد بن زياد فى سجنه فأنام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه . وبلغ ذلك معاوية بن أبى سفيان فأمر بإطلاقه ، وفى ذلك يقول كلمة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِي بَجَى مِنَ الْحُبْسِ بَعْدَمَا تَلَاَحَمَ فِي دَرْبِ عَلَيْكَ مَضِيقُ  
 ذَرَى أَوْ تَفَاسَى مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ لِسَكُلٌ أَنَاسٍ خَبِطَةٌ وَخَرِيقُ

اللغة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =



= فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصار حراً ، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل ورا كبه أولى « دوب » بفتح فسكون - هو باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم قبله « خبطة » بفتح الخاء وسكون الباء - هو شيء كالركبة يأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط - بالبناء المعجول - « خريق » هي الريح الباردة الهبابة الشديدة ، ويقال لها : خروق - بزنة صبور - أيضاً .

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله « وهذا » الواو واو الحال ، واسم الإشارة مبتدأ « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيديويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور « طليق » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة ، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة المتأخرين ، وتقدير الكلام عليه : أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك ، واستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « ذا » اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته ، وعندهم أن التقدير والذي تحملينه طليق ، فذا : اسم موصول مبتدأ . وجملة « تحملين » لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وطليق : خبر المبتدأ ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : ( وماتلك يمينك يا موسى ) قالوا : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « تملك » اسم موصول بمعنى التي خبره ، و « يمينك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً =

أى : والذى تحمليته طابق ، وعندنا أن « هذا طليق » جملة اسمية ،  
و « تحمليين » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

\*\*\*

فصل : وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير  
مطابق لها يسمى العائد<sup>(١)</sup> .

والصلة : إما جملة ، وشرطها : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا في مقام  
التحويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قام أبوه » ،  
والمبهمة نحو ( فَفَشَّيْهِمْ مِنْ الِئِمِّ مَا غَشَّيْهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه : ( ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) وقوله تباركت آلاؤه : ( ها أنتم  
هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون  
أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : ها أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ، وكل ذلك  
غير مسلم لهم .

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم  
معناه في نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هي الصلة بشرطها التي سينص  
المؤلف عليها ، وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية - أى محتملة للصدق  
والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى المتكلم - لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول  
أن يكون وصلة لنت الاسم المعرفة بالجل . ومن المعلوم أن الجملة لا تصالح للنت بها  
إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول  
في ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ،  
هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( وإذا تقول  
للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه ) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت  
الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى ( فمثل كمثل الذى ينطق بما  
لا يسمع ) وإن أردت التعظيم أبهت الصلة ، كآية التي تلاها المؤلف .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « يَفْتُكُّهُ » ولا طلبية كـ « مَضْرِبُهُ » و « لَا تَضْرِبُهُ »<sup>(١)</sup> وإما شِبْهُمَا ، وهى ثلاثة : الظرف المـكانى ، والجار والمجرور ، التامان ، نحو « الذى عندك » و « الذى فى الدار » وَتَعَلَّقَهُمَا بِاسْتَقْرَءٍ مَحْذُوقًا ، وَالصِّغَةُ الصَّرِيحَةُ - أى الخالصة للوصفية - وتختص بالألف واللام ، كـ « مضارب » و « مضروب » و « حَسَن » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمىة ، كأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ وصاحب وراكب<sup>(٢)</sup> ، وقد تُوَصَّلُ بمضارع ، كقوله :

\* مَا أَزَتْ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ<sup>(٣)</sup> \*

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان أمرها كذلك لم يكونا مهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى ( وإن منكم من ليبطئن ) وقيل : الصلة هى جملة جواب القسم وهى خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذى ما أحسنه ، لأن فى التعجب إيهاما فلا تصلح جملة لإزالة إيهام الموصول ، وبقي أنه يشترط فى جملة الصلة ألا تكون مستدعية لكلام قبلها نحو جاء الذى لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه فى الأصل وصف لسكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة ، وأما الأجرع فإنه فى الأصل وصف لسكل مكان متسع ، ثم غلب اسما للأرض المستوية من الرمل التى لا تذبت شيئا ، وأما صاحب فإنه فى الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما راكب فإنه فى الأصل وصف لسكل فاعل الركوب ، سواء أكان مركوبه فرسا أم حمارا أم غيرها ثم غلب على راكب الإبل دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثانى أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتحمل ضميرا كما تتحملة الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحا ( وهو الشاهد رقم ٣ ) فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه ، فارجع إلى الفصل الذى يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

\*\*\*

فصل : ويجوز حذفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد<sup>(١)</sup> ،

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسماً مفرداً ، فقولك « الذي ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلاً ، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحياناً يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحياناً يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولاً حرفياً لم يحذف ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسماً فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يحذفون حذفه مطلقاً ، ومن العلماء من يحذف حذفه بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر نحو قوله تعالى ( آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ) أى بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ  
أى آمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجوهم وينصره ليس واحداً .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام ، نحو قولهم « بعد اللتيا والى » أى بعد الخطوة التى بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الْأُولَى فَأَجْمَعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا  
أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحذفُ في نحو « جاءَ اللذانِ قاماً » أو « ضرباً » لأنه غير مبتدأ ، ولا في نحو « جاء الذي هو يقوم » أو « هو في الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدَلْ دليل على حذفه ، إذ الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو ( أَيُّهُمْ أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ )<sup>(٢)</sup> ، أى : هو إلهٌ في السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى : فأما الكوفيون فاستدلوا بالجماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ( تماماً على الذى أحسن ) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السكيت : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ) قالوا : التقدير مثلاً الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لَا تَنُورُوا إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونََا  
قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعَنِّ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
قالوا : تقدير هذا البيت من يعز بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَبَنِ السَّأْيَامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا  
قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فمن ذلك « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة فى محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذف في صلة غير «أى» إلا إن طالت<sup>(١)</sup> الصلة ، وشذت قراءه بعضهم (تماماً على الذي أحسن<sup>(٢)</sup>) ، وقوله :

٥٦ — \* مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ \*  
والكوفيون يقيسون على ذلك .

\*\*\*

(١) أنت تعلم أن «أى» الموصولة ملازمة للإضافة إما لفظاً نحو «أهم أشد» وإما تقديرًا نحو «أى أشد» فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها ، واشترطوا ذلك في صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها . بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة «ما» في قولهم «لا سيما زيد» إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولاسى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ \*

وهذا البيت من الشواهد التي لم ييسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني (ش ١١٣) .

اللافة : «يعن» بالبناء المعجول لزوماً كما هو المشهور في هذا الفعل - أى : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجتى يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه «الحمد» أراد به الثناء والشكر له «سفه» هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشئ عن سخف العقل وطيش الحلم «يحد» يمل وينحرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سبه أهل المسكارم وفضائل الأخلاق .

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعل أو وصف غير صلة  
الألف واللام ، ونحو ( وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُغْلِبُونَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٥٧ - \* مَا اللَّهُ مُوَالِيكَ فَضْلُ فَأَحْمَدَنَّهُ بِهِ \*

= الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط  
محذوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود على اسم الشرط « بالحمد » جار ومجرور متعلق بـ « لم » حرف  
في وجزم « ينطق » فعل مضارع محذوم بـ « وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
يعود إلى من » ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم  
موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ينطق »  
بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفيه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من  
الإعراب صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لنا كيد النفي  
« يحد » فعل مضارع معطوف على ينطق « عن سيدل » جار ومجرور متعلق بـ « يحد »  
وسيدل مضاف و « الحمد » مضاف إليه « والكرم » الواو حرف عطف ، الكرم :  
معطوف على الحمد .

الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة  
الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على  
المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت ،  
وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألعنا إليه في كلمتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد .  
(١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير في هذه الآية على جعل « ما » موصولا  
اسميا : يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه ، ويجوز أن تكون ما موصولا  
حرفيا سابقة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلايتهم .

ومثل الآية الكريمة - في حذف العائد المنصوب بالفعل - قول جرير العود :

ذَكَرْتُ الصَّبَا فَانْهَلَتْ الْعَيْنُ تَذْرِفُ      وَرَاجَعْتُ الشَّوْقَ الَّذِي كُنْتُ تَعْرِفُ

أي تعرفه .

=

٥٧ - هذا البيت من البسيط ، وعجزه قوله :

= \* فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ \*

وهذا البيت مما لم أفد له على نسبة إلى قائله ، ولا عثرت له مع طويل البعث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى - على مثال أكرم يكرم - والمراد به مأنحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجب عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويفضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضرر أو نفع .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافته اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام . وليك ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » المأه للسينية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير الغائب مفعول « به » جار ومجرور متعلق بإحمد « فما » الفاء حرف تعليل ، ما : حرف نفي « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام : ما الله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل - إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =



بخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إنه فاضل » أو « كأنه أسد » أو « أنا الضارب »<sup>(١)</sup>، وشذ قوله :

٥٨ — \* مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَىٰ تَحْمُودُ عَاقِبَةُ \* \*

= البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل - إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الاتصال فى ثنائى الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطلق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا - إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لغرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر - جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال السكابي :

سَهْنٌ مِّنَ الدَّاءِ الَّذِى أَنَا عَارِفٌ وَمَا يَعْرِفُ الْأَذْدَاءُ إِلَّا طَيِّبُهَا  
أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجوز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر ، ففات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجوز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجوز حذف العائد فيه لمثل السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثالين للعائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإلا ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجوز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ أَتَيْتَ لَهْ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ \*

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تنصل به .

اللفظة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذف منصوب الفعل كثير ، ومنصوب الوصف قليل<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== أزعجه واستخفه وأفزع « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي « أتبع » هيء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويعبت بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تذكره الحزن فإنما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مهمل ، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتبع » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتبع « صفو » نائب فاعل أتبع « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أ و الصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفز الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد للمنصوب بصلة « أ » قليل لاشاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسي : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم ==

ويجوز حَذْفُ المجرور بالإضافة إن كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو  
( فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ )<sup>(١)</sup> ، بخلاف « جاء الذى قَامَ أبوه » و « أنا  
أَمْسِ ضَارِبُهُ » .

والمجرور بالحرف<sup>(٢)</sup> إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً  
بمثل ذلك الحرف مَعْنَى وَمُتَعَلِّقاً ، نحو ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ )<sup>(٣)</sup> ، أى :  
منه ، وقوله :

= أجازوه على قبح ، وقان المبرد : هو ردى ، جدا ، وتأمل فى كلامهم هذا مع قول  
ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن  
هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب بهما .

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز  
أن تكون « ما » موصولاً حرفياً يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .

(٢) ههنا أسران أحب أن أنبهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى  
سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار  
عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد المجرور بحرف جر إذا  
كان العامل فى ذلك الجار والمجرور يتعين معه حرف لثلاث يتبس بعد الحذف الحرف  
المحذوف بغيره ، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى ( أنسجد لما تأمرنا ) أى تأمرنا به أى  
بإكرامه ، وقوله سبحانه ( فاصدع بما تؤمر ) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ  
تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهداً .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولاً حذف حرف  
الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوباً ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى ، وذهب  
سيبويه والأخفش إلى أن الجار والمجرور حذفاً معاً ، والمسوخ لهذا الحذف هو طول  
الصلة ؛ لأن الجار والمجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على السند والمسند إليه  
(٣) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ - لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ  
أَبْنَاءَ يَعْصَرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

٥٩ - هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العيفي هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبي سلمى المزني .

اللمة : « لا تركنن » أى لا تم ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن يركن - على مثال فتح بفتح - وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجيء إلا فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهري : إنه من باب الجمع بين لغتين ، ومعنى ذلك أن التمسك به من العرب قد استعمل الماضى من اللمة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللمة الأولى التى تأتى به على مثال علم يعلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يعصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تركنن » تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركن » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « أبناء » فاعل ركن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يعصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة لأنه لا ينصرف للعلية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركن « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير العائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافته حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر بمائل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى اللفظ والمعنى ؛ إذ المادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَذَّ قَوْلُهُ :

٦٠ - \* وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي \*

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جار في موضعين من قوله :  
 إِنْ تَمَنَّيَ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا  
 وهذا البيت منسوب لسكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أنشده  
 العيني على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إِنْ تَمَنَّيَ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ بِهِ نَفُوسُ قَوْمٍ » فإن تقدير الكلام فيه : إِنْ تَمَنَّيَ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ بِهِ نَفُوسُ قَوْمٍ ، فحذف « بِهِ » لكون الموصوف بالموصول قد جرى بقاء مماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، والموضع الثاني قوله « تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا » فإن التقدير : تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا بِهِ ، فحذف « بِهِ » لكون الموصول مجروراً بباء مماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ولكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومث هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا وَاعْتِرَافًا لِمَا تَرَى وَيَا حُبَّهَا قَعٌ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ  
 أصله : قَعٌ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعٌ بِهِ ، ومثل ذلك قول الآخر :  
 وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيقَةً قُبُحٌ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ  
 أصله فبع الآن منها بالذي أنت بائع به

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ كُلِّيَّ قَوْمِي \*

وقد نسب بعض النحاة منهم الأشموني والشيخ خالد والعيني هذا البيت إلى حاتم ، وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن السكلي فلم أجده فيه .

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم يسبب الحسد يمجرون عليه ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يمجور على قومي » يظلموني ويجاوزون معي الحدود « وأي الدهر ذو لم يحسدوني » يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم يحسدوني فيه ، يعني أن حسدكم إياه دائم متواصل .  
 =

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يحجور « يحجور » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومي » قو ، فاعل يحجور ، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأى » الواو استئنافية ، أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و« الله » مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الملة المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول من هذه ضمير مجرور بنفى محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة - عند جمهرة العلماء - شاذ لا يسوغ أن يبقا عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الموصوف المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بنفى الذى تخطر بالبال كما خطر به اسم الزمان ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنتك تتق « سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار مالم يذكر لم يتعين الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسى وعلى ذلك يكون المارر عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الله مع حذفه ، ولهذا التعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بـ « الخ » وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصول بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصلا لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقوله :

٦١ — \* وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمٌ \*

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا \*

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسى وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل فى نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللغة : « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنفِ آيَةً وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِرُ  
« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - أصله العسل ، ادا م فى شمع « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مكره الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريد الثناء عليه بشهادة تستربح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يرد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه .

الإعراب : « إن حرف توكيد ونصب » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتقى » فعل مضارع مبنى للجهول « بها » جار ومجرور متعلق بيشتنى على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبني للجهول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهادة « وهو » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا بلى ، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كره على من - إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا بلى ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه « علقم » خبر المبتدأ .

أى : عليه ، فحذفَ العائدَ المجرورَ مع انتفاء خَفْضِ الموصول في الأول ،  
ومع اختلاف المتعلِّق في الثانى وهما « صَبَّ » و « عَلَقَمُ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور محلا بعلی ، وأما جملة الصلة فهي قوله « صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور محلا بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد انحدر الجار للموصول ، ولكن اختلاف متعلقاهما في السادة ، والحذف - مع اختلاف المتعلقين في السادة - شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إنما مررت به » وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع في باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سبق جوابا أو حصر

الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقع موقع النائب عن الفاعل ، نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا فى اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى رغبت فيه » فإنك لو حذفته « فيه » لم يدر السامع أردت أن تقول « فيه » أو أن تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من ييفضه ، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذفته « به » تغير المعنى عما أردت .



### هذا باب المعرفة بالأداة

وهي « أل » لا اللامُ وَحْدَهَا ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزة زائدةً ، خلافاً لسيبويه<sup>(١)</sup> .

وهي : إما جنسية ، فإن لم تخلفها « كلٌّ » فهي لبيان الحقيقة ، نحو : ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ )<sup>(٢)</sup> وإن خَلَفَتْها « كلٌّ » حقيقةً فهي لشمول أفراد الجنس ، نحو : ( وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا )<sup>(٣)</sup> وإن خَلَفَتْها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغةً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

وإما عَهْدِيَّةٌ ، والعهد : إما ذِكْرِيٌّ نحو ( فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ )<sup>(٤)</sup> أو عَلَمِيٌّ نحو ( بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ )<sup>(٥)</sup> ( إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ )<sup>(٦)</sup> أو حُضُورِيٌّ نحو ( الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ )<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

(١) للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة ، والثاني : أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة ، والثالث : أن المعرف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثاني هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تردُّ « أل » زائدة ، أى غير مُعرَّفة ، وهى إما لازمة كالتى فى عَلمَ قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَاتِ وَالْيَسَجِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعلمية والإشارة ، والصلّة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — \* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ \*

٦٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا \*

والبيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلاً معينا ، ومن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللافة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا - قوله تعالى ( وإذا كالوهم أو وزنوهم ) و ( ينفونها عوجا ) و ( والقمر قدرناه منازل ) « أكمؤا » : جمع كم - مثل فلس وأفلس - ويجمع الكم على كمأة أيضا ؛ فيكون المفرد خاليا من اثناء وهى فى جمعه ، على عكس ثمرة ونمر ، وهذا من نوادر الافة « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساويل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى ( وعنده مفاتيح الغيب ) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبر » هى كمأة صفار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صفار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

وقوله :

٦٣ — \* صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو \*

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

\* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ \*

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْقَمَرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا  
وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْقَمَرِ وَكَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ  
وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيديبه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اهـ .

وبما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكمأة ، يجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره فافتترانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول في تثنية محمد : الحمدان ، وفي جمعه : الحمدون ٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَهَا \*

والبيت لرشيد بن شهاب الشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك .

اللافة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد الشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، وبرى « لما أن عرفت جلاونا » أى : نباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يربد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميلا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » عَلم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلَنَّ التعريف ،  
ويلتحق بذلك ما زيدَ شذوذاً نحو « أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »<sup>(١)</sup> .

اللعن : يندد بـقيس؛ لأنه فرعن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب  
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن  
« رأى » هنا بصرية « لا » ظرفية بمعنى حين تتعاق برأى « أن » زائدة « عرفت »  
فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، وجوه مضاف والضمير مضاف  
إليه « صدت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة  
معطوفة على جملة صدت « النفس » تمييز « ياقيس » يا : حرف نداء ، قيس : منادى  
مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة النداء لا عمل لها معترضة بين العامل ومعموله  
« عن عمرو » متعلق بصدت ، أو طببت على أنه ضمته معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز -  
الذى يجب له التنكير - ضرورة ، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد  
ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون  
معروفاً وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » في هذا الشاهد زائدة ، بل  
تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصدت ، وتميز طببت محذوف ،  
والتقدير على هذا : صدت النفس وطبت نفساً ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون  
في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكاف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم مخاطبين ثم الأول  
الذى يليه في علمهم أيضاً ، وعلى هذا تكون ال في « الأول » للهدى الذهني ، وليست  
زائدة ، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لا معنى له ، ثم  
اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن أخال لا يكون إلا نكرة لم  
يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن  
تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يد على المعنى المراد - وهو  
« مرتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول » وإن  
كان ثانيهما معطوفاً في اللفظ على أولهما .

وإما مُجَوِّزَةُ الْمَسْحِ الْأَصْلُ ، وذلك أن الْعَلَمَ المنقول مما يقبل « أَل » قد يُلَمَّحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أَل ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةِ كَحَارِثٍ وَقَاسِمٍ وَحَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَعَبَّاسٍ وَضَحَّاكٍ ، وقد يَقَعُ في <sup>(١)</sup> المنقول عن مصدر كَفَضَلٍ ، أو اسم عَيْنٍ كَنُعْمَانٍ <sup>(٢)</sup> فإنه في الأصل اسمٌ لِلدَّمِ ، والبابُ كُلُّهُ سَمَاعِيٌّ ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وَصَالِحٍ وَمَعْرُوفٍ ، ولم يَقَعْ في نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أَل ، وأما قوله :

\* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا \* <sup>(٣)</sup>

فضرورة سَهْلَمَا تَقَدَّمَ ذكر الوليد .

\*\*\*

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتبين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال « وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » هـ .

(٢) تجدد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذي قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للالم الذي زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب في ذلك سهل ، لأننا نزع أن العرب سموا « النعمان » مصاحبا لآل ، وسموا « نعمان » غير مقترن بال ، فتتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِيَّ نُعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا      نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى هُبُوبِهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْبِسُنَا      تَقِي اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ \*

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه ، فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا ( وهو الشاهد رقم ١٩ ) .

فصل : من المَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ أَوِ الْأَدَاةِ مَا غَلَبَ عَلَى بَعْضِ مَنْ يَسْتَحَقُّهُ حَتَّى  
التَّحَقَّقَ بِالْأَعْلَامِ ؛ فَالْأَوَّلُ كَانَ عَبَّاسَ ، وَابْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَمْرٍو بْنِ  
الْعَاصِ ، وَابْنُ مَسْعُودَ ، غَلَبَتْ عَلَى الْعِبَادَةِ<sup>(١)</sup> دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ إِخْوَتِهِمْ ،  
وَالثَّانِي كَالنَّجْمِ لِلثَّرِيَّا ، وَالْعَقَبَةِ وَالْبَيْتِ وَالْمَدِينَةِ وَالْأَعَشَى ، وَ « أَلِ » هَذِهِ  
زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ ، إِلَّا فِي نَدَاءٍ أَوْ إِضَافَةٍ فَيَجِبُ حَذْفُهَا ، نَحْوُ « يَا أَعَشَى بِأَهْلَةٍ » ،  
و « أَعَشَى تَغْلِبَ » وَقَدْ يَحْذَفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، سَمِعَ « هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعًا » ،  
و « هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

هَذَا بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

المبتدأ : اسمٌ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ ، مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللفظية أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ ، مُخَبَّرٌ عَنْهُ ،  
أَوْ وَصْفٌ رَافِعٌ لِمُسَكَّنَةٍ بِهِ .  
فَالْأَسْمُ نَحْوُ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » وَالَّذِي بِمَنْزِلَتِهِ نَحْوُ ( وَأَنْ )

(١) العبادلة : جمع عبدل - بزنة جعفر - نحتوه من « عبد الله » كما قالوا :  
بسملة ، وطلبة ، وحملة ، وعبدسم ، وعبقس ، وعبدر ، وهكذا ، ومن العلماء من  
زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » في مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن  
مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولكن المؤلف لا يقصد هذا ،  
وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخوانه ، ولفظ  
« ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخوانه ، وهلم جرا ، وآية أنه  
يريد ذلك أن كلامه في المَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله »  
على طريق النحت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان  
شكراً كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نعتاً له ، فإذا قالوا  
« يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أَلِ للتحقق الوصف  
كما زادوها في الحارث .

تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ<sup>(١)</sup>، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)<sup>(٢)</sup>،  
و «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف  
المصدرى ، سواء أ كان الحرف السابك هو « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن »  
ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان الحرف المصدرى هو « أن » نحو قول العرب « أن  
ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : ( وأن تصوموا خير لكم ) أم كان الحرف  
المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقت أم قعدت » ونحو  
قوله تعالى : ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) ونحو قوله جلّت كلمته : ( سواء علينا  
أوعظت أم لم تكن من الواعظين ) .

وقد اختلف العلماء فى إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن « سواء »  
خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من  
الفعل التالى لأم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم  
إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن « سواء »  
مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو « سواء » مصدر ،  
والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا  
الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز  
الاستفهام لا يتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام  
حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم  
« سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده  
فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك  
وعدم إنذارك ، وأعرب فريفي ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها  
الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذى يليه ،  
وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب .

== ( الأمر الثاني ) أن رأس هذه الحروف وأماها وأكثرها تصرفاً في الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد في الكلام حرف سابق ، وهو - مع هذه المنزلة - ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل . بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحق ولام الجحود وكى التعليية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفاً ، على أن عمل « أن » نفسها في هذه المواضع مختلف فيه ، ومن الناحية من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تشبهاً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً .

( الأمر الثالث ) أن هذا المثل - وهو قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدي خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يستند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث .

( الأمر الرابع ) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للبيداني ( رقم ٦٥٥ في ١/١٣٩ بتحقيقنا ) .



والجرد كما مثلنا ، والذي بمنزلة الجرد ، نحو ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> ، و « بِحَسَبِكَ دَرَاهِمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ ، ومنه عند سيبويه ( بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ )<sup>(٢)</sup> ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »<sup>(٣)</sup> .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوغلة في الإبهام فلا تعرف بالإضافة فلمذا وقعت صفة للنكرة ، وجملة « برزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيبويه إلى أن « أيكم » مبتدأ ، والباء حرف جر زائد ، والذي حملة على ذلك أمران : الأول أن مجيء المصدر على زنة مفعول مما لم يثبت عنده ، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، وإذا بقى المفتون اسم مفعوله وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ، والمفتون : خبر المبتدأ . وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول وله نظائر كالميسور والمعسور والمجلود والمخوف والمعقول بمعنى البسر والعسر والغلب والحلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيبويه لا يدل على عدم وجوده فى كلام العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أى الحسن إما السببية وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أيكم الفتنة ؟ أو قيل : فى أيكم الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ، وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع متكم الباءة فليتزوج ، فإنه أحسن للفرج وأغض للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخريج الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء فى قوله صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالْوَصْفُ نَحْوُ « أَقَائِمٌ هَذَانِ » ، وَخَرَجَ نَحْوُ « نَزَالَ » فَإِنَّهُ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ وَلَا وَصْفٌ ، وَنَحْوُ « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ غَيْرُ مُكْتَفَى بِهِ ، فزَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ .

وَلَا بُدَّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ :

= « عَلَيْهِ » اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ ، وَمَعْنَاهُ لِيَلْزِمَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرِفٌ وَجُوبًا ، وَ« بِالصَّوْمِ » مَفْعُولٌ بِهِ زَادَتْ مَعَهُ الْبَاءُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ لِلْغَائِبِ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مَعَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهَا مَا هَذَا .  
(١) هَهُنَا أَمْرَانِ أُرِيدُ أَنْ أَنْبِئَكَ إِلَهُمَا :

الأول : هل تقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل ونحوه النصب في مفعول به نحو « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » - وَأَنْتَ خَيْرٌ أَنَّهُ يَعْمَلُ النَّصْبُ إِذَا كَانَ مَجْرَدًا مِنْ أَلٍ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْاسْتِقْبَالُ ، وَلَا يَعْمَلُهُ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمَاضِي - أَمْ أَنْ هَذَا شَرْطٌ فِي أَنْ يَكْتَفَى الْوَصْفُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ ، وَالَّذِي تَحْصُلُ لَنَا مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَقَدُّمَ النَّفْيِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ شَرْطٌ فِي عَمَلِهِ النَّصْبِ ، فَأَمَّا الْإِكْتِفَاءُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ فَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ كَمَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي عَمَلِ النَّصْبِ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هَذَا كَكَلَامِ النَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ .

والأمر الثاني : أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي النَّفْيِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ « مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » أَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوُ « لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فَلَيْسَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَقَائِمٌ : اسْمُهُ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَائِمٍ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ لَيْسَ ، أَوْ بِالِاسْمِ نَحْوُ « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فَغَيْرٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ : مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَائِمٍ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ غَيْرٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِفْهَامِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » وَمِنْهُ الشَّاهِدُ ٦٥ وَالِاسْتِفْهَامُ بِالِاسْمِ نَحْوُ « كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرَانِ » فَكَيْفَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ ، وَجَالِسٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْعَمْرَانِ : فَاعِلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبَرِ .

٦٤ - \* خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا \*

٦٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء - إذا أكمل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكمله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أجزه ولم يخلف ، فكأنه أكمل ما حدث به أولا « عهدي » العهد بين الرجلين : توثق مائنهما من آصرة . وفى الأساس : عهد إليه - وبابه فهم - واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهرج .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلى ، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد . الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ما » حرف نفى « واف » مبتدأ مرفوع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين « بعهدى » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بهدى أنما .

ونحو :

٦٥ - \* أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى أُمٌ نَوَوَا ظَعَنًا \*

= انشاهد فيه : قوله « ما واف . . . أنما » والنحاة يستشهدون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد جبره ، والوصف هنا قوله « واف » فإنه اسم فاعل ، من وفي على ما عرفت في لغة البيت ، وفاعله هو « أنما » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراده المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلاً ، غنياً عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقد منع جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلاً ، غنياً عن الخبر ، والنزموا في كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير البارز مبتدأ مؤخرأ ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون « واف » خبراً مقدماً ، و « أنما » مبتدأ مؤخرأ ، لأن « واف » مفرد ، و « أنما » دال على الثنى ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن الثنى ، وإذا لم يجوز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون « واف » مبتدأ و « أنما » فاعلاً سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر .

٦٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِنْ يَظْعَنُوا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مَنْ قَطَنًا \*

ولم أعر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثر له على سوابق أو لواحق تنصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان - من باب قعد - إذا أقام فيه « ظعنا » هو بفتح العين - الاسم من ظعن - وبابه نفع - ومعناه ارتحل ، والظعن - بسكون العين - مصدر ذلك الفعل - ويقال : الساكن والمتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

=

خلافاً للأخفش والكوفيين<sup>(١)</sup>، ولا حجة لهم في نحو :  
 ٦٦ - \* خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا \*

= المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التى يحبها ، أم باقون على ماكان يعهدهم فى مكانهم أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نوا الرحيل فما أعجب عيش الذى يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل وفاعل « ظمنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط جازم « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، وعيش مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « قطننا » قطن : فعل ماض ، والألف فيه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم فاعل على ما عرفت فى لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ، وجاء بعده اسم مرفوع على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و « قوم سلمى » مبتدأ مؤخرا ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ، و « قاطن » مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفى بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام .

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكنتى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفى أو استفهام ، وعبرة الناظم فى الألفية تدل على موافقة هذا المذهب ، حيث يقول : « وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد » فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

= ٦٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

## \* مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ \*

والبيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .  
 اللغة : « خير » من الخبرة ، وهى العلم بالشئ « بنو لهب » جماعة من بنى نصر  
 ابن الأزد يقال : إنهم أزر قوم وأعينهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .  
 المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا  
 تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والندى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه  
 عامل فيما بعده « بنو » فاعل سدمسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه  
 « فلا » الناء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة  
 جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت  
 « ملغيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة »  
 مفعول به للمغ « لهي » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن  
 يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ،  
 والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا »  
 إليها ، وهى الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت  
 الطير فلا تك ملغيا - إلخ « مرت » فعل ماض ، والفاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازا تقديره هى يعود على « الطير » والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خير عن خبر المبتدأ ، مع أنه  
 لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن  
 ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو »  
 مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على  
 هذا محذور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفرادا ، وتثنية ،  
 وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد و « بنو لهب » جمع ، فلزم على  
 توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =

خلافًا للناظم وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل ، فهو على حد ( وَالْمَلَأَيْكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ )<sup>(١)</sup> .  
 وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابتدائيته ، نحو « أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ »  
 وإن طَابَقَهُ في غير الأفراد تَعَيَّنَتْ خبريته ، نحو « أَقَاتِمَانِ أَخَوَاكَ » ،  
 و « أَقَاتِمُونَ إِخْوَتَكَ » وإن طَابَقَهُ في الأفراد احْتِمَاءُهَا ، نحو « أَقَاتِمُ أَخُوكَ »<sup>(٢)</sup> .

= « خير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل الذمیل والصهیل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فَعِيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : ( وَالْمَلَأَيْكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ) وقول الشاعر :

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :  
 الحالة الأولى أن يتعين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أَقَاتِمَانِ الزُّبْدَانِ » أو مجموعين نحو « أَقَاتِمُونَ الزُّبْدَانِ » وإنما لم يجز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا اتصل به علامة تنفية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصيح - وهو المعروف بلغة « أكلوني البراغيث » - جاز ذلك =  
 ( ١٣ - أوضح المسالك ١ )

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما ترانعا<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : والخبرُ الجزء الذي حصَّلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوصف . وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هَذَا زَيْدٌ » إلا إن أُوِّلَ بالمشق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أُريدَ به شجاع ، وإما مشق فيتحمل ضميره ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » إلا إن رفع الظاهر ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ » ويبرز الضمير المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هُوَ له ، سواء أَلْبَسَ ، نحو « غُلَامٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ » إذا كانت المَاء للغلام ، أم لم يُلبَسْ ، نحو « غُلَامٌ هُنْدِيٌّ ضَارِبَتُهُ هِيَ » ، وَالْكَوْفِيُّ إِنَّمَا

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلا ، وذلك إذا كان الوصف مفردا والمرفوع مثنى نحو « أَقَائِمُ الزَيْدَانِ » أو جمعا نحو « أَقَائِمُ الزَيْدُونَ » وإنما لم يجعل الوصف خبرا والمرفوع مبتدأ مؤخرا في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للثنائية والجمع عن المثنى أو المجموع ،

والحالة الثالثة : أن يجوز الأمران ، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفردا والمرفوع مفردا أيضاً .

(١) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة ، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لمكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتضٍ للمبتدأ وللخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .



يلتزم الإبراز عند الإلباس<sup>(١)</sup>، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يقع خبراً ، وقد تسأل عن الفعل للماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً ، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن تقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجري نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، ويبان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان في « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمرو ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل للماضي فإن استعملته خبراً فإن ضبائر الرفع التي تلحقه تميزها لا يدع مجالاً للتردد في المعنى ؛ فأنت تقول : زيد أكرمه ، وزيد أكرماه ، وزيد هندا أكرمه ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره ، نحو زيد أكرمه ، وزيد يكرمه عمرو ، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل - ماضياً أو مضارعاً - صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة الذي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضى في المثال الأول وفي الفعل المضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن تقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحياناً حروف المضارعة وضبائر الرفع البارزة ، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربته » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضارياه » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ - \* قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْنُوَهَا ... \*

٦٧ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :  
قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْنُوَهَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَعْدَانٌ  
اللغة : « ذرا » بضم الدال - جمع ذروة ، وهي من كل شيء أعلاه « المجد »  
السكرم « بأنوها » جملة العبي فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها ونمىزوا عنها ، ويحتمل أن  
يكون جمع « بان » جمعاً سالماً - مثل قاض وقاضون وغاز وغازون - وحذفت النون  
للاضافة كما حذفت في قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شيء :  
غايته ونهايته .

الإعراب : « قومي » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء التكلم مضاف إليه « ذرا »  
مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بأنوها » بأنوا : خبر المبتدأ الثاني . والضمير  
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت »  
علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ،  
واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان »  
فاعل علمت « وقعدان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومي ذرا المجد بأنوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز  
الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومي ذرا  
المجد بأنوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع  
من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذي يقصد إليه التكلم ،  
فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة  
أن « بأنوها » وصف للمبتدأ الأول الذي هو « قومي » ، وهذا الذي يدل عليه هذا  
البيت - من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة  
الالتباس - هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا في جميع هذه  
الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان  
يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان  
لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت  
حجة لهم في ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجمله إما نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رابطٍ ، نحو ( هُوَ اللهُ أَحَدٌ )<sup>(١)</sup> إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو ( فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا )<sup>(٢)</sup> ، ومده « نُطِيقُ اللهُ حَسَنِي » لأن المراد بالنطق المنطوقُ به . وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوُوقَةٌ له<sup>(٣)</sup> ،

= البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ. ومنهم من خرج هذا البيت على أن « ذرا الجذ » ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا الجذ بانوها ؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفي هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن تكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصده ليعطيك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيهاً للخبر بالنعته ، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعته بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعنىاه ، وهو إما ضميره مذكوراً نحو « زيد قائم أبوه » أو مُقدِّراً نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر ( وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى )<sup>(١)</sup> ، أى : وَعَدَهُ ، أو إشارةً إليه نحو ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ )<sup>(٢)</sup> إذا قُدِّرَ « ذلك » مبتدأً ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما<sup>(٣)</sup> ، نحو ( وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ )<sup>(٤)</sup> ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، واستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأً ، وجملة « يمسكون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلة ، وجملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرباط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادة معناه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » في المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسكون » في موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو في موضع جر عطف على « الذين يتقون » في قوله سبحانه : ( والدار الآخرة خير للذين يتقون ) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسكون بالكتاب » في موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأننا لانضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرباط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرباط أحد شيئين : الأول ضمير محذوف ، والتقدير : إنا لانضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو ( الخاقَةُ مَا الخاقَةُ )<sup>(١)</sup> ، أو على اسمٍ أعم منه ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

٦٨ — \* فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا \*

\*\*\*

— وحذف الرابط المجرور بمن لانزعاج في جوازه ، والثاني العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يسكنون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في «زيد نعم الرجل» وفي بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .  
(١) الآية ١ من سورة الخاقاة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكامله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا  
وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيدي ( ١٩٣/١ ) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعري » معنى هذه العبارة ليتنى أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لا تراها إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمي حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر . وليس بسديد « أم جعدرة » كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جعدرة ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له على بعادها ولا قدرة له على احتمال تأيها .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وشعر مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعري حاصل « هل » حرف استفهام « إلى » حرف جر « أم » مجرور بإلى ، والجار والمجرور —

فصل : ويقع الخبر ظرفاً<sup>(١)</sup> نحو ( وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ )<sup>(٢)</sup> ومجروراً

متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جحدر » مضاف إليه « مبدل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لي ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين : أولهما : أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ جَمْعَرٍ      وَلَكِنَّ أُعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا  
كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما : أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، وبيان ذلك ههنا أن جملة « لا صبر لي » في محل رفع خبر عن « الصبر » والرابط بينهما هو العموم في اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني : « الصبر عنها بعض الصبر لاجمعيه ، وقوله لا صبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها - وهو البعض - في جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمي الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمي الظرف لغوا ، وكان المتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يحز حذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحيلتذ يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكونا متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ) <sup>(١)</sup> والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقٌ بِالْمَحذُوفِ <sup>(٢)</sup> ،  
وأن تقديره كَأَنَّ أو مستقرٌّ ، لا كان أو أَسْتَقَرَّ ، وأن الضمير الذي كان  
فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله :

٦٩ — \* فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ \*

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .  
(٢) في هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور  
وحدهما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ ، والقول الثاني : أن الخبر هو مجموع  
الظرف أو الجار والمجرور مع ، متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي  
المحقق الرضی ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله  
أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

\* فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ \*

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من  
قصيدة طويلة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجليل بثينة ، وهذه  
القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهَاجَكَ أَمْ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعُ وَدَارُ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

اللمعة : « جُثْمَانِي » قال ابن منظور : « الجُثْمَانُ بمنزلة الجسمين جامع لكل شيء ،  
تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جُثْمَانَ الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن  
جسده » اهـ « بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ » يروى بالإضافة وبتنوين أرض ، ووقع في بعض الروايات  
« بِأَرْضٍ بَعِيدَةٍ » .

المعنى : يقول لمحبوبته : إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقبلا في أرض غير  
أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر ، ولا يغادر ، يعني أنه  
مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط حازم « يك » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم  
بسكون النون المحذوفة للتخفيف « جُثْمَانِي » اسم يك مرفوع بضممة مقدرة على ما قبله

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني<sup>(١)</sup> نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّفَرُ

== ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبريك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطلع الذى رويناه لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للنصب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد يتنافى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جرى بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها فى شيء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يعلمه لا يسمى كلاماً ، ومن هنا قلوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يجهله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً ، وتأمل فى قولك « زيد اليوم » هل تجده أفاد جديداً ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاماً ، وقد جعلوا اللفادة ضابطة ==



غداً « لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليوم » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو « نحن في شهر كذا » وأما نحو « الورد في أيار » و « اليوم خير » و « الليلة الهلال » فالأصل : خروج الورد ، وشرب خير ، ورؤية الهلال .

\*\*\*

فصل : ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو ( وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ )<sup>(١)</sup> و ( عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ )<sup>(٢)</sup> ولا يجوز « رجل في الدار » ولا « عند رجل مال » أو تتلو نفيًا نحو « ما رجل قائم » أو استفهامًا نحو ( أَلَيْسَ اللَّهُ )<sup>(٣)</sup> أو تكون موصوفة سواء ذكرًا نحو ( وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ )<sup>(٤)</sup> ، أو حذف الصفة نحو « السحرة منوان يدرهم » ونحو ( وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ )<sup>(٥)</sup> ، أى : منوان منه ،

ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلا أنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث في زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان مامفياً ، وتأمل في قولك « السمرغدا » وفي قولك « ظهور الحق الآن » ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو « على غدا » فإنك تجد الفرق واضحا ، وتعلم السرف أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائما .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ - ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة من غيركم ، أو الموصوف<sup>(١)</sup> كالحديث « سَوْدَاءُ وَلَوْ دُ خَيْرٌ مِنِّ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ » أى : امرأة سَوْدَاءَ ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافة كالحديث « خَمْسٌ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا أَشْبَهَهَا نَحْوُ « قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « كَمَ رَجُلًا فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — \* لَوْلَا اضْطِيبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ \*

(١) أى أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أو حذفت الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرها معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها .  
٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

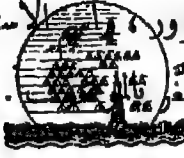
\* كَلَّمَا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَا هُنَّ لِلظَّمَنِ \*

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله وبق - كوعد - والتاء فى مقة عوض عن فاء الكلمة - وهى الواو - كمعدة وزنة ، وتحوها « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سيكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثى ثانيه حرف حلق ما كن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانيه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اضطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين ، بنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رُجِيلٌ فِي الدَّارِ » لشبهه<sup>(١)</sup> الجملة بالظرف والجور، الاستفهام  
بالاسم المقرون بحرفه ، وتالي « لولا » بتالي النفي ، والمُصَغَّرُ تَالِيٌ لِمُصَغَّرِهِ



\*\*\*

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل  
استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة « لسا » إليها  
« للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه  
مبتدأ وقوعه بعد « لولا » ، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها  
لأن « لولا » تستدعى جوابا يكون مملقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ،  
وهي تقتضى انتفاء هذا الجواب لا انتفاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفى في الجملة ،  
ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبه تالي لولا بتالي النفي » .

(١) هذا الكلام تحليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره ، والجملة هي الممثل لها  
بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد »  
والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى ( وعلى أبصارهم غشاوة ) ووجه الشبه بين  
مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا ، واسم الاستفهام هو الممثل له  
بقوله « كم رجلا في الدار » والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى ( إله مع  
الله ) فإن قلت : فإن « كم » في المثال عاملة في التخيير ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من  
أمثلة النكرة المخصصة في العمل ؟ قلت : مرادهم بالعامة ما كان عملها شبيها بعمل  
الفعل : أى ما كان عملها في مفعول به — ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف —  
وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب  
فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالي لولا هو الممثل له بالشاهد  
رقم ٧٠ وتالي النفي هو الممثل له بقوله « مارجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما في  
المعنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضى انتفاء جوابها ، فهي حرف نفى في الجملة ، والمصغر  
هو الممثل له بقوله « رجيل في الدار » والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى ( ولعبد مؤمن  
خير من مشرك ) ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى أيضا؛ فإن التصغير وصف في المعنى  
ومن قال « رجيل عندنا » كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : والخبر ثلاث حالات :

إحداها : التأخر ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب في أربع مسائل<sup>(١)</sup> :  
 إحداها : أن يُخَافَ التباسُه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين  
 ولا قرينة ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » بخلاف « رجل  
 صالح حاضر » و « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

— ٧١ — \* بَدُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا \* . . . . \*

أى : بدو أبنائنا مثل بنينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر ، ولم يذكرها .  
 منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيت مذ يومان » إذا جعلت مذ  
 اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما — كما ذهب إليه الزجاج — غير مستقيم ، وسيأتي  
 بيانه في مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جمهرة النحاة ومذهب الزجاج جميعا .  
 ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو  
 « أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى  
 هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتنه » .  
 ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .  
 ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض » .  
 ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق » .  
 ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : ما زيد بقائم  
 ٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وأنشده الرضى ٨٧/١ والأشمونى ( ق ١٥٣ ) وابن هشام فى المغنى ( ش ٧٠٢ )  
 ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب  
 النحاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالتون التى تضبط  
 بها القوافى . . .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و« الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر - وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » - مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة لما يكون فيه أساس التشبيه - الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتغال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين ؛ ذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت فقلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناطم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

وَرَمَلِي كَأَوْزَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ \*

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت : قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس ، اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لجرد الاحتمال بما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل

الثانية : أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامًا »<sup>(١)</sup> .

الثالثة : أن يفتتن بالإلا معنًى ، نحو ( إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو لفظاً نحو ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ )<sup>(٣)</sup> ، فأما قوله :

= كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالمبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن بني أبنائهم بأنهم يشبهون أبنائهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذى يشير إليه كلام ابن النازم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكميث بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : أستم قذ جوزتم في نحو « أقائم زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبراً مقدماً ، و « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، وثانيهما أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلاً أغنى عن الخبر ، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلاً وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربى ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهى أن يكون المسند فعلاً ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين !

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على تجدد وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

٧٢ — \* ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ \*

فضرورة .

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَا رَبِّ ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟  
والبيت للكثير بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير  
بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على الفحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد  
تسمى الهاشميات قالها في مديح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟  
اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على  
ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمياء وعمية «مذير»  
هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول :  
عولت على فلان ، إذا جعلته سندك الذي تاجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ،  
والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على  
ما قبل ياء المتكلم المحذوفة ا كتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري  
دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله  
«يرتجى» وتكون جملة يرتجى في محل رفع خبر المبتدأ «عليهم» جار ومجرور متعلق  
في المعنى «بالنصر» ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله  
بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا»  
أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول»  
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «بك النصر» ، و «عليك المعول» حيث قدم الخبر الموصور  
بالا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =  
( ١٤ — أوضح المسالك ١ )

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُستَحِقًّا للتصدير ، إما بنفسه <sup>(١)</sup> نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :  
 \* أُمُّ الْخَلِيسِ لَمَجُوزٌ شَهْرَبَةُ \*  
 — ٧٣ —

= وهل العول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفسلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستعفة للتصدير بنفسها أربعة هي « ما » التعجيبة ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثانى ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، وازيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستعفة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله : فتنبه ، وكن على ثبت .

٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

\* تَرْضَى مِنَ الْأَحْزَمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ \*

ونسبه جماعة — منهم الصاغاني — إلى عنترة بن عروس ، وهو رجل من موالى بني ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللغة « الخليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق =



فالتقدير : لم يمجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غُلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ » و « غُلَامٌ مَنْ يَقُمُ أَقْمَ مَعَهُ » و « مَالُكُمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهًا به نحو « الَّذِي يَأْتِيَنِي قَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكينة في الأصل كنية الأنان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبهها لها بالأنان « شربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا السكينة الطاعة في السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل ، مثلها في قوله تعالى : ( اجعلنا منكم ملائكة ) أى بدلناكم ، وإذا قدرت مضافاً تجره بالياء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبعض

الإعراب : « أم » مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاء له ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر لمقترن بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لم يمجوز - فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهي في صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارِبْ شَقِيٌّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَمِيدٌ

اللام في « لمحارب » وفي « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربه لهو محارب ، ومن سألته لهو سعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين في البيت المستشهد به .

دَخَلَتْ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب في أربع<sup>(٢)</sup> مسائل :

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو بغيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما أقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبني على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، و منذ » مبتدئين لم يجوز تأخيرهما ، وذلك مبني على ما ذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في « مذ ، و منذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بحرف الأزمته ، ويكونان اسمين إذا ارتفع مابعدهما ، ثم اختلفوا في الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جرياً على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جرياً على ما ذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نهنائمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك علي ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك في مثل ، نحو قولهم « في كل واد أثر من ثعلبية » .

الخامسة : أن تقترن بالخبر لام الابتداء - على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقترن بالمبتدأ - نحو « لقائم زيد » ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا في « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقِعَ تأخيرُهُ في لبسٍ ظاهرٍ ، نحو « في الدَّارِ رَجُلٌ »  
و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » فإنَّ  
تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بالمسكورة ،  
و « أن » المؤكَّدة بالتى بمعنى كعلٍّ ، ولهذا يجوز تأخيرهُ بعد « أما »  
كقوله :

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَبْرِينِي

= رقم ٧٣- : إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هي زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء  
فليس قوله « لعجز » خبراً عن أم الخليس ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها  
لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يَبْرِينِي  
ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق  
تتصل به .

اللغة : « اضطبار » تصبر وتجلد ، وإظهار لاحتمال البين وفرقة الأحباب : « جزع »  
بفتح الجيم وكسر الزاي - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع -  
من باب أسف - فهو جازع وجزع وجزوع « النوى » البعد والفرار « لوجد » الوجد :  
الحب الشديد « يبريني » الأصل في هذه المادة قولهم : برى فلان العود والقلم والقدح  
يبريه برى ، إذا نحته ، وقالوا : برت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفي حديث  
حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من  
لحمها لجدها وقطعتها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبين السر في ظهور قلقه وخوفه ،  
ويقول : إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خانته التجلد  
في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عِنْدِي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء =

لأن « إن » المكسورة و « أن » التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا ، وتأخيرها في الأمثلة الأول بوقع في إلباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو

اللتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التكلم اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع معموليها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلو جد » الفاء واقعة في جواب أما ، لو جد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعموليها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبرئ » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء للالتكلم مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وناعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لو جد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جرع فلو جد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة . وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .  
فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا تقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعا .

فإن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفردا ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلَ مُسَمًّى عِنْدَهُ) <sup>(١)</sup>؛ لأن الدكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقترب المبتدأ بإلا لفظاً ، نحو \* مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا \* <sup>(٢)</sup> أو مَعْنَى نحو « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لَازِمَ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ ؟ » أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرَكِ » .

الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : ( أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ) <sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

٧٥ - ... \* وَلَسَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا \*

\*\*\*

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَأَخْبَرَ الْمُحْصُورِ قَدَمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد ( القتال ) .

٧٥ - هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَسَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبته قوم منهم أبو عبيدة البكري في شرحه على الأماشي لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » - إلى مجنون بن عامر في أبيات أولها قوله :

دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحِّيَ دُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهي الخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن

العين تملأ ، من تحبه فتحصل للمهابة .

=

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُتِدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع .

\*\*\*

فصل : وما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر جاز حذفُهُ ، وقد يجب<sup>(١)</sup> .

== الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو وار الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملايس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي انفصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه . وذهب ابن جني إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس في البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات : جواز الحذف ، ووجوبه - وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين - والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :

الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى ( وما أدراك ما هية ؟ نار حامية ) ==

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا )<sup>(١)</sup> ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنِفٌ ، التقدير : فَعَمَلَهُ لِنَفْسِهِ ، وإساءته عليها ، وهو دَنِفٌ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ لَجَرْدِ مَذْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ » أو تَرْحُمِ نَحْو « مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمُسْكِينِ » أو بمصدر جىء به بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعْتُ وَطَآءَةً » وقوله :

— ٧٦ — \* فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ \*

التقدير : أَمْرِي حَنَانٌ ، وَأَمْرِي سَمِعْتُ وَطَآءَةً .

= وقوله جلت كلمته ( قل أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مَا لَكُمْ ) ( النار ) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ) أى فَعَمَلَهُ لِنَفْسِهِ وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى ( قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٦١ و ١٧٥ ) ولم ينسب فى صدر الكتاب .

ولا نسبه الأعلام الشنترى فى شرح شواهد ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المترى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم السكابي ، وأسند روايتها إلى أبي الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمَيَّةَ نَظْرَةً عَلَى جَانِبِ الْعَلِيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفٌ =

== تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَدُو نَسَبٍ ... البيت ، وبعده :  
فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضُمَّ عَيْنِنَا الْمَازِقُ الْمُتَضَافُ  
وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده  
« أَدُو زَوْجَةِ أُم ... » .

اللغة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى :  
( وحنانا من لدنا ) : « لا أدرى ما الحنان » ! وقال الفراء : هو في الآية الكريمة  
الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبيوك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه  
الهلول وتكبد المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغياري فيؤذوه  
« أَدُو نسب - إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التي يحتج بها إذا ما رآه أحد  
من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير تقرب منها فأنكره ، وأنها خافت عليه  
صولة قومها ، فلقتته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .  
الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على  
تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « حنان » خبر مبتدأ  
محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور  
متعلق بأتى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً ، مبني  
على السكون في محل نصب ، وجملة أتى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو  
ما الاستفهامية « أَدُو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ،  
وتقديره : أنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف  
« أنت » مبتدأ « بالحق » جار ومجرور متعلق بعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ  
الذي هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير  
الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =



أو بخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعم الرجل زيد » و « بئس الرجل عمرو » إذا قدرنا خبرين ، فإن كان مقدما نحو « زيد نعم الرجل » فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « من أنت زيد » ؟ أى : المذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيئويه كلامك زيد .

وقولهم « في ذمتي لأفعلن » أى : في ذمتي ميثاق أو عهد<sup>(١)</sup> .

= يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها : كنهم ربما تصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفموا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة في هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب : أى كما أنها في حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون في حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، ومن ذلك - في بعض الوجوه - بعد « لاسيا » إذا راع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسيا زيد » فإن التقدير : لاسى الذى هو زيد ، ففيه حذف المبتدأ وجوبا ، إذ لم يعر الاستعمال بذكره ، وفيه حذف صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير أى ، ولتحقيق هذا للموضع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسيا » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيا الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمْ أَوْ لَا سَيِّمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتخريجه على أحد وجهين أولهما : أن « لا » نافية للجنس ، و« سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و « ما » زائدة ، و« يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، وثانيهما : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه . يبنى على السكون في محل جر ، و« يوم » بدل من ما ، وأما الرفع فتخريجه =

وأما حَذَفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ، ونحو (أَكْلُهُمْ دَائِمٌ وَظِلُّهُمْ)<sup>(١)</sup> أى : كذلك ، ويقال : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول : زيد ، أى : عندي .

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد « لولا »<sup>(٢)</sup> ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجلس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما» نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل موجود . والوجه الثاني : أن تكون « لا » نافية للجلس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا في هذا الموضع . وأما النصب فتخرجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن « ما » نكرة غير موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» مفعول به لمعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضا نكرة غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و«يوم» تميز لها ، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازوه كما أجازوه في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل النصب على التمييز . وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من الكوثرين . وجوز نصب المعرفة بعد « لاسيما » ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام - من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ - =

لَا كَرَمْتُكَ « أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كونا مقيدا وجب ذكره إن  
فُقِدَ دليله ، كقولك « لولا زيد سَأَمْنَا مَا سَلِمَ » وفي الحديث « لَوْلَا قَوْمُكَ  
حَدِيثُوا عَهْدِي بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن  
وُجِدَ الدليل ، نحو « لولا أنصارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » ومنه قول أبى العلاء المعرى :  
\* فَلَوْلَا الْعَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا \* ٧٧ —

هو ما ذهب إليه جمهرة النحاة البصريين ، واختلفوا في خبره على الوجه الذى بينه المؤلف  
وفصلناه في شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا  
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام في بيت المعرى عندهم : لولا يمسه  
العمد يمسه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كما في المثال الذى  
ذكره المؤلف ، فتقديره : لولا وجد زيد لَا كَرَمْتُكَ ، والعجب من الكوفيين الذين  
يذهبون في الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه  
مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا المذهب في لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم  
المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها في معنى انتفى ، وصيأتى هذا الكلام مفصلا  
في مباحث « لولا »

٧٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ \*

والبيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد  
الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة  
العباسية ، فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل  
لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .

اللمة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب »  
الفرع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « العمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه »  
جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه  
« فلولا » حرف امتناع لوجود « العمد » مبتدأ « يمسه » يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء - التي هي ضمير عائدة على السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة في جواب « لولا » وسال : فعل ماضٍ ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف .

التبديل به : في قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يمسك » وفاعله ، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل ، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه ، كما ذكره المؤلف العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفي البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون « يمسك » في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل كقولهم « تسمع بالعيدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في : هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا البتة ، بل يجب كونه كونا عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم : بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره . وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه ، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف ، وذلك إن كان كونا عاما ، ووجوب الذكر ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف ، وجواز الأمرين ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف .

ومن محيى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا مارواه البخاري =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وَأَوْجِبُوا جَمَلَ السكون  
الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مُسَالمةُ زيد إيانا ، أى : وجودة ، وَلَحْنُوا المعرى ،  
وقالوا : الحديث مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى <sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم <sup>(٢)</sup> ، نحو « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »

في باب الصائم يصبح جنباً من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي  
هريرة « إني ذاكر لك أمراً ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول  
الشاعر ، أنشده ابن مالك :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً      وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسُّلَمِ إِنْ جَنَحُوا  
ومثله قول الآخر ، وأنشده ابن مالك أيضاً :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ تَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ      يَوْمًا ، وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرٌ  
ومثله قول أفلح بن يسار السدي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلُكَ عُمرُ      أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدَ بِالْمَقَالِيدِ  
ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَـوَلَهَا لَخَبِطَتْهَا      كَخَبِطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَثْهُمْ

(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذى يذكره النحاة في هذه  
المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة في  
ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حدائث قومك » « لولا أن قومك حديثه عهد  
بجاهلية » اهـ . وكل هذه الروايات يجرى على مذهب الجمهور ، فقد جعل السكون  
الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أى لولا حدثان قومك بكثرة موجود .  
(٢) المراد بكون المبتدأ صريحاً في القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل في غير القسم أصلاً ،  
أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة ،  
ويفهم منه قبل ذكر القسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم  
منه القسم إلا بعد ذكر القسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله في  
غير القسم نحو قوله تعالى : ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ) وقولك : عهد الله يجب  
الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك في هذا  
المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَن » أى : لعمرُكَ قَسَمِي ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينِي ، فإن قلت : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَن » جارٍ إثبات الخبر ، لعدم الصراحة فى القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز فى نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَن » أن يقدر لِقَسَمِي عمرُكَ ؛ فيكون من حذف المبتدأ<sup>(١)</sup>.

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هى نصٌّ فى المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت « زيد وعمر » وأردت الإخبار باقتراحهما جاز حذفه وذكره ، قال :

— ٧٨ — \* وَكُلُّ أَمْرٍ مَوْتٌ يَلْتَقِيَانِ \*

(١) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام. فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغير غالباً ، والأصل الثانى : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثانى اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

\* تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى \*

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر ، وهو قوله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوَى وَيَنْوَى بَنُو أَبِي جَمِيعاً ، فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ  
وقد رابعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعتز على شيء من ذلك فيها . =

= اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين واقترب وتباعد ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد انتراقهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الافتراق في الدوات حاصل لا محالة «ما أنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبي قبيلته «يشعب الفقى» يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحياء .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنهم يضررون له بالبغضاء ، ويحملون له في قلوبهم الإحنة والكراهية ، ويتمنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فما أنا وحدي الذي سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : «تمنوا» فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتمنى «الذى» اسم موصول نعت لموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفقى» مفعول به ليشعب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافية ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكل امرىء والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطف على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لامعدل للتكلم عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيعته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فينبى لى ضابط الواو التى تكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على .

=

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ أَنَّ نَحْوَ «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ» مُسْتَقْنٍ عَنْ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعَ ضَمِيْعَتِهِ .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملاً في اسم مُفَسَّرٍ لضمير ذى حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور<sup>(١)</sup> ، نحو «ضَرَبَنِي زَيْدًا قَاتِمًا» أو مضافاً

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملزم للدم ، فإنه مرة واحدة ، فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقاني في بيت الشاهد : «اعلم أن الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم ، لا للمعية ، بل للمعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر ، والتي هي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية ، ولو قيل : كل امرئ والموت أى معه . لم يكن صادقاً » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «ضربني زيداً قاتماً» لم يكن بين هذا الكلام وبين قولك «ضربني زيداً وقت قيامه» فرق ، وشيء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على معنى في ، والحال نفسه على معنى في ، وشيء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف قيد ، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيويوه وجمهور البصريين ، على خلاف بينهم في تقدير الخبر ، وذهب قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير . كما يغني الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفاً ، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان والصحيح ما ذهب إليه سيويوه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .



للمصدر المذكور ، نحو « أَكْثَرُ ضَرْبِ السَّوِيْقِ مَلْتَوَاتًا » أو إلى مؤول  
بالمصدر المذكور ، نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » .

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذَا كَانَ ، أو إذا كان ، عند البصريين ، وبمصدر يضاف إلى  
صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم ، فيقدر في « ضَرْبِ زَيْدًا قَائِمًا »  
ضَرْبُهُ قَائِمًا ، ولا يجوز ضربى زيدا شديداً ، لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع  
واجب ، وَشَدَّ قَوْلُهُ « حَكَمَكَ مُسَمَّطًا » <sup>(١)</sup> ، أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثَبَّتًا .

\*\*\*

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه  
الميداني في جمع الأمثال ( ١ / ١٤٣ ) طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ في  
١ / ٢١٢ بتحقيقنا بالرفع ، وقال في شرحه « حَكَمَكَ مَسْمَط : أى مرسل جائز لا يعقب ،  
ويروى : خذ حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، أى مجوزاً نافذاً ، والمرسل : الذى لا يرد » ، والبحروفه  
ورواه أبو هلال العسكري في جوهرة الأمثال ( ١ / ٢٥١ ) بهامش جمع الأمثال للميداني  
بالنصب ، وقال في صدره : « حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، يراد به حَكَمَكَ مرسلًا : أى احتسب  
وخذ حَكَمَكَ ، قال أبو بكر : خذ حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، أى سهلاً ، وأظن أصله من  
قولك : سمطت الجدى ، إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسهل من  
الساخ . ويقال : سمطت العارس . ريشة ، أى طرقتها حتى يعجز نرسه أو تاهتها يسر . . .  
وسمط القوم : صفهم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة الميداني أن الرواية التي  
وقعت له برفع « حَكَمَكَ » على أنه مبتدأ ، و برفع « مَسْمَط » على أنه خبر ، وهذه  
الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكري وما نقله عن أبي بكر أن  
الرواية التي وقعت له بنصب « حَكَمَكَ » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب  
« مَسْمَطًا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية ثالثة ، ولعلها مركبة من هاتين  
الروايتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين ؛ أولهما : أن نصب الحال  
مع صلاحية الاخبار به غير مستعمل في كلامهم ، وثانيهما : أن الحال ليست من ضمير  
معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر .

فصل : وَالْأَصَحُّ<sup>(١)</sup> جوازُ تعدُّدِ الخبر ، نحو « زيد شاعر كاتب » والمانعُ  
 يدعى تقدير « هو » لثاني ، أو أنه جامع للصفتين ، لا الإخبار بكل منهما .  
 وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناطم من قوله :  
 ٧٩ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ' وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ  
 والمعنى ، نحو قوله تعالى ( وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد ) ومعنى تعدد الخبر في  
 اللفظ والمبنى أن يكون الخبر لفظين مستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد  
 بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تسكيل معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ  
 والمعنى أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما  
 يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو « حلو حاض » ونحو « عسر  
 يسر » أو « أعسر أيسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين  
 الحلاوة والحوضة ، والثاني والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكتنا يديه ، لم يكن  
 ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً لكنه يدل على متعدد  
 كاللحن نحو « ولدك عالم وطبيب » وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو « أصدقاؤك مصري  
 وسوري وسوداني » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناطم حين مثل لتعدد الخبر  
 لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن  
 كونه داخل في محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين تقد أمثله الزم ما هو  
 محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط  
 التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فافهم ذلك .

٧٩ - هذا بيت من المقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد  
 البكرى . وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال العيني في شرح الشواهد عن  
 هذا البيت : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » اهـ .

اللغة : « يداك » مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب « يد خيرها يرتجى » يروى  
 في مكان هذه العبارة « يد سبها مرسل » والسيب - بفتح السين وسكون الياء -  
 الجود والعطاء ، و « مرسل » أراد أنه يجري بلا تكلف ولا مشقة ، والمقصود من =

== هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطي عطاء سهلاً لا يشكك فيه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناع « وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع بغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلاً بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأفران ، وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدي معروفه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « خيرها » خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناظم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبني عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، وبصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم « الرمان حلو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما - نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » - فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أ كان مختلفاً فيه أم ==

لأن « يَدَاكَ » في قوة مبتدأين لكل منهما خبرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلُولٌ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُرٌّ ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما<sup>(١)</sup> ، ومن نحو ( وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا مُمْ كُفِّمْ وَبِكُمْ<sup>(٢)</sup> ) ؛ لأن الثانى تابع .

\*\*\*

== لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرنا قول الشاعر :

كَمَاكَ كَفٌّ مَا تُنْلِقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى تُعْطِي بِاسْتَيْفِ الدِّمَا  
ومثله أيضاً قول نافع بن تميم الفقي :  
عَظُمْتَ رَوَادِفُهَا وَأَكْمَلَ خَلْقُهَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيَّةً وَنَجِيبُ

ومن هذا الضرب قول الأحمس :

نِثْنَانٍ لَا أَضْمُ—بُؤ لَوْضَلِيهَا عِرْسُ اتَّخَلِي—لِ وَجَارَةٍ اتَّجَنَّبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « من » أن الخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألست ترى أن المعنى أنه ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يحز أن يعطف أحد الخبرين في هذه المسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسى في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا في مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لا يصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثانى نعتاً للأول لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتاً للأول جائز ، على معنى أنه حلو به حموضة ، ولا يصح أن تجعل الثانى خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أَسْمًا ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ،  
ويسمى خَبَرًا<sup>(١)</sup> ، وهى ثلاثة أقسام :

(١) يشترط فى الاسم الذى براد إدخال كان عليه خمسة شروط :  
الأول : ألا يكون مما يلزم تصدرة . أى وقوعه فى صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ،  
ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسماً لكان ، وكثير  
من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :  
إِذَا مِتُّ كَانِ النَّاسُ نِصْفَانِ شَأْمَتُ      وَآخَرُ مُنْشِنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ  
فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر المبتدأ ،  
والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائى فى هذا البيت إلى  
أن « كان » ملئمة لأعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبعه فى هذا التخرىج ابن  
الطراوة .

الشرط الثانى : ألا يكون ذلك الاسم فى حال ابتدائية واجب الحذف ، كالضمير  
الخبر عنه بنعت مقطوع عن منوعته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازماً لعدم التصرف ، نعى بذلك أن يكون ملازماً للوقوع فى  
موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا  
مما لزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما لزم أن يقع مصدراً .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا »  
وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية  
نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط فى خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون  
وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ،  
وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل فى الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً =

أحدها : ما يعمل هذا العمل مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهى أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو ( وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا )<sup>(١)</sup> .

الثانى : ما يعمل به بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهى أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى يزَالُ ، وبرَحَ ، وقَتِيَ ، وأنْفَكَ ، مثألفاً بعد النفي ( وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ )<sup>(٢)</sup> ، ( أَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ومنه ( تَاللّهِ تَفْتَتُوا )<sup>(٤)</sup> ، وقوله :

— ٨٠ — \* فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا \*

= به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا فى نصبه ، فقال الكوفيون : نصبته على الحال تشبيهاً بالفعل القاصر فى نحو « ذهب زيد مسرعاً » وقال الفراء : نصبته على أنه شبيه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يجرى ضميراً ويجىء معرفة ويجىء جامداً ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعدّ حالاً ولا مشبهاً به ، لأن الأصل فى الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي \*

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به فى باب الموصول ( ش ٩ ) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به فى الكلام على جمع المؤنث السالم ( ش ١٨ ) .

اللغة : « يمين الله » يروى مرفوعاً ومنصوباً ، وستعرف وجه الروايتين فى إعراب البيت « أبرح قاعداً » أراد لا أبرح ، وستعرف وجهه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيقى قاعداً معها يجتلى محاسنها ويتمتع بطاعتها « أوصالى » جمع وصل — =

= بكسر الواو وسكون الصاد المهملة - وهو كل عظم يفصل من الآخر ، قال ذو الرمة  
غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِالْأَلَا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرُ  
المعنى : يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما  
يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع  
وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمي ، أو على  
يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولها : أن يكون أصل الكلام : ييمين الله ، حذف حرف الجر ، فانتصب الاسم  
المجرور ، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيهما : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ،  
فالمحذوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح  
ديوان امرئ القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « أبحر » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبحر « ولو » الواو عاطفة على  
محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « قطعوا » قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله  
« رأسى » رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى :  
ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالى »  
الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء المتكلم  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبحر قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبحر » - وهو مضارع  
بحر - عمل كان ، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي ، بسبب أن حرف النفي مقدر  
قبله : أى لا أبحر قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ      عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدَقَادِحُ =

إِذَا الْأَصْلُ لَا تَنْفَتُوْهُ ، وَلَا أَبْرَحْ ، وَمِثَالُهَا بَعْدَ النَّهْيِ قَوْلُهُ :

٨١ — \* صَاحِ شَمَّرُ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ \* .

= ونظيره قول النابغة الذبياني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ ، إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرُهُ  
يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

ولما يكثر حذف « لا » النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعاً كالآية السكريمة وبيت امرئ القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذاً ، وذلك كما قال خدّاش بن زهير :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْقَطِقًا مُجِيدًا  
وكقول خليفة بن براز :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتُ بِهِ أَلَكِ حَتَّى تَكُونَهُ  
أراد خدّاش « لا أبرح ما أدام الله قومي » وأراد خليفة « لا تنفك تسمع ما حييت »  
حذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين  
الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوَى كُلِّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ  
وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غَيٍّ وَأَعْتَزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفَةٍ مُقِلُّ قَنُوعٍ  
وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعاً له ، وذلك مثل قول الشاعر :

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا  
فإن « قلماً » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكالهِ :

صَاحِ شَمَّرُ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ  
والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .



ومثألفاً بعد الدعاء قوله :

— ٨٢ \* وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكَ الْقَطْرُ \*

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف ، منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخياً غير قياسي « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » ناهية « نزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذاكر » خبر نزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا نزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبوقة بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَلَى \*

والبيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على ورن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته حى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدثنان ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والنباء ، وطلب ذلك لأنهما يستبعا إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسمى « اسمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة =

= الخاطبة فاعل « يا دار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالمتعة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منها » خبر زال مقدما « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منها » ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه « الفطر » اسم زال مؤخرًا .

التأهده فيه : للنهضة في هذا البيت شاهدان :  
الأول في قوله « يا اسمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ذلك قول السيلخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا أَخْلَفُ ، وَلَسْتُ بِخَافٍ  
أُخَادِعُهُمْ عَنْهُمْ لِكَيْمَا أَنَا هَا

فقد أراد : يقولون لي يا هذا اخلف . ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ  
وَلَا زَالَ حَيَانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

أراد : يا هند بنى بكر اسمى . ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْمِي ذَاتَ الدِّمَالِيجِ وَالْمِقْدِ ذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ  
أراد : ألا يا ذوات الدماليج اسمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل ذلك في كلامهم كثير جداً .

والشاهد الثاني في قوله « ولا زال - إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي ، لأن دعاءك بمحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي ، هذا ماظهر لي ، وأرجو أن يكون صواباً :

وَقَيِّدْتُ زَالَ بِمَاضِي يَزَالُ احترازاً من زال ماضى يَزِيلُ ، فإنه فعل تام متعدي إلى مفعول ، ومعناه مَازَ ، تقول : « زِلْ ضَانُكَ عَنْ مَعْرِكَ » ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ، فإنه فعل تام قاصر ، ومعناه الانتقال ، ومنه ( إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَكِنَّ زَالَئًا <sup>(١)</sup> ) ، ومصدره الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ <sup>(٢)</sup> ، نحو ( مَا دُمْتُ حَيًّا ) <sup>(٣)</sup> ، أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا <sup>(٤)</sup> ، وسميت « ما » هذه مصدرية

(١) من الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٢) قد وردت « دام » غير مسبقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب ، وذلك في قول الشاعر :

دُمْتُ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنَفَّكَ مُنْقَصِرًا      عَلَى الْعِدَى فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
وهذا البيت يحتاج إلى نظر ، لأنك لو قدرت « دام » تامة غير محتاجة إلى تقدم « ما » عليها ، وجعلت ضمير المخاطب فاعلاً و « الحميد » حالاً ورد عليك أن « الحميد » معرفة بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة في المذهب البصرى المنصور ، وإن جعلت « دام » ناقصة ورد عليك أنه لم تتقدمها « ما » وهو شرط في عملها في الاسم والخبر ، وإذا كان لامناص من ارتكاب أحد الأمرين فإتينا بخيار أن تكون « دام » في هذا البيت تامة ، وندعى أن « أل » في قوله « الحميد » ليست معرفة ، وإنما هي زائدة .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة « ما » على الظرفية ، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية ، ولو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية ، أو لم تكن مذكورة في الكلام لم تنصب « دام » الخبر ، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال ، نحو « دمت عزيزاً » .

ولا يلزم من تقدم « ما » الظرفية المصدرية على دام أن تعمل في الاسم والخبر ، من قبل أن تقدم « ما » هذه شرط لعملها ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، =

لأنها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدة .

\*\*\*

فصل : وهذه الأفعال في التصرفِ ثلاثة أقسام :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بِحالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودَام عند الفراء وكثير من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و « دام » عند الأقدمين ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً<sup>(١)</sup> .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي .

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو ( وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا )<sup>(٢)</sup> ، والأمر نحو ( كُونُوا حِجَارَةً )<sup>(٣)</sup> ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع في أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى ( خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ) فلم يؤت معها باسم منصوب أصلاً ؟ وأعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهي مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام النافضة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان ؛ الأول : أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، والثاني : أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : ( ما دمت حياً ) بقوله : مدة دواي حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر للدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جأرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر النافضة فتتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ - \* وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ \*

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ - رَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِذَا

أَخَاكَ . . . . .

٨٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى \*

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، وينبذ ذكره في عشيرته ، يبذل المال والحلم ،

وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : « يبذل » حار ومجرور متعلق ب« وحلم » معطوف على « بذل » « ساد »

فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضا ب« ساد » ، وقوم مضاف وضمير الغائب

العائد على الفتى وإن تأخر لفظا مضاف إليه « الفتى » فاعل « ساد » « وكونك » الواو عاطفة

وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف

المتصلة به ، فلهذه الكاف محلان أحدهما حر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم

وأما خبره فقوله « إياه » وقوله « عليك » حار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير »

هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع

الاسم ونصب الخبر ، وقد تبين أن اسمه وخبره في إعراب البيت .

٨٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكاله :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِذَا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْقَ لَكَ مُنْجِدًا

والبيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلقيه » تجده « منجداً » مساعداً

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وهو مضاف ، « من »

اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره =

وقوله :

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحَبُّكَ ... ..

\*\*\*

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافسة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف ، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « لك » جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي «منجدا» مفعول ثان لتلني ، وقال العيني : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من مصدر كان النافسة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت .

٨٥ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالـه هكذا :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحَبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ

وهذا البيت مستهل كلمة للحسين بن مطير بن مكل ، مولى بنى أسد بن خزيمه ، وهو من مخضرمى الدولتين ، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان شاعرا راجزا مقدما في الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا )

اللمة : « قضى الله » حكم وقدر ، أو هيا الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة يختلفون في وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء فقلبت الواو همزة كما قلبت في «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور « حتى يغمض الجفن مغمض» يغمض : مضارع أغمض ، وتقول : أغمض فلان عين فلان ، =

= إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومنمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به - رغم ما تصنعينه معي من الهجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة - إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : «فضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبني على الضم في محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن للشدة ، واسمه ضمير شأن محذوف «لست» لبس : فعل ماض ناقص ، وتاء التسلّم اسمه «زائلا» خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبة مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخفيفة من الثقيلة «حق» حرف غاية وجر «ينمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حق «الجنن» مفعول به لينمض «منمض» فاعل ينمض ، وأن المضمرة مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إل إنماض منمض الجنن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر ، أما اسم الفاعل فهو قوله « زائلا » وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله في اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها «أن» الخفيفة من الثقيلة ، وثانيها «ليس» وثالثها « زائلا » الذي هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يسر عليك - بعد الذي قررناه في إعراب البيت - أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولي كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتفطن والله سبحانه المستول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوسط أخبارهن جائز<sup>(١)</sup> ، خلافا لابن درُستوبه في ليس ،  
ولابن مُطير في دام ، قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٢)</sup> ،  
وقرأ حمزة وحفص : ( لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ )<sup>(٣)</sup> بنصب البر ،  
وقال الشاعر :

٨٦ - لَا طِيبَ لِلْأَمِيشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ  
لَذَاتُهُ . . . . .

(١) الخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن  
يكون الاسم محصورا في الخبر - نحو قول الله تعالى ( وما كان صلاتهم عند البيت إلامكاء )  
والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر : بأن يكونا معربين تقديرا نحو  
قولك « كان موسى فتاك » ، أو يكونا مبنيين نحو قولك « كاث هؤلاء من يجادلونك » .  
الحالة الثانية : أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين  
الأول : أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك « ليس قائما إلا زيد » ومنه قوله  
تعالى ( وما كان حجتهم إلا أن قالوا ) بنصب ( حجتهم ) على أنه خبر كان ، واسمها  
المصدر المنسبك من ( أن قالوا ) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر  
نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا  
ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ،  
والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى  
هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع ( البر ) على أنه اسم ليس ، وعلى ذلك  
بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يرجع جعله اسما .

٨٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكالهِ :

لَا طِيبَ لِلْأَمِيشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ =



== والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنفيس ، وهو التسكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ثم قلبت الدال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالدال المعجمة على أن قلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : ( فهل من مدكر ) أصله مذتكر ، فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على مثال ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيع فيها العيش ، مادام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة » على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة ردّاً على ابن معط ، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستتراً ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول بعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردّاً على ابن معط ومن يرى رأيه .

إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، نحو (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وتقديم أخبارهن جازز ، بدليل (أَهْوَلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) <sup>(٢)</sup>  
(وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) <sup>(٣)</sup> ، إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظُ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَمَوَّالِي لَيْسَتْ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، وللمانع هنا من توسط الخبر القصر بإلا على ما تقدم لنا بيانه في ص ٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط ، لافي موطنه ، قول الله تعالى : ( تَبَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبعانه « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر كان ، وقد تقدم عليها ، وقد علمت أن تقدم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه ، من قبل أن الأصل في معمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع ، وقد استدلل بهذا الدليل ابن مالك في شرح التسهيل ، وعلاه بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي ، وتلميذه أبو الفتح ابن جني ، وانظر البحث التالي لهذا الكلام .

البصريين ، قاسوها على عسى ، واحتج الجيز بنحو قوله تعالى : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>(١)</sup> ، وأجيب بأن المعمول ظرف فيقسع فيه ،

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدلال بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه ( يوم يأتيهم ) معمول الخبر الذي هو قوله ( مصروفا ) وقد تقدم هذا المعمول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجزوا فيها تقديم العامل فيه .

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجزوا تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ، لم يجزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » وسيدكر ذلك المؤلف في إن وأخواتها .

الموضع الثالث : الفعل النفي بلم أو لن ، نحو « لم أضرب ، ولن أضرب » لم يجزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب ، وعمرا لن أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجزوا إيلاؤه لأما ، وأجازوا إيلاؤه معموله لها ، نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) .

والوجه الثاني - وهو الذي أشار إليه المؤلف - أنا على فرض تسليم ما منعناه في الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف في الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول ، فانهم ذلك .

وإذا نفي الفعل بما جاز تَوَسَّطُ الخبر بين النافي والنفي<sup>(١)</sup> مطلقاً ، نحو « ما قائماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين وَالْفَرَّاءِ ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالٍ وأخواتها ؛ لأنَّ نَفْيَهَا إيجابٌ ، وَغَمَّمَ الْفَرَّاءُ المنعَ في حروف النفي<sup>(٢)</sup> ، ويردُّه قوله :

— ٨٧ — \* عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ \*

\*\*\*

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هذه الآية تحتل وجوهاً آخر من الإعراب ، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون ( يوم يأتيهم ) مبتدأ وهو مبني على الفتح في محل رفع ، وإنما بنى لأنه أضيف إلى جملة ( يأتيهم ) واسم ( ليس ) ضمير مستتر فيها ، و ( مصروفاً ) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ( يوم يأتيهم ) .

(١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال وما لا يكون النفي شرطاً لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن الفراء ذهب إلى أن « ما » و « لا » و « إن » و « لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي : « ما » وذهب المحقق الرضى إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَرَجَّ الْفَتَى لَخَيْرٍ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ \*

وهذا البيت من كلام المعلوط القرطبي .

اللغة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهي الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتي به « ما » هي ههنا الظرفية التي تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنة وتقدم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

== الإعراب : « رج » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفقى » مفعول به لرج « لاخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظا بما النافية « رأبته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفقى مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتى آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتى أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضممة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفقى « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر لا يزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم ، خبر لا يزال ، على لا يزال نفسها ، أما خبر لا يزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك في إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلا على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال ؛ لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله .

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف - أى حرف من حروف النفى - لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، ومن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِيْ فَهَاتِمًا لَّنْ أَبْرَحًا يَمِثْلِيْ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بـلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هاتما » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه في كلامنا السابق في التعليق على الآية الكريمة ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) ( ارجع إلى الوجه الأول في ص ٢٤٥ السابقة ) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو في المسجد ، زَيْدٌ مُعْتَكِفًا »<sup>(١)</sup> ، فإن لم يكن أَحَدُهُمَا فجمهورُ البصريين بمنعون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، وَفَصَلَ ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو « كَانَ طَمَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ » وَمَنْعُوهُ إن تقدم وحده ، نحو « كَانَ طَمَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله :

— ٨٨ — \* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا \*

(١) مما جاء من ذلك في أوضح كلام وأعربه قوله تعالى ( ولم يكن له كفوا أحد ) فإن ( له ) جار ومجرور متعلق بقوله ( كفوا ) إذ معناه مكافئ ، وقد ولي ( يكن ) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقاً ، ويؤيد ابن السراج والفارسي وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أن ( كفوا ) الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن ( له ) الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن ملشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان ؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولاً للعامل الأصلي ، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً ، فلم يلزم المحذور المذكور .

— ٨٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* قَنَافِذُ هَذَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ \*

= والبيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائص بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخَذَا  
اللمعة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو ذال مهملة - حيوان يضرب به المثل فى السرى يقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميدانى ( ١ / ٢٣٩ الخيرية ) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع . ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال بهامش الميدانى ( ٢ / ٧ ) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشبخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة بخار يشبهون القنافذ فى سيرهم بالليل طلباً للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب فى ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله ثم كالقنافذ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « حول » ظرف متعلق بهداجون . وهو مضاف ويوت من « يوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسماً ، والأوضح أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » مفعول مقدم على عامله وهو « عود » وستعرف . فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محله ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وحيلة الفعل =

= والفاعل في محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم .  
 الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان - وهو « إياهم » - على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .  
 والبصريون يأبون ذلك ، ويعنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت عدة توجيهات :

أحدها - وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للنظم - أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة « عودا » خبره ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .  
 والتوجيه الثاني - وهو الأول في كلام المؤلف - أن « ما » اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة الابتداء والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتي ( ٨٩ ) :

بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ اَلْخَالِ سَالِبَةً      فَالْعَيْشُ إِن حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ  
 فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُفْرِيَا      لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانُ عَنْهَا التَّحَمُّمُ =



وَخُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانَ ، أَوْ إِضْمَارِ الْاسْمِ : مُرَادًا بِهِ الشَّانُ ، أَوْ رَاجِعًا إِلَى مَا ، وَعَلَيْهِنَّ فِعْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَقِيلَ : ضَرْوْرَةٌ ، وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

٨٩ — \* بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ \*

لظهور نصب الخبر .

\*\*\*

= فَإِنْ قَوْلُهُ الشَّيْبُ : اسْمُ كَانَ ، وَمَغْرِيَا : خَبْرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى الشَّيْبِ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَسَمِي : مَفْعُولٌ بِهِ لِمَغْرِيَا تَقْدُمُ عَلَى اسْمِ كَانَ ، وَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ .

لَكِنْ خَرَجَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « فُوَادِي » فِي أَوَّلِهَا وَ« سَمِي » فِي ثَانِيهَا مَنَادِي بِمَحْرَفِ نِدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَ « سَالِبَةٌ » فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمَفْعُولَ « مَغْرِيَا » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : بَاتَتْ يَا فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ إِيَّاكَ ، وَلَئِنْ كَانَ يَأْسَمِي الشَّيْبَ مَغْرِيَا إِيَّاكَ بِالْعَدَدِ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ ظَاهِرٌ التَّكْلُفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ ٨٩

٨٩ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

\* فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ \*

وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا عَثَرْتُ لَهُ سَوَابِقَ أُولَوَاقٍ تَتَّصِلُ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أُنْثَاءِ شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

اللُّغَةُ : « ذَاتُ الْخَالِ » أَيْ صَاحِبَةُ الْخَالِ ، وَالْخَالُ : شَامَةٌ سُودَاءُ فِي الْبَدَنِ ، وَقِيلَ : نَكْتَةٌ سُودَاءُ فِيهِ ، وَفِي الْهَذِيبِ : بَثْرَةٌ فِي الْوَجْهِ تُضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ « سَالِبَةٌ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ سَلَبِ الشَّيْءِ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — إِذَا أَخَذَتْ خُلْسَةً « حَمَّ » بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ — قَدَرٌ وَهِيءٌ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّ امْرَأَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمَالِ ، قَدْ اسْتَوْلَتْ بِجَهَالِهَا عَلَى قَلْبِهِ ، وَاسْتَلَبَتْهُ مِنْهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَيًّا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْأُمُورِ .

= الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ذات » اسم بات مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات « فالعيش » الفاء حرف تفریع ، العيش : مبتدأ « إن » حرف شرط « حم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجلة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله « باتت » وأما خبره فهو قوله « سالبة » وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وهذا البيت ونحوه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم - وذكره المؤلف تبعاً له ، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق - من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك - كما قال المؤلف - لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايخين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلاً يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » لبس مفعولاً به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام . باتت بفؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تسكف ظاهر كما قلناه في شرح الشاهد ٨٨ .

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أى مستغنية بمرفوعها<sup>(١)</sup> ، نحو ( وَإِنْ

== ومثل ما ذكرنا فى هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجرى فى قول الآخر .  
كَيْفَ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مَعْرِيًّا      لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوفَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ  
تقديره عند الكوفيين : لئن كان الشيب مغريا سلمى بالصدد ، وعند المؤولين .  
لئن كان يأسلى الشيب مغريا إياك بالصدد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه ، والناقص هو الذى لم يكتف بالمرفوع ، بل احتاج إلى المنصوب - هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا لسيبويه والجمهرة النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعا كسكى الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث وإنما جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدلل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه عشرة نستكتفى هنا يذكر خمسة منها ، الأول : أن تسميتها أفعالا يتعمم معها أن ننقطع بدلائلها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان للماضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيد مسافرا كان معناه زيد مسافر غدا ، ونحن نثبت لها معانى مختلفة ؛ فكانت أفعالا البتة ، الثالث : أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لاصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة ، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا » وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى الكلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى ( إِنْ أَنْ تَكُونُوا مَلَكِينَ ) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يحى منها اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يحى من بعضها واستدلتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّ  
أَخْلَكَ إِذَا لَمْ تُنْفِرْ لَكَ مُنْجِدًا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(١)</sup>، أَى : وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)<sup>(٢)</sup>، أَى : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ )<sup>(٣)</sup>، أَى : مَا بَقِيَتْ ، وقوله :

— ٩٠ — \* وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ \*

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٨ و ١٠٧ من سورة هود

٩٠ — هذا صدر ثانی بیتین من المتغارب ، وهما من كلمة لامرئ القيس بن حجر

الكندى ، والبيت بكأله مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِّ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

اللغة : « الإئمد » ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة - وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بادى بفتح الهمزة أو وضعها ، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإئمد - بالثاء المثناة بدل المثناة « الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالسكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بئر يكون فى جفن العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والخليون هاجعون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات « وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والفاء علامة التأنيت « له » جار مجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل بات ، مرفوع بالضممة الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظله ،  
و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فِي الضُّحَى .  
إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ النِّقْصَ ، وهى : فتى ، وزال ، وليس .

\*\*\*

فصل : تختص « كان » بأشور ، منها جواز زيادتها بشرطين :  
أحدهما : كونها بلفظ الماضى ، وَشَذَّ قول أم عَقِيلٍ :  
\* أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدْتُ نَبِيلُ \* — ٩١

= « كَلِيلَة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، و ليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « العائر » مضاف إليه « الأرمدة » صفة لذى العائر .  
الشاهد فيه : قوله « وبات ، وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى البيت ، ويقال فيه : بات يبيت وبيات بيتونة ، وقال ابن كيسان : « يجوز أن يجرى بات مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اهـ . وليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، ولكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ، ويستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف - لأم عقيل ابن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، وقوله وهى ترقص ابنها عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَسَمِهِ عَقِيلُ وَبَيْتِي الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ  
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

= \* يُعْطَى رِجَالُ الْحَى أَوْ بُنِيلُ \*

== اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبا ، إذا هاجت « شمال » هي ربح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمال » فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والماعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : ( أليس الله بكاف عبده ) ونحو ذلك ، فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذا ، وهذا إيضاح كلام المؤلف وتخرج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذا في هذا البيت هو قول ابن النازم وابن هشام ، وتبعهما من جاء بعدها من شراح الألفية ، وهما نابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، ومما جعلاه من زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَيَبِيْثَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيثة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعها فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و« مزاجها عسل وماء » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها . وكذلك بيت ==

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، نحو <sup>(١)</sup> « ما كان أحسن زيدا » ، وقول بعضهم : « لم يوجد كنان مثلهم » وشذ قوله :

— ٩٢ — \* عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ \*

== الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير : أنت ماجد نبيل تسكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرُّ أُنُوشَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ    مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالْذُّونِ وَالسُّفْلِ

ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَذْهَى مُصِيبَةٍ    أَصَابَتْ مَعْدَا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

ونحو قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا    بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَفِقَا    غَضَا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأُصْلَا

٩٣ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى \*

وأنشد الفراء هذا البيت ولم يلمسه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه .

\* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى \*

اللفظة : « سראה » جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه ينذر جمع فعيل على فعلة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تسامى بتاءين تحذف إحداهما « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى ليراهما من تحدته نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة ==

( ١٧ — أوضح المسالك ١ )

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ - \* وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ \*

لرفعها الضمير ، خلافاً لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والخيول ونحوهما « العرب » هي خلاف البراذين والبخاني ، ويروى :

\* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ \*

والطهمة : البارة الثامة في كل شيء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراً بنى أبى بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بنى أبى بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جباد بنى أبى بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جبادهم أفضل الجياد وأعلاها . الإعراب : « جباد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جباد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « السومة » مجرور بـ « العرب » نعت للسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان السومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمِ \*

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك - وقد أنشده سيدي ( ١٨٩/١ ) ببعض تنكير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، بتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » =



== ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت . ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون ، وثناء المؤلف ، ومستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله «وجيران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران» . ومن ذهب إليه إمام النحاة سيويو ، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت .

والمؤلف - رضى الله تعالى عنه - تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إما تزد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران ، وكرام : صفة ثانية ، والموصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك ) .

والذى ذهب إليه سيويو أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك «زيد ظننت قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره .

قال سيويو : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

\* وجيران لنا كانوا كرام \* اهـ .

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير :

وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ .

ومنها : أنها تُحَذَفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُحَذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إن » و « لو » الشرطيتين .

مثالُ « إن » قولك « سِرَ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا وَإِنْ مَاثِيًا » وقوله :

٩٤ - \* إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا \*

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* حَدَبْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِنَّةً كُلُّهَا \*

والبيت رابع خمسة أبيات للناطقة الديباني يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعير الناطقة ، والبيت من شواهد شيخ النحاة سيديويه ( ١٣٢/١ ) وشواهد الأشموني ( ش ٢٠٤ ) .

اللفظة : « حدبت » عطف وأشفقت ، وحدبت المرأة : أشبلت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون لقبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة ، وليس بذلك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاة ثم من عذرة ، وكان الناطقة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، لحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون على ، وينصروننى على من أعاديه ، ويأخذون يدي ، ويمبنوننى ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لا تنطمع فى النيل منى لأن قومى لا يسلوننى .

الإعراب : « حدبت » حدب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم « ظالما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هى فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ماسبق ، وجواب =

وقولهم : « النَّاسُ يُجْزَوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »<sup>(١)</sup> ، أى : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا » بتقدير : إن كان فى عملهم خيرٌ فيُجزَوْنَ خيراً ، ويجوز نصبهما

== الشرط فى الموضوعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن كنت ظالماً فقد حذبوا على ، وإن كنت مظلوماً فقد حذبوا على ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ ظالماً » وقوله « إِنْ مظلوماً » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الموضوعين .

ومثل هذا البيت قول ابى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيبويه ( ١٣٢/١ ) أيضاً :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظالماً أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيبويه . الموضع المذكور :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح ،

لمشكلات الجامع الصحيح » .

انطقُ بِحَقِّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا فَإِنْ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غُلْبًا

التقدير فى بيت ليلى : لا تقربن هؤلاء القوم إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً ،

لأنك إن كنت ظالماً فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوماً فلن تقوى على الانتصاف

منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهرذ إن كان

الحاكم عاذراً لى وإن كان تاركاً للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن

مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجاً إحناً ، وقد حذف فى كل بيت من ثلاثة

الآيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب العنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى

الله عليه وسلم « لا يتمنى أحدكم الموت ، إما محسناً فله يزداد ، وإما مسيئاً فله

يستعيب » قال ابن مالك فى تخريج « أصله إما يكون محسناً ، وإما يكون مسيئاً ،

حذف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أَرْجَحَها ، والثاني أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .  
ومثال لو « الْقَمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » <sup>(١)</sup> ، وقوله :  
٩٥ - \* لَا يَأْمَنُ اللَّاهِرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا \*

(١) هذه قطعة من حديث نبوى رواه البخارى فى صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ما عندك ؟ فقال : ما عندى شيء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه ، جلس الرجل حتى إذا تم تجلسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ملكتها بما معك من القرآن .  
٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق تتصل به .

اللمعة : « بغى » ظلم ومجاوزه للحد ، وقال الراغب الإصفهاني « البغى طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتعرى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ  
وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الذميمة ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه ألحمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنودا وأعوانا بعدد الرمل والحصى والتراب .

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عبدنا تمرًا.  
 وَقُلَّ الحذفُ المذكورُ بدونِ إنَّ وَلَوْ، كقوله :  
 ٩٦ — \* مِنْ لَدُ شَوْلًا فَلِإِي إِتْلَانِهَا \*  
 قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا .

= الإعراب ، « لا » حرف نهي ، مبنى على السكون لا يحل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بغى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض ( ا ) جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بعن ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرباط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت .  
 ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَمَّانَا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّمَانِ ظَمَّانَ عَارِبَا

٩٦ — هذا كلام تقوله العرب ويمجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ١٣٤ ) ولم يتعرض أحد من شراحنا إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلأها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .  
 =

الثاني : أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضُمَّفَ  
« وَلَوْ تَمَزَّ ، وَإِنْ خَيْرٌ » في الوجهين .

الثالث : أن تُحذف وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أَنْ » المصدرية في مثل  
« أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، ثم قُدِّمَتْ  
اللامُ وما بعدها على انْطَلَقْتُ للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حُذِفَتْ  
« كَانَ » لذلك فانفصل الضمير ، ثم زيدت « مَا » للمعويض ، ثم أَدْغَمَت النون  
في الميم للتقارب ، وعليه قوله :

== الإعراب : « من له » من : حرف جر ، وله : ظرف مبني على الضم في محل جر  
بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من له ، مثلاً « شولا »  
خبر لكان المحذوف مع اسمها ، والتقدير « من له أن كانت الناقة شولا » « فإلى »  
الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأ  
مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق  
الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هذه الناقة من له كانت شولا فاستمر  
إلى إتلأها .

الشاهد فيه : قوله « من له شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها  
وهو « شولا » بعده ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما  
سبق . هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويوه  
شيخ النحاة .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل  
محذوف ، والتقدير « من له شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكرون فيه توجيهاً ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على  
التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما يلتصّب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى  
شرحنا على شرح أبي الحسن الأثموني في ( ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦ ) .

٩٧ - \* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ \*  
أى : لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ ، ثُمَّ حُذِفَ متعلق الجار .

٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ \*

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخلساء الشاعرة المشهورة . وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بسببهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الإصهاني : إن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تكثف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع . المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معترجا بجماعتك فإن قومي وفورون كثير العدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجذب ، ولم تل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أن » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله ذا نفر ، وأصل الكلام عند البصريين : خفرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف =

وَقُلْ بِدُونِهَا ، كَقَوْلِهِ :

٩٨ - \* أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي \*

قال سيبويه : أراد أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي .

= فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بـ كان ، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان - وهما ون أن الصدرية وميم ما الزائدة - فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد ،

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكَ لَأَمَّا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* لَزِمَ الرَّحَالَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ / ١٥٢ ) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعي ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي ، ويذكر فيها الزام قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان ، ولا فيما تلاه من الفتن ، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بنى أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب ( ص ١٧٢ بولاق ) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ لَا أَكْذِبُ الْيَوْمَ انْخِلِيفَةً قِيلاً

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خَبِيبٍ وَفِدَاءً يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمَنِ ، لَا مِنْ حِيلَتِي إِنِّي أَسَدُّ لَهُ عَلَى فُضُولًا

اللغة : « يمين برة » هي الصداقة التي يبر صاحبها بها ، ومندها اليمين الفاجرة « قيلاً » وهو القول ، وأصله منقول من العمل المبني للمجهول « آل أبي خبيب » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير ، كفى بآبائه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع =



= زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها ، وكان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « ممبلا » مصدر ميمى كالميلان فى المعنى ، ويراد بهما الانحراف .  
الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد فى البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومى » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان الناقصة محذوفة ، وقوم مضاف وباء المتكاف مضاف إليه « والجماعة » الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومى إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى « الرحالة » مفعول به للزم « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « ممبلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بالزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يسندون بالقطعة التى ذكرها المؤلف على شيئين .  
أولها : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيديوه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ، فملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقص ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومى كان معناه أزمان كان قومى ، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعرض عنها بما » وهذا الذى من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت فى هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تكلف سيويوه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحذف مع مفعوليها ، وذلك بعد « إن » في قولهم « أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فاعرض ، ولا النافية للخبر .

\*\*\*

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حذفها ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو ( وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا )<sup>(١)</sup> ،

= لا لفظاً ولا تقديراً وهذا لا يجوز عندهم ، والثاني : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا يجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) وقول الرازي :

أَزْمَانَ أَبَدَتْ وَأَضِيحًا مُفَاجَاً أَعْرَ بَرَأَقًا وَمُزْنًا أَدْعَجَا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ، كذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أى يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليلة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية السكرية في حذف النون من المضارع المستوفى لشروط ما أنشده الأصمعي :

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَمْدَ رَبِّكَ وَأَهْلِيَا فَمَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتْ

ومثله قول ضاب بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنَّ وَقْيَارَ بِهَا لَفَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمٍ مُرَّةً مَرِيضٍ يَجِدُ مُرًّا بِدِ الْمَاءِ الرَّيَالَا

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلَّا نَبَأُهُ ثُمَّ هَوَّمتْ فَفُلْنَا قَطَاةً رِيحَ أَمٍ رِيحَ أَجْدَلٍ =

بخلاف (مَنْ تَسْكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) <sup>(١)</sup> (وَتَسْكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ) <sup>(٢)</sup> لانتفاء الجزم (وَتَسْكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) <sup>(٣)</sup> لأن جزمه بحذف النون ، ونحو «إِنْ يَكْفُرْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ» <sup>(٤)</sup> لاتصاله بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ) <sup>(٥)</sup> لاتصاله بالساكن ، وخالف في هذا يونس ، فأجاز الحذف ، تمسكا بنحو قوله :

— ٩٩ — \* فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً \*

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنَّ لَا بَرَحُ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسَامًا كَمَا الْإِنْسُ يُفْعَلُ  
وتقار : «أَكَمَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ» أى ما يفعل الإنسان مثلها .

(١) من الآية ١٣٨ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة نوح

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف

(٤) هذا جزء من حديث نهى يقوله النبى صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب .  
نحو : «إِنْ ابْنُ صَيَادٍ ، وَكَانَ عَمْرُوهُ حَسْبَهُ الْمَسِيخُ الْفَسَّاحُ» ( وانظر ص ٢ و ١٠٣ ) .

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

— هذا صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله .

\* فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبَّةً ضَيِّقًا \*

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدي .

اللفظ : «المرأة» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة ، وإنما سميت بذلك لما آلت الرؤية «أبدت» أظهرت «وسامة» بفتح الواو والسين المهملة - جمالا وبهاء منزه . وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم - على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيق» أي : أسهل اشتقاقه من الضغيم . وهو الغض ، فالياء زائدة للإحاطة بجمعهم . المعنى : كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يره منظره ولا أعجبه شكله ، فذراذ أن يسلى نفسه بأنه إن لم تسكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوها فوق الإعجاب .

الإعراب : «إِنْ» حرف شرط جازم «لَمْ» حرف نفى وجزم وقلب «تَكُ» =

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف  
 « المرأة » اسم تكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والماعل  
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله المستتر  
 فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط  
 « فقد » الما داخل على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل  
 ماض ، والتاء للتأنيث « المرأة » فاعل أبدت « جهة » مفعول به لأبدت ، وجهة  
 مضاف و « ضيغم » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل جزم جواب الشرط .  
 الشاهد فيه : قوله « لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم  
 بالسكون ، مع أنه قد ولها حرف ساكن وهو اللام من « المرأة » ، لأن الألف  
 ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع  
 جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه  
 بقراءة من قرأ ( لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب ) وبيت الشاهد الذي تقدم  
 ذكره ، ويقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفة :

لَمْ يَكْ أَلْقَى سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ  
 وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكْ أَلْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَقَى فَلَيْسَ بِمَعْنَى عَنكَ الرَّثَائِمِ

وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ،  
 ولسكنه يجرى في مكان الاضطراب وهو الشعر ، وسندكر في شرح البيت التالي علة  
 ما ذهب إليه الجمهور ، وعللة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين  
 الحذف والذكر في بيت واحد عبيد انسلامي ، وقيل : مضر بن ربيعي ، وقيل : محمد  
 ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكْ تَعَفَّى يُفَعَّ عَنْكَ ، وَإِنْ تَكُنْ

تُقَارِعُ بِالْأَخْرِى تُصِيبُكَ الْقَوَارِعُ =

وَحَمَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٠ - \* وَلَئِكَ أَسْقِيْ إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ \*

\*\*\*

= وقد جاء بالإنبات ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط البربوعى - وقيل حاتم ، وقيل معن بن أوس - وذلك قوله :

ذَرِيْنِيْ يَكُنْ مَالِيْ لِعِرْضِيْ جُنَّةً      بَقِيَ الْمَالُ عِرْضِيْ دُونَ أَنْ يَتَبَدَّدَا  
ذَرِيْنِيْ أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلَا يَكُنْ      لِي الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِيْ غِبُهُ غَدَا  
١٠٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ \*

والبيت من كلمة للنجاشى الحارثى - واسمه قيس بن عمرو بن مالك - وقد رواها الشريف ابن الشجرى فى حماسه ، والشريف الرضى فى أماليه ، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده فى وصف ذئب ، وهاك هذه الأبيات :

وَمَاءٌ كَلَوْنُ الْغَيْسِلِ قَدْ عَادَ آجِنًا      قَلِيلٌ بِهِ الْأَضْوَاتُ فِي بَلَدٍ تَحْلِي  
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ      خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ  
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذِئْبُ ، هَلْ لَكَ فِي فَتَى      يَوَائِي بِلَا مَنْ عَلَيْكَ وَلَا بَخْلٍ ؟  
فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ إِنَّمَا      دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سُبُعٌ مِثْلِي  
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ .....      ..... البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ، إِنِّي تَرَكْتُهُ      وَفِي صِغْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين وسكون السين - ما يفصل به من سدر وخطمى

وأشنان ونحوها ، يريد أن المساء كان متغير اللون من طول المسك « آجنا » متغير

اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة

جرأته وجنائياته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله فى

قوله تعالى : ( عليكم أنفسكم ) « صغوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها - الجانب =

== المسائل منه • وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملت « السجل » بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب في سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك في أخ - يعنى نفسه - يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن يبخل بحاجتك منه ؛ فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شيء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخذتهم ، ولست بأت طعامك ولا أنا قادر على إثباته ، ولكن إن كان في الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاسقنى منه - إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « ولاك » الواو للاستئناف ، لاك : حرف استدراك « اسقنى » اسق : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقنى » حيث حذف نون « لكن » مع كونها لو ذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين في « اسقنى » فهى متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما في البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة ==

### فصل : في ما ولا ولات وإن المفعلاتِ عملَ ليس تشبيهاً بها<sup>(١)</sup>

= العارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف المدوالين التي تحذف في الجزم .  
ويونس لا يعتقد بهذا التعرّك العارض بسبب التقاء الساكنين ، ويزعم أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصلية خاصة .  
والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولاً ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم ( ص ٢٥ ) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً ، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب ؟  
فالجواب عن هذا أن الذين أعملوها من العرب وجدوا فيهما شبهاً من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوها عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررها المؤلف وشرحناها في الموضع الذي دللناك عليه .  
فإن قال قائل : ففيم أشبهت « ما » ليس ؟

فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » في ثلاثة أمور :  
أحدها : أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي ، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإن « ما » تدل على النفي في الحال كما أن « ليس » تدل على النفي في الحال .

الثاني : أنا وجدنا « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .  
الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون ) وكما في قول الشاعر :

\* كَعَمْرُكَ مَا مَتَعْنِ بِتَارِكِ حِقْفِهِ \*

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى ( أليس الله بكاف عبده ) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوي عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياساً في اللغة ،  
وقد علمنا أن القياس في اللغة ممنوع .

أما « ما » فأعملها الحجازيون ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى :  
 ( مَا هَذَا بَشَرًا )<sup>(١)</sup> ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، ولإعمالهم إياها أربعة شروط<sup>(٣)</sup> :  
 أحدها : أن لا يقرن اسمها بإِن الزائدة ، كقوله :  
 \* بَنِي غَدَانَةَ مَا إِن أَنْتُمْ ذَهَبَ \* — ١٠١

= فإننا نقول في الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس ، فقلنسنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .  
 ثم إن لنا أن نقول : إن القياس في اللغة إنما يمتنع في مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا ما باسم مألولة تقتضى هذه التسمية ، فنجد هذه العلة موجودة في شيء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما في الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة  
 (٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت في الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون .  
 ١٠١ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائد معين ، ولا عثرت له سوابق أولواحق تتصل به .

اللفظة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال محمفة - حتى من يربوع « صريف » بالصاد المهملة مفتوحة - اللفظة « الخزف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين - ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار خفارا ، وبائعه خزاف .

المعنى : هجاني غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من أشرف الناس ، ولا بمن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن يدانيهم ؛ وجعل الخزف مثلا لرذال الناس وحقالتهم .  
 =



= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أتم » مبتدأ « الحذف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهي التي حكها المؤلف المحقق ههنا ، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .

وأما الرواية الثانية - وهي رواية النصب - فهي رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن « إن » الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور ، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل « ما » بزيادة « إن » بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكها يعقوب لا نسلم أن « إن » الواقعة بعدها زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالتنفي التي عملت « ما » لدالتها عليه باق ، بخلاف ما لو جعلت « إن » نافية لنفى « ما » فإن الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا ؛ لأن نفي النفي إيجاب . فيزول حينئذ - ب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إعادة النفي .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنَ ، وَلَكِنْ مَقَايَنَا وَدُولُهُ آخِرِينَ

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل « ما » إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟

فالجواب أن « ما » عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي . فلم يتقدم معمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملا ضعيفا لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إعمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملا ضعيفا .

وأما رواية يعقوب « ذَهَبًا » بالنصب فتُخَرَّجُ على أن « إن نافية مؤكدة »  
لما ، لا زائدة .

الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا<sup>(١)</sup> ، فلذلك وجب الرفع في ( وَمَا أَمْرُنَا  
إِلَّا وَاحِدَةً )<sup>(٢)</sup> ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ )<sup>(٣)</sup> ، فأما قوله :

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجَفُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

= السبب الثاني : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالهمل  
عليه ضعيف في بابه ، فلزم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا  
نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك  
واضح مما قررناه في السبب الأول .

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على  
أنه إذا انتقض نفي خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب  
إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ  
بشرط كون الخبر وصفا ، نحو « ما زيد إلا قائما » ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه  
يجوز نصب الخبر حينئذ لـسكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو « ما زيد إلا أسدا »  
وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاض نفي الخبر بغير إلا لم يبطل عمل « ما »  
فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقي العمل ، فنصبت  
« غير » في المثال الأول لفظا ، ونصبت « سوى » في المثال الثاني تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٢ - هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جني هذا البيت ، ونسبه إلى  
بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحث طويلا عنه فلم أعثر له عن نسبة إلى قائل معين ،  
ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « منجنون » هي الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون  
أداة السافية التي تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث « معذبا » هو اسم مفعول من =

= التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون ، عن اختلاف التحريك الذى ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف « الحاجات » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف ما فيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله « ما أحب الحاجب إلا معذبا » فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر بونس بن حبيب شيخ سيدييه ، وتبعه الشلوبين على ذلك ، زعما أن اتقاض نفي خبر ما بإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه . والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم في تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن مبتدأ ، فالمنصوب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثانى : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فمن باب « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا »<sup>(١)</sup> ، أى : إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا ، والتقدير :  
إلا يدور دَوْرَانِ مَمَجْفُونٍ ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا ، أى : تعذيبًا .  
ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » فى نحو « مَا زَيْدٌ  
قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » أو « لَكِنْ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يحز  
نصبه بالعطف لأنه مُوجِبٌ .

(١) يريد المؤلف أن النصب فى البيت من باب المفعول المطلق الراجع عامله المحذوف  
خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « ما زيد إلا سيرا » بأن « سيرا » فى هذا المثال  
مفعول مطلق للفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، والفعل المحذوف مع  
فاعله المستتر فيه جملة فى محل رفع خبر للمبتدأ ، ونصب « سيرا » من بيت الشاهد قول  
الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف  
العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على  
ما ذكرناه فى شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل فى قولهم « سيرا » وفى قول الشاعر « منجنونا »  
واجبا على ما تقول ؟

فالجواب أن تقول لك : إنك ستعلم فى باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا  
بالأو أو بآخر يحذف عامله حذفاً واجبا .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » فى البيت على المفعولية المطلقة بتقدير  
مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » فى المثال الذى جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن تنبهك إلى أن الذى ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون  
مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا - إلى آخر ما استعرفه فى باب المفعول  
المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحدا منها ، لأنه اسم للدولاب التى يستقى  
عليها الماء ، وأسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل  
كالسوط والعصا فى قولك : ضربته سوطا ، وضربته عصا .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت \* أرى الدهر إلا منجنونا بأهله \* وخرجه  
على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا - على  
هذا - مفعول ثان لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن شمام فى معنى البيت .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر<sup>(١)</sup> ، كقولهم « ما مَسِيَ منْ أَعْتَبَ » وقوله :

١٠٣ — \* وَمَا خُذِلَ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَى \*

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نفي سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « ما قائم زيد » و « ما مَسِيَ منْ أَعْتَبَ » أم كان الخبر ظرفا نحو « ما عندك زيد » أو جارا ومجرورا نحو « ما في الدار زيد » وفي هذا مذهبان آخران ، أولهما — وهو مذهب الفراء — أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقا ، وثانيهما — وهو مذهب ابن عصفور — التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرها . وقد ذكر الجرجي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة تقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

١٠٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ مُّ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولا حق .  
اللمة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله — من باب قتل — إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه « أخضع » أذل واستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تَرْعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو الذَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنُّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم ، ولا يسلمونه إذا جف ، فهو من أجل ذلك لا يخضع لعداء ، ولا يستكين لمن يغى عليه .

الإعراب : « ما » نافية مفعلة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم مضاف وياء النسب مضاف إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

١٠٤ — \* إِذْ هُمْ قَرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ \*

== الفاء للسببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار وعجور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوه » أَدْعُو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومي » حيث أبطل الشاعر عمل ما ، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفي المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، صدره قوله :

\* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ \*

وهذا البيت من كلام الفرزدق هام بن غالب بن صعصعة التميمي ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بن مروان بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضياً على خلاف الكثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسم « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » نعمة : مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم الممدوح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون في محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذا » الواو =

= حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى « ما » حرف نفي يعمل عمل ليس « مثلهم »  
 مثل : خبر ماتقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم  
 ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه .  
 الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة - ومنهم الفراء - قد ذهبوا  
 إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد  
 ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض  
 العرب ، وقد استدلل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق ؛ قالوا : مانافية  
 عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .  
 والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستنهاد ، ولهم في الرد على هذا  
 البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ،  
 وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ،  
 والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم  
 لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما تذكر ، وأن الشاعر لم يخطئ ، لكننا لانسلم  
 أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبني  
 على المتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها  
 اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة  
 منها قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فمثل في هذه الآية صفة لحق مع أن  
 « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبني ، لكن  
 لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، والفظ « مثل » متوغل في الإبهام فإضافته لاتفيده  
 تعريفًا ، وبشر : مبتدأ أو اسم ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذا ما بشر موجود  
 حال كونه بمثابة لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد .  
 =

فقال سيديويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرَطَهَا عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُني لإيهامه مع إضافته للبي ، ونظيره ( إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ )<sup>(١)</sup> ( لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ )<sup>(٢)</sup> فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشرٌ مثْلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — \* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ \*

= الخامس . أن « مثل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الرمائية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مندم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما ههنا مهيئة لأن إهملها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأخطاء الأولى في عبارة وحيدة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الداريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا لِلْمَنَازِلِ مِنْ مِنِّي \*

وهذا البيت من كلام مناحم بن الحارث العقيلي — وهو من شواهد سيديويه ( ١ / ٣٦ و ٧٣ ) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، « أسأل الناس عنها » المنازل « جميع منزل » وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن دوابهم ليسترىحوا من عناء السفر ، مثلا « من » مكان معروف قريب من مكة ، « أسألك من مساكن الحج » .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى الضمير مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ورعم قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشيء « من مني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =



إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ — \* فَمَا كُلَّ حِينَ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيًا \*

\*\*\*

= « كل » يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتي ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « من » مفعول به لوافي ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ — أو اسم ما — وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذي وافي مني أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي مني أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً — وهما قوله « أنا عارف » — لأن معمول الخبر — وهو قوله « كل من وافي مني » — قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه في إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مهملة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُنْ ، وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا \*

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء — هي التميؤ للشيء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لدن » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لاذ فلان بفلان يلوذ به لياذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالى » فعل مضارع من الموالاة وهي المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه .

=

وأما « لا » فأعمالها تعمل ليس قليل<sup>(١)</sup> ، ويشتد له الشروط السابقة ، ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المفعولان نكرتين ، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

= المعنى : ينبعج باستعمال الحرم وتجويد الرأي في كل ما يأخذ به المرء من أموره وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعمل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت لم يكن يرئب بحيشه فيه ، ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق للذاتى ، وأهبة مضاف و « حزم » مضاف إليه « لد » فعل أمر ، وعامله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط حازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « آمنا » خبر كان « لما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفى « كل » موصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى ، وكل مضاف و « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبنى على السكون في محل رفع « توالى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من ، واليه « مواليا » خبر ما النافية منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقى عمل ما النافية عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظرفا ، وقد عرفت بما ذكرناه وذكروه المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن محيىء « لا » عاملة عمل ليس قبل جدا ، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جوارز إعمالها فياسا على ما سمع من ذلك . نذهب سيوييه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال . وذهب الأخفش والبرد إلى منع إعمالها ، وهو الذى يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهما .

١٠٧ - \* فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ \*

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

\* مَن صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا \*

والبيت من كلمة اسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد ( بزة غراب ) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَأَسْتَرَّاحُوا

اللغة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها في أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتنعم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمك اسمه وعرفت بلاه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم يحزم فعلين ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «عن نيرانها» الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و«قيس» مضاف إليه ولا نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ،

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، وقد استشهد سيبويه بالبيت مرتين ( ٣٥٤/١ ) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، وقال المؤلف في شرح الشواهد «وقيل : لا شاهد في البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعالتها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن يجري الكلام على غير الضرورة ، وألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ  
بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا

وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وإنما لم يُشترط الشرط الأول لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلا .

\*\*\*

= ولا يجوز لك أن تزعم أن « لا » في هذا البيت عاملة عمل « إن » وأن « براح » اسمها وهو مبنى على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضممة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها وار ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها مفعلة لما ذكرنا من المناقشة ، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب .  
١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلًا معنا .

اللغة : « تعز » من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .  
المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسلى عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله ، لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان ، وذكرهما جميعا .

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء<sup>(١)</sup>، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها اثنى زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)<sup>(٢)</sup>، أى: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

١٠٩ - \* يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ يُجِيرُ \*

= هذا. وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً.

(١) إما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «ربت» وفي «ثمت» ويقال: زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي. - زيادة التاء في «لات»: أحسن من زيادتها في «ثمت» وفي «ربت» لأن لا بمعنى ليس ومحمولة عليها، وليس تلحقها تاء التأنيث فنقول «ليست هند مفلحة» وما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

\* كَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ حَائِفٍ \*

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، ونسبها إلى قائلها بقوله «وقال التيمي في منصور بن زياد» اهـ فأما التيمي فهو عبد الله بن أيوب، ويكنى أبا محمد، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم، ومدح الفضل بن يحيى، وفيه يقول:

لَعَمْرُكَ مَا الْأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ      وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلِ صَنَائِعِ  
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُسَمَاءَ      إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلَّهِ خَاشِعٌ =

= ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمر دل اليبى ، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمر دل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمر دل البربوعى ، والشمر دل البجلي ، والشمر دل السكبي ، وذكر ثلاثهم الآمدى فى المؤلف والمختلف ( ١٣٩ ) وذكر عدة أبيات لـ شكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد فى شىء منها .

اللفظ : «لهفى» اللفظ - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شىء يفوتك بعد أن تشارفه « للهمة » أى لأجل لهمة ، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، والهمة - بفتح فسكون - استغاثة ونداء المضطر « بحير » هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

المعنى : إني أنحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجبر من استغاث بك فى الوقت الذى لا يحير فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لطف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وياء التوكيد مضاف إليه « عليك » جار ومجرور متعلق بلطف « للهمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « من خائف » جار ومجرور متعلق بلطف أو بمحذوف صفة للهمة « يبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف « جوارك » جوار : مفعول به ليبنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبنى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف « حين » ظرف زمان متعلق بقوله يبنى « لات » حرف نفى « بحير » فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل بحير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، ومستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « لات بحير » حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد « لات » فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم « لات » وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن « لات » لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهيئة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات بحير له ، والوجه الأول أولى ، لأن « حين » مضافة إلى الجملة التى صدرت بـ لات ، فلو قدرت =

فارتفاع «مَجِيرُ» على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقدير : حين لات له  
مَجِير ، أو يَحْصُلُ له مجير ، و «لات» مُهْمَلَةٌ ؛ لعدم دخولها على الزمان ،  
ومثله قوله :

١١٠ — \* لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ \*

إذ المبتدأ « ذِكْرَى » وليس بزَمَانٍ .

\*\*\*

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت المرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة  
فعلية ، والأصل أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل  
هذا قلنا : إن تقدير «مَجِير» فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف .  
ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة  
أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزئي الإسناد ( واقرأ شرح  
الشاهد الآتي ) .

١١٠ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكالته :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أُمِّ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس .

اللمة : « هنا » بفتح الهاء وتشديد النون — في الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد  
أخرجه جماعة إلى الزمان « ذكرى » تذكر « جبيرة » اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم  
مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبرا « طائف » هو الذي يطرق ليلا ، وأراد  
بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه « الأهوال : جمع هول ،  
وهو الخوف ، وكأنه رآها وهي غصبي ففزع .

المعنى : ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكانا تذكر فيه حبيبتك ، أو تذكر خيالها  
الذي يفزعك ويخيفك .

الإعراب : « لات » حرف نفي مهمل لا عمل له « هنا » ظرف مكان ، أو زمان  
متعلق بذكرى الآتي « ذكرى » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من =

= ظهورها التعذر ، وذكرى مضاف و «جيرة» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخبر المبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : لات ذكراك جيرة في هذا المكان أو في هذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول : معطوف على جيرة « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً ، وطائف مضاف و « الأحوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ويكون قوله « ذكرى جيرة » مبتدأ مؤخر ، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد بعد « لات » المهمة ، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي الجملة لا يذكران جميعاً مع لات ، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جيرة » والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة .

والأمر الثاني : أن « لات » حرف نفي لا تعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان ، فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة في « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة في « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان ، وهو غير الأصل في الموضعين ، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولها : أن تهمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ما قيل مع ضعفه ، و « ذكرى جيرة » مبتدأ على الوجهين ، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثاني - وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرها من النحاة - أن « هنا » التي تقع بعد « لات » في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان ، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات ، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، واسم لات محذوف ، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جيرة .



وأما « إن » فإعمالها نادر<sup>(١)</sup>، وهو لغة أهل العالية<sup>(٢)</sup>، كقول بعضهم :  
« إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية » وكقراءة سعيد ( إن الذين تدعون  
من دون الله عباداً أمثالكم )<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر :

— ١١١ — \* إن هو مستولياً على أحد \*

\*\*\*

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيويه والمبرد ، فنقل السهيلي الجواز عن سيويه والمنع عن أبي العباس المبرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله السهيلي ، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، ثم قال ابن مالك : إن إعمال « إن » النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام ، وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالية : تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها .  
(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وسنذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبا إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

\* إلا على أضغف المجانين \*

والثانية :

\* إلا على حزبه الملائين \*

والثالثة :

\* إلا على حزبه المناجيس \*

اللغة : « مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند =

فصل : وَتَزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ « لَيْسَ » وَ « مَا » <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ ) <sup>(٢)</sup>

== العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستوليا » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم فى البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح فى العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله تزداد الباء فى خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذى يحمل المتكلم على زيادة الباء فى خبرها قصده إلى رفع أن . يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات لكونه لم يسمع أوله ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائماً » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائماً » أو نحوه ، لكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا فى خبر منفي - فإن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر فى اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا لقائم ، مثلاً فهذا يحجب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى ( لست عليهم بمسيطر ) من الآية ٢٣ من سورة العنكبوت ، وقوله سبحانه ( وأن الله ليس بظلام للعبيد ) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جلّت كلمته ( أليس هذا بالحق ) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام . وقوله تعالى ( أليس الله بأعلم بالشاكرين ) من الآية ==

(وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) <sup>(١)</sup> ،

٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (أليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود  
وقوله سبحانه (أليس الله بعزيز ذي انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله  
(أليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة البين . وقد ورد مثل ذلك في  
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قحشة :

رَمَتْني بِنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى      فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ  
ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كَلَيْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ      إِذَا لَمْ يَخُذْ رِيحَ الْأَثَانِ بِنَائِمٍ  
ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الْأَخْلَافُ بِالْمُصْنَعِي مَسَامِعِهِمْ      إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ  
ومثله قول الآخر :

إِنْ يَغْنَمَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ      فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنٍ  
(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد في  
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أَمْ بَوْءَ هَالِكٍ بِبَنُوقَةٍ      إِذَا ذَكَرْتَهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَفَّتِ  
بِأَسْكَرٍ مِنِّي لَوَاعَةٌ ، غَيْرَ أَنِّي      أَطَامِينَ أَحْشَائِي عَلَى مَا أَجَبَتْ  
ومنه قول بعض الأعراب :

وَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعْنَتَا :      صَبَرْتُ ، وَمَا هَذَا بِفِعْلِ شَجِي الْقَلْبِ  
ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ      وَلَا الْأَصِيلُ لَا ذِي الرَأْيِ وَالْجَدَلِ  
ومنه قول الآخر ، وهو عبيد بن الأبرص :

مَا الظَّرْفُ مِنِّي إِلَى مَا لَسْتُ أُمَاكَةً      مِنْ بَدَالِي إِنِّي الْأَخْظَرُ طَمَاحٍ  
وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أَنَا بِالْبَاقِي عَلَى الْحَبِّ رِيْزَةٍ      رَيْبٌ هَرَبٌ يَبْقَى عَلَيْهِ ثَوَابُ

تَرْبِقْلَةٍ فِي خَبَرٍ <sup>(١)</sup> « لا » وكلّ ناسخ مَنِيّ ، كقوله :  
 ١١٢ — وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ  
 بِمَنْعِنِ فَتَعِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) ونزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القمر  
 الكريم ، وذلك قوله تعالى ( ليس البر بأن تأتوا البيوت ) في قراءة من نصب البر  
 ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْقَسِيَّ يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
 ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ النفي بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ،  
 قول الشاعر

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَمِيقُ  
 ١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل ؛ السدوسي - يخا  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَاةٍ  
 وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِمَلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا بَنِي الْأَكْرَمِينَ الْأَطَاةِ  
 فَمُرُّنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَابِ  
 اللغة : « فتبلا » هو الحيط الدقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكنن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
 « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » الآتي « شفيعا » خبر كن « يوم » منه  
 على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا  
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و« شفاعا » م  
 إليه « بمنعن » الباء زائدة ، منعن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفع  
 وفاعله ضمير مستتر فيه « فتبلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمنعن «  
 صفة لسواد ، وابن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمنعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » الناف  
 تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الْإِيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ... ..

== واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذاً - في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لاخير بخير بعده النار» وهذا إذا لم يجعل الباء بمعنى في ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية ، وكان الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الْإِيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
والبيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأود به :

أَقِيمُوا بَيْتِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيَّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لِأَمِيلُ  
اللغة : «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي . يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقبتكم «فإنني إلى قوم سواكم - إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعان من تراخيك وإقراركم بالضم لخلق بأن يزهدني في البقاء بينكم . الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث «الأيدي» نائب فاعل لد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء رائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ؛ وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ .

وقوله :

\* فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَرٍ \*

== الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : في قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم ، والثاني في قوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعال التفضيل ولكن المراد ١٠٠ سبى الصفة الحالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام المحر يقضي أن ينفي عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفي الزيادة فيها عن غيره - على ما هو معنى صيغته أفعال - لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتي ذلك موضعاً مفصلاً في بابه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » المعنى قول عبيد بن الأبرس :  
يَا صَاحِرَ مَهْلًا ، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَا صَاحِرَ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِاللَّائِمِ اللَّاحِي  
وقول الحطيئة :

فَإِلَّا يَسْكُنُ مَالِي بَاتٍ فَإِنِّي سَيِّئَاتِي ثَنَائِي زَيْدًا بَنَ مَهْلٍ  
١١٥ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ \*

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، يرى فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعاني » أراد استصرخني وطلب أن أغثه « والحيل بيني وبينه » أي : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة - وهو الرجل الجبان اللثيم الذي القاعد عن الحرب والمكارم .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والحيل » الواو واو الحال ، الحيل : مبتدأ « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبنى =

وَيَنْدُرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ «إِنَّ» و«لَكِنَّ» و«كَيْتَ» فِي قَوْلِهِ :

١١٥ — \* فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ \*

== على السكون في محل نصب ييجد الآتي «دعائي» دعا : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أخى ، والنون للوقاية ، وياء المنكلم مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يجدى» يجد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول ييجد «بقعد» الباء حرف جر زائد ، وقعد : مفعول ثانٍ ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .  
الشاهد فيه : قوله «بقعد» حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد الذي أصله الخبر .

١١٥ — هذا بنحو بيت من الطويل ، ومدره قوله :

\* فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حَقَبَةً لَا تُلَاقِيهَا \*

وهذا البيت من كلمة طويولة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :  
خَالِي مَرَّأِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِفَقْضِي حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمُعَذِّبِ  
اللفظة : «تَنَا» تبع ، والآي : البعد «عنها» الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذي رويناه لك «الحرب» اسم فاعل من التجربة ، ومع الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان ، وستعرف وجهه «حقبة» مدة .  
المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لأتراها نقصت عهدك ، وانخسعت من مودتك ، وأنت خير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : «إِنْ» حرف شرط جازم «تَنَا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، منها «جار» وجبرور منعلق بتناً «حقبة» ظرف زمان منصوب بتناً أيضاً «لا» نافية «تلاقى» تلاقى : فعل مضارع بدل من تَنَا ، وبديل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره ==

وقوله :

— ١١٦ — \* وَلَسَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ \*

= أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به « فإنك » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح في محل نصب « بما » من : حرف جر ، وما : مصدرية « أحدثت » أحدث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمجرى الآتي ، ويجوز أن تكون « ما » اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة « أحدثت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وإن : حرف متعلق بجملة « بالجر » محذوف ، والتقدير : من الذي أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل « بالجر » الباء حرف جر زائد ، والمجرى : خبر إن ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بالجر » حيث زاد الباء الجارة في خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل « المجرى » اسم فاعل . وكأنه قد قال : فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل « المجرى » بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلي ، وهي مع مجرورها تتعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال : فإنك كأن مكان التجربة .

ومنهم من أبى « المجرى » مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلي معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال : فإنك كأن مثل الشخص المجرى لها ولأنفعاها . فاعرف ذلك وتدبره .

— ١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ \*

وقد أنشد أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =



وقوله :

\* ١١٧ — \* أَلَا كَيْتَ ذَا الْعَبْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمٍ \*

معين ، وقد بحثت طويلا فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف ، وأصله هيون - ياء ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت .

الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير : لو فعلت لنتل جزاءه ، مثلاً . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبني للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة النون ، وزايتها في هذا الموضع نادرة .

١١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ \*

وهذا بيت من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي وقومه بني كليب ، ويعيرهم بأنهم يأتون الآن ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كُنَيْيُّ إِذَا جَنَّ كَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَثَانِ بِنَائِمٍ

اللغة : « جن ليله » معناه ستره وأظلم عليه « الأثان » هي أنق الحار ، وجمعها أنن ، مثل سحب وسحب « أقول » فسرّه العيني بقوله « أي ارتفع الكليبي عليها ، أي على الأثان » اه . والذي في اللسان تفسير أقولى بانكش ، و« أقردت » ذلت وخضعت .

وإنما دخلت في خبر « أن » في ( أَوَّلَمَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزَمْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ )<sup>(١)</sup> لما كان « أو لم يروا أن الله » في معنى  
« أو ليس الله » .

\*\*\*

= الإعراب : « بقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
يعود إلى « كليبي » في البيت السابق عليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اقلولي »  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « هو » يعود إلى كليبي أيضا « عليها »  
جار ومجرور متعلق باقلولي ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأنثى ، وجملة اقلولي وفاعله في  
محل جر بإضافة إذا إليها « وأفردت » الواو حرف عطف ، أفرد : فعل ماض ، والتاء  
علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأنثى ،  
والجملة في محل جر معطوفة على جملة اقلولي « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن  
ونصب « ذا » اسم إشارة اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه  
أو نعمت له « اللذيذ » نعت للعيش « بدائم » الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ،  
مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد  
وجملة « ليت » واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « ليت ذا العيش بدائم » حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت  
في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا يلسج متكلم على منوالها .

ونرى هذه العبارة « ألا هل أخو عيش لذ بدائم » وفيها ياء الباء في خبر المبتدأ  
المسبوق بحرف الاستفهام . أما المبتدأ فهو قوله « أخو عيش » وأما خبره فهو قوله « دائم »  
وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام - وهو قوله « هل » - على  
ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي ، ويكفيه قل : ما أخو عيش  
لذيذ بدائم ، قاله شراح التهليل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدلل العلماء على أن معنى الآية  
الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحا به في آية أخرى ، وهي قوله  
تعالى ( أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر ) من الآية ٨١ من سورة يس .

## هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية السكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلامَ كلمة .  
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرب الخبر ،  
وهو ثلاثة : كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ ، وهو  
ثلاثة : عَسَى <sup>(١)</sup> ، وَاخْتَلَقَ ، وَحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو  
كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ .

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات العمل أن « عسى » فعل  
دال على الرجاء ، وذكر في باب إن وأخواتها « عسى » حرفاً من الحروف الثمانية ،  
وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين  
وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في اللغى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ،  
وملخص منذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى  
لعل ، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب  
أن تكون عسى مثلها حرفاً دائماً ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع  
الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن سواها قول صخر بن العود اخضرى  
( وهو شاهد رقم ١٣٢ الآتي في باب إن وأخواتها ) :

فَقَلَّتْ : عَسَاها ، نُرُ كَاسٍ وَعَلَمَها تَشَكَّى فَبَاتِي نَحْوَهَا فَأَعْوَدُها  
ومنه قول الراجز :

تَعُولُ يَسْنِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَنتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ  
ومنه قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٌ تُفَارِغُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ ويصحب الخبر - وهو الذي تحدث عنه في هذا الباب  
وهو باب أفعال المقاربة - وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كناء  
الفاعل في نحو قوله تعالى : ( يهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ) وأما  
جمودها ودالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من الأفعال  
يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك حامد ، لم يخرج ذلك عنه فعلته ، أليست =

وَيَعْمَلَنَّ عَمَلُ « كَانَ » ، إِلَّا أَنْ خَبِرَهُنَّ يَجِبُ كَوْنُهُ جَمْلَةً ، وَشَدَّ حَبِيْثُهُ مَفْرَدًا  
بعد « كَادَ » و « عَسَى » ، كقوله :

١١٨ — \* فَأَبْتُ إِلَى فَنَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيًا \*

== حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهى جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها  
ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذى ذكرناه - من أن « عسى » على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما  
فعل ، وفى الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيديوه ( وانظر كتابتنا على  
شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢ ) .  
وفد ذكر المؤلف « عسى » هنا فى باب أفعال المقاربة على أنها فعل - وذكرها  
فى باب « إن » على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن فى « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة :

الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم  
يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نخبة البصرة ، ورجحه المتأخرون  
والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل  
بها ، وهو قول جمهرة الكوفيين وتعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى الأبيات التى رويناهما لك فى  
مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيديوه شيخ النحاة ، ولا يتسع  
وقتك للاحتجاج بكل رأى ، ونخرج الشواهد على كل مذهب ( وانظر شرح الشاهدين  
١٣٢ و ١٣٣ الآتين فى باب إن وأخواتها ) .

١١٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِيرُ \*

والبيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام  
فى حماسه ، وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدْ جَاءَ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدِيرُ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسمه قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان  
« تصفر » أراد تأسف وتحنن على إفلاتى منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . ==

وقولهم : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا <sup>(١)</sup> » .

= وقصة ذلك أن بني لحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شرأ يشتار عسلا من فوق جبل ، وراهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فالتحقى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب مامعه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .  
الغنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحطة فارقتها وهى تتلف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المنسكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آثبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كم « وهى » الواو واو الحال ، والضمير بعدها مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحمل المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آثبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أنى بخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آثبا » .

(١) هذا مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قويم فى ثار ، فانهار عليهم ، ثم انوا جميعا ، فضر به مثل لسكر ما يخشى منه الشر . ثم ثنات به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبوس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرج سيويى وأبو على أن « أبوسا » خبر عسى ، وذكرنا أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول الهجورة . وحمل ابن الأعرابى « أبوسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبوسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبوسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابى وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يغلب اقتران الفعل المضارع الواقع خبرا للمسمى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل =

وأما (فَطْفِقَ مَسْحًا) <sup>(١)</sup> فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمَسَحُ مَسْحًا .  
 وشرطُ الجملة : أن تكونِ فِعْلِيَّةً ، وَشَذَّ مجيءُ الأسمية بعد « جَعَلَ »  
 فى قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَمَعَتِ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ  
 مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَمَهَا قَرِيبُ

== وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يأتى بأبؤس »  
 ولو قدروه « يأتى أبؤسا » لقلت المحذوفات ، ولعلم غفلوا عن أن « أبؤس » يتعدى إلى  
 للمفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله  
 أن يقدر : عسى الغويز يئأس أبؤساً ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى :  
 (فطفق مسحاً) أى يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .  
 وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخریجات ،  
 فقبل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل :  
 مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .  
 (١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولم  
 ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قُلُوص » بفتح القاف وضم اللام مخففة — الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل »  
 يروى فى مكانه « بنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ،  
 والكور — بضم الكاف — الرحل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو  
 الجماعة من الإبل « مرتعها » المرتع : المكان الذى ترعى النعم فيه .

المعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق  
 الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فهى أبدا ترعى قريباً من الأكوار . وإنما  
 توضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث  
 « قُلُوص » اسم جعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ،  
 و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب ==

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أَحَدُهَا : أن يكون رافعاً لضمير الأسم<sup>(١)</sup> ، فأما قوله :

١٢٠ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ بُثْقَلِي

تَوْنِي . . . . .

الآتي « مرتعها » مرتع : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قلوص بن سهيل مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل . الشاهد فيه : قوله « جعلت قلوص . . . مرتعها قريب » حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية - وهي قوله « مرتعها قريب » - ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعها ، ولكته أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن « جعل » في هذا البيت ليست هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعالة فعلها مضارع ، ولكن جعل في هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله « قلوص » فاعلاً ، وقوله « مرتعها قريب » جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من الفاعل ، والرباط هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة ، وهذا لا يكون البيت مما نحن فيه . ومنهم من يجعل « جعل » فعلاً ناسياً بمعنى صار الذي هو من أخوات كان ، و « قلوص » اسمه . وجملة « مرتعها قريب » في محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا في « جعل » التي معناها الشروع في العمل ، لا في « جعل » بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل في الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلهذا كان مما لا بد منه في استعمالها أن يكون الضمير في خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

١٢٠ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

(٢٠ — أوضح السالك ١)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ  
وهذا البيت من كلام عمرو بن أحرر الباهلي ، وقد ذكره المرزباني في كتابه  
« الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء » ويروى بيت مثله في كلام أبي حية النيمري ،  
وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِي ، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ  
اللفظة : « يثقل » يجهدني ويتعبني ويعيبنى « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض -  
بفتح فسكون - كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح  
السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى التل وهو الذي أخذ منه الشراب  
وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تمهيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء  
المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضحنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام ؛ فعل  
ماض ، وتاء للمتكلم فاعله « يثقل » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به  
ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو  
الظاهر ، ومستعرف ما فيه من الفساد « فَأَنْهَضُ » الفاء حرف عطف ، أنهض ؛ فعل  
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ،  
ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع  
الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير  
مرتضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لا ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ،  
لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء عن هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم  
جعل ، وكان حقه أن يقوله « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له  
هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من  
الخبر أعاده إلى البدل لا إلى البدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يثقلني ، فالتاء اسم =



وقوله :

١٢١ — وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَا عَيْبُهُ

= جعل ، وثوبى بدل منه ، وجلة يثقلنى فى محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذى هو فاعل يثقل عائد إلى ثوبى ، وفى هذه اللوحة الكفاية والمنع . وتام الكلام فى شرحنا على الأعمش .

١٢١ — هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لذى الرمة — غيلان بن عقبة — ومطلع هذه الكلمة قوله :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لَيْسَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقفا ، ووقفها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو فى البيت متعد « ربع » الربع — بفتح الراء وسكون الباء — الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة — أدعوه بالسقيا ، أى : أقول سقالك الله « أبثه » أظهر له من بئى ، والبث — بفتح الباء — الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب — بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة — وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « مما » جار ومجرور متعلق بقوله تكلمنى الآتى « أبثه » أبث : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول المجرورة محلاً بمن ، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : مما أبثه إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفياً فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بئى إياه « تكلمنى » تكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجلة « تكلمنى أحجاره » من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحجاره بدلان من انمى جعل وكاد ، ويجوز فى « عسى » خاصة  
أن ترفع السبى<sup>(١)</sup> ، كقوله :

١٢٢ — \* وَمَاذَا عَسَى الْحِجَاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ \* \*

يروى بنصب « جهده » ورفع .

= فى محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السبى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم . وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه فى الإعراب وفى شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح المرضى أن يجعل « أحجاره » بدلا من الضمير المستتر فى « كاد » العائد إلى الربع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل فى حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسبى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ، وانظر إلى قوله « جهده » فى رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى .

١٢٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَقِيرَ زِيَادٍ \*

وقد نسب العيني هذا البيت لأميرزق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولا هو مروي فى شعره . والصواب — كما قال ياقوت الرومى — أن البيت للبرج التميمى ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبى صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللمعة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

اللمنى : ينكر أن يكون للحجاج يدتناله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز

حدود ولايته .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن «ما» وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر للمبتدأ ، وليس بشيء «عسى» فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره النعذر لامحل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة «يلبغ» فعل مضارع «جهده» جهد : يروى مرفوعاً ومنصوباً ، فعلى الرفع هو فاعل يلبغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضاف إليه ، هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يلبغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يلبغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «جاوزنا» فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زيادته» مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهو فيه : قوله «عسى الحجاج يلبغ جهده» والنسابة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع — في قوله «يلبغ» حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية .  
وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — في قوله «يلبغ جهده» على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف في هذا الموضع العلامة أبو حيان في كتابه «النكت الحسان» حيث ذهب إلى التسمية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع في جميع هذه الأفعال أن تكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه سكر رواية رفع «جهده» في هذا البيت ، ولكن متى ثبت الرواية عن العلماء لأثبت فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور من العلماء . وبها يبطل ما ذهب إليه ، كذا قيل ، ولأبي حيان أن يؤول البيت بمثل ما أورده المحقق به البيهقي ، فيجعل «جهده» بدلاً من ضمير مستتر في «يلبغ» تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فاعرف ذلك وتأمله .

الثانى : أن يكون مضارعاً ، وَشَذَّ في « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضى الله عنهما : « فجعل الرجل إذا لم يَسْتَطِيعَ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »<sup>(١)</sup>.

الثالث : أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حَرَمَى أو اخْلَوَلَقَ ، نحو « حَرَمَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ » و « اخْلَوَلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ »<sup>(٢)</sup> ، وأن يكون

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف - مع ذلك - أنها تنضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم - مع هذا - أن مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام : فجعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد - وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ، أو ينعت به اسم الذات ، أو يحىء حالاً منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ، فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام أحياناً ، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجَرَّدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَلَالًا عَلَى الشَّرُوعِ ، نَحْوُ ( وَطَفَعًا يَخْصِفَانِ ) <sup>(١)</sup> ،  
وَالْغَالِبُ فِي خَيْرِ « عَسَى » وَ « أَوْشَكَ » الْاقْتِرَانُ بِهَا ، نَحْوُ ( عَسَى رَبُّكُمْ  
أَنْ يَرْحَمَكُمْ ) <sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ :

١٢٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَاَوْشَكُوا  
إِذَا قِيلَ هَانُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَمِنَ الْآيَةِ ١٢١ مِنْ سُورَةِ طه .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

١٢٣ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ ثَعَالِبٌ فِي أَمَالِهِ عَنْ ابْنِ

الْأَعْرَابِيِّ . وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَحَدٍ ، وَقَبْلَهُ .

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْقَمَسَ بَكْفَيْكَ قَضَاءَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ  
لِلْمَعْنَى : إِنْ مِنْ طَسَعَ النَّاسُ أَنْهُمْ لَوْ مَسَلُوا أَنْ يَعْطُوا لَهُ شَيْءٌ وَأَهْوَنُهَا خَطَرًا  
وَأَقْلَبُهَا قِيَمَةً لَمَّا أُجَابُوا ، بَلْ إِنَّهُمْ لَيَمْنَعُونَ وَيَمْلُونَ السُّؤَالَ .

الْإِعْرَابُ : « وَلَوْ » شَرْطِيَّةٌ عَيْرُ جَازِمَةٍ « سئل » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فِعْلُ  
الشَّرْطِ « النَّاسُ » نَائِبُ فَاعِلٍ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « الثَّرَابُ » مَفْعُولُ ثَانٍ « لَاَوْشَكُوا »  
الْإِلَامُ وَاقِعَةٌ فِي حَوَابِ « لَوْ » وَأَوْشَكَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ اسْمُهُ « إِذَا »  
ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الرَّمَانِ « قِيلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « هَانُوا » فِعْلٌ أَمْرٌ  
وَفَاعِلُهُ ، وَجَمَلَتُهُمَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبُ فَاعِلٍ لِقِيلَ . وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ  
جَرٍّ بِإِضَافَةٍ « إِذَا » إِلَيْهَا ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَجَمَلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ لَامَحَلِّ  
لَهَا مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَوْشَكَ مَعَ مَرْفُوعِهَا وَخَبَرِهَا « أَنْ » مُصَدَّرِيَّةٌ « يَمْلُوا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ  
مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، وَالْجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرُ أَوْشَكَ « وَيَمْنَعُوا »  
مَعْطُوفٌ عَلَى أَوْشَكُوا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : يَسْتَشْهِدُ السَّعَادَةُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ عَلَى أَمْرٍ :

الْأَوَّلُ : فِي قَوْلِهِ لَاَوْشَكُوا حَيْثُ زُيِّدَ « أَوْشَكَ » بِصِيغَةِ الْمَادِيِّ ، وَهِيَ يَرُدُّ عَلَى الْأَصْحَمِيِّ  
وَأَبِي عَلَى الَّذِينَ أَنْكَرُوا اسْتِعْمَالَ « أَوْشَكَ » وَرَعِمَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ إِلَّا  
« بَوْشَكَ » الْمَضَارِعَ ، وَسَيَأْتِي لِلْمُتَّارِحِ ذِكْرُ هَذَا ، وَسَيُفَرِّدُ أَنَّ الْمَضَارِعَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا . =

والتجرُّدُ قليلٌ، كقوله :

١٢٤ — عَسَى السَّكْرَبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أو شك » جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشُّبَّيْقِيَّ وَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلجة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ السَّكْرِيَّةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنِي بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لهذبة بن خشرم العذري ، من قصيدة

قالها وهو في الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي القالي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَالَكَ الْمَشِيبُ؟

يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فَوَادِي إِذَا ذَهَبَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْيُ »

البعد « السَّكْرَبُ » الهم والغم « أمسبت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عدى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « السَّكْرَبُ » اسم « عسى » مرفوع

بالضمة الظاهرة « الذي » اسم موصول صفة للسَّكْرَبِ « أمسيت » أمسى : فعل ماض

ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من

أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل منازع ناقص ، واسمه ضمير مستتر

فيه « وراءه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء

مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في =

وقوله :

١٢٥ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

= عمل نصب خبر يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في عمل نصب خبر « عسى » ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و « وراءه » متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبياً وهو مجتمع بالإجماع .  
الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مُمْتَهَرٍ جَوْنِ الرَّبِّ بَابِ سَكُوبٍ  
وقول الآخر :فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَنْجَا ، وَلَكِنْ عَسَى يَنْفُتُّ بِي حَقِّ لَيْثٍ  
وقول أعرابي ، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَبَرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلَّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِجَارُهَا  
( محلقة : حلقت شعرها في أعمال الحج . أوحيت ترمى جوارها : أي في مكان رمى الجمار )  
١٢٥ — هذا بيت من المسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سييويه ( ج ١ ص ٢٧٩ ) .

اللغة : « منيته » النية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائنه في بعض غفلاته .  
الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه =

وكاد وكرب بالعكس ، فمن الغالب قوله تعالى : ( وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ )<sup>(٢٧)</sup> ،  
وقول الشاعر :

— ١٢٦ — \* كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ \*

= « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي للغاية مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر « يوشك » .  
الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أنى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا دليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الخفيف ، ويجزه ، ذ .

\* حِينَ قَاتَ الْوُشَاةُ : هَذَا غَضُوبُ \*

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للسكاجبة اليربوعي  
أحد فرسان بني تميم وشعرأهم المحيدين .

اللفظ : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع . ، وهر النمام السامعي  
بالإفساد والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال » . وهو اللاتم في  
الحبة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر والمؤنث كصبور .  
المعنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حيث  
أبلغني الوشاة الذين يسعون بالفساد بيني وبين من أحبا أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار  
والجور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف  
وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين »  
منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة »  
فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة « تبدأ » متعلق في محل نصب مقول  
القول . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أنى بخبر « كرب » جملة فعلية ، وكان فاعله  
فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » .



ومن القليل قوله :

١٢٧ — \* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ \* \*

١٢٧ — هذا صدر بيت من الحُفَيف ، وعجزة قوله :

\* إِذْ غَدَا حَشَوَ رَبِطَةً وَبُرُودٍ \*

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كلمة لمحمد بن منذر ، ولى بنى سببر بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك للهدى العباسي ومدحه ، ومات في أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي . وكان ابن منذر يهواه ، وكان هو يحب ابن منذر ويشغف به ويعينه على ديناه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَأَقِي الْحِمَامِ فُؤُودٍ مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ خُلُودٍ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنْ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُؤْفَى هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّفْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى في مكانه « تفيض » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاضت نفسه ؛ إلا الأصمعي فأبى أن تقول إلا « فاض فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعي أسد ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا وَتَحْشَى حِمَامًا فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَوَيْدٍ

وقوله « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة — الملاة إذا كانت قطعة واحدة ،

وأراد بها الألفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه

« أ » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور

متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماض من الزمان متعلق بقوله =

وقوله :

١٢٨ — \* وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَأُهَا أَنْ تَقَطَّعًا \*  
ولم يذكر سيديويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن .

\*\*\*

= « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثي « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وروود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .  
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَغْنُووا الشُّبُوفَ عَنِ انْسِلَاقِ  
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ غَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ ضَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا  
ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه : « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلا في الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو في ذلك تابع لسيديويه .

١٢٨ — هذا ينجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

\* سَقَاماً ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا \*

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسدي ، من كلمة نهيجيها إبراهيم بن إسماعيل ابن المغيرة إلى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسياط — وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلْفَدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْتَمِ بِإِنْ تَبَرَّدَتْ عَا  
تَفَانِدَ بُؤْسِ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ اخْمَرَاءَ =

== اللغة : « بأن تترعرا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . ويروى تترعرا براءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم في الكرم عرق ثابت ، فهم لا يتحركون للبذل ولا تمش نفوسهم للمعروف « نقائذ » جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجالا » - بفتح فسكون - الدلو مادام فيها الماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير ، ولا يقال حيلثد سجال ، والغرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة - وكذلك الذنوب - بفتح الذال المعجمة - مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأنايته فلا يجدون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتفى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، وينسب بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجالا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والهاء لتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التائين ، وأصله تتقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والماعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أعناق ، والجملة فى محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب جان الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعاً منصوباً ،

فصل : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو ( يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ )<sup>(١)</sup> ، و « أوشك » كقوله :

\* يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ \*<sup>(٢)</sup>

وهو أكثر استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب ، و طَفِقَ يَطْفِقُ كعلم يعلم ، و « جَعَلَ » حكى الكسائي « إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ حَجَّهٌ » .

\*\*\*

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ - \* وَإِنِّي ، يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاثِدٌ \*

= وهو قليل ، حتى إن سيويوه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن ربيعة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بِيَهْسًا مَثْبُورَا

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا ( وهو الشاهد رقم ١٢٥ ) ، ومحل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل المضارع من « أوشك » واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه . وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد (١٢٣) .

١٢٩ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أُمُوتُ أُمِّي يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاثِدٌ

وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ  
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — \* أَبْنَىٰ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِي \* \*

= فَإِنْ تَرَكْتَ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي

وَتَشْرَى إِذَا مَا حُمِّحَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللفظة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستعاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلج « حُمِّحَتْهَا » حركتها « المراود » جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالراء والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسي » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أي حزينا « يوم » مضاف منصوب ، عن الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ، ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « بقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أوفن بقينا » « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذي » جار ويجرزر متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره . والجملة لا محل لها صلة الموصول . والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسم ضمير مستتر به جوازا . وتقدر الكلام : الذي أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهجرة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل انشأ اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وال : إن الصواب أنه « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذي سببه فيما يلي العلامة المؤلف .

١٣٠ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ \*

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي ، أحد بني حنظلة ، وبعبارة قوله :

أَوْصِيكَ إِبْصَاءَ أُمْرِي لَكَ نَاصِحٌ طَبِينٌ رَيْبُ الدَّهْرِ غَيْرُ مُعَقَّلٍ  
اللغة : « أبني » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بديو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أضيف إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، حذففت الثانية منهن التي هي لام الكامة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء المتكلم لأنها كلة برأسها ، ويروى في مكان هذه الكلمة « أجيبيل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة - بضم الراء المهملة - وهي الحصلة من خصال الكرم ، ويروى في مكانه « إلى العظام » والعظام : جمع عظيمة « فاعجل » لاتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعي سريعا . ويروى في مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون - وهو الحاذق البصير بالأمر الخبير بواقفها ، ويروى في مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو بمعناه « ريب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبني » الممزة للنداء ، بني : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أبالك » أبا : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة في جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لامحل لها من الإعراف جواب إذا .

و «أَوْشَكَ» كقوله :

١٣١ — \* فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا \* \*

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير للمستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب ( هو ) في يومه يموت » وقد أنكر جمهرة العلماء - وتبعهم المصنف - هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، ودكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَتَمْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي \* \*

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه .

اللمة : «العوادي» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحداها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستحول دونها الموانع ، وتصرف عن لقاءها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى . فعل مضارع منصوب بأن للمصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير القائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع = ( ٢١ - أوضح المسالك ١ )

والصوابُ أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - من المكابدة والقعل ، وهو اسمٌ غيرٌ<sup>(١)</sup> جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب<sup>(٢)</sup> في شرح ديوان كثير .

وأن كاربا في البيت الثاني اسمٌ فاعلٌ كَرَبَ القامة في نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرُبَ ، وبهذا جزم الجوهري .

\*\*\*

واستعمل مصدرٌ لائنين ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوقًا

بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادى » فاعل تعدو .

الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما يعمل فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها .

وفي هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترب بأن المصدرية كما يقترب بها أصله .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لما ذكره المصنف ولما ذكرنا قول أبي سهم الهذلي :  
فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا  
الشاهد فيه : قوله « فموشكة » وهو اسم الفاعل المؤنث من أوشك ، واسم قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذي وقع خبرا له اقترن بأن كما يقترب بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل .  
(٢) في عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشيء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .



عمن قال طَفِقَ بالفتح ، وطَفِقًا ممن قال طَفِقَ بالكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْدًا  
وَمَكَادًا وَمَكَادَةً .

\*\*\*

فصل : وتختص « عسى » و « اخلوق » و « أوشك » بجواز إسنادِهِنَّ  
إلى « أَنْ يُفْعَلَ » مُسْتَعْنَى به عن الخبر ، نحو ( وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا  
شَيْئًا )<sup>(١)</sup> ، وينبنى على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخر عنها  
« أَنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جاز تقديرُها خالية من ضمير  
ذلك الاسم ، فتكون مُسْنَدَةً إلى « أَنْ » والفعلِ مُسْتَعْنَى بهما عن الخبر ، وجاز  
تقديرُها مسندة إلى الضمير ، وتكون « أَنْ » والفعلُ في موضع نصب على الخبر .

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على تقدير  
الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا »  
و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » ،  
وتقول على تقدير ائْتَلَوْا من الضمير « عسى » في الجمع ، وهو الأَفْصَحُ ، قال الله  
تعالى : ( لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ  
مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ )<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أنه إذا ولى إحداهن « أَنْ » والفعلُ وتأخرَ عنهما اسم هو المُسْنَدُ  
إليه في المعنى ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً  
من الضمير ؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الأسم ، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعلِ  
مستعْنَى بهما عن الخبر ، وأن يُقَدَّرَ<sup>(٣)</sup> مَحْمَلًا لضمير ذلك الأسم ، فيكون الأسم

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٣) أى الفعل المنصوب بأن المصدرية .

مرفوعاً بعسى ، وتكون « أن » والفعلُ في موضع نصب على الخبرية ، ومنعَ الشلوتينُ هذا الوجهَ لضعف هذه الأفعال عن توسطِ الخبر ، وأجازه المبرد والسَّيرافي والفارسي .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتنثية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » بالتأنيث لا غير<sup>(١)</sup> ، وعلى الوجه الآخر تُوحَّدُ « يقوم » وتؤنث « تطلع » أو تُدَكَّرُ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

مسألة — يجوز كسر سين « عَسَى » خلافاً لأبي عبيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي ، بل يقتيد بأن تُسندَ إلى التاء أو الدون أو نا ، نحو ( هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ )<sup>(٣)</sup> ( فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ )<sup>(٤)</sup> ، قراها نافع بالكسر ، وغيره بالفتح ، وهو المختار .

\*\*\*

(١) لأن « تطلع » حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس والشمس مجازي التأنيث . وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وجب تأنيثه .  
(٢) إنما وجب أن توحَّد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تنثية ولا علامة جمع ، وإنما جاز في « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد ( القتال ) .

## هذا باب الأخرُفِ الثَّمانيةِ

الداخلة على المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتهم غير مرة أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يخص ما يختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأحرف عما هو الأصل الثابت المتقرر ؟

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحرف للفعل ، فاقضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل بعمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأحرف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأحرف الفعل شها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا يحيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبذبة على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إني ، وأنى ، وليتى ، ولعلنى ، وكأننى ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به ياء للتكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكدت ، وكأن يدل على معنى شئت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من اليمين مرفوعاً والثاني منصوباً كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوباً وكان الثاني وهو خبرها مرفوعاً .

فالجواب أنه لما قوى شها بالفعل ، ولم تكن أفعالا في الحقيقة ، خافوا إذا هم جاءوا بعمولها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب ، والتزموا ذلك التزاماً لم يخالفوه ، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفاً وإنما أفعال ، فعكسوا ترتيب العمولين ، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

فمنصب المبتدأ ويسمى أسماها ، وترفع خبره ويسمى خبرها<sup>(١)</sup> .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفى فى الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفى لو لم يكن فى العربية أفعال جامدة لا تصرف ، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وجذا ، فأما وفى العربية أفعال لا تصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفى فى إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ما ذكرنا .  
(١) وهنا أمران يجب أن تكتبه لها .

( الأول ) أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعجبية كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أى الوقوع فى صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » فى قول الأخطل التغلي :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، وانتمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، والمبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن يجعل اسم الشرط اسما لأن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب السكسائي الذى يميز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل على هذا « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها . وهو مبنى على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليبا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى : ( إنهم ساء ما كانوا يعملون ) وقوله سبعانه : ( إن الله نعم يعظكم به ) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْمَهُمْ عَنْ آيِلِكُمْ نَأْمًا =

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول في شأنهم لانحسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليهم - إلخ ، وكذلك الباقي .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيها إذا خففت نحو قوله تعالى : ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ) وقوله جل شأنه : ( والخامسة أن غضب الله عليها ) .

والأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر ( ويلسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه ) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَمَّتْ ، وَلَتَسْكُنَ  
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وبقول محمد بن ذؤيب العامي اللقيمي الراجز :  
كَأَنَّ أَذْنِيَّ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا  
وبقول الآخر :

\* يَا كَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِمَا \*

وبقول الشاعر ، ويلسب إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئَا أَتَانَا رَسُولُ—وَلَهُ

سِ—وَالِكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُسْكُتُهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وَلَمَّا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزم بن بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .

فالأول والثاني « إن » و « أن » وهما لتوكيد النسبة وَتَفِي الشكُّ عنها والإنكارِ لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شُجَاعٌ » لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثاني نحو « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ » <sup>(١)</sup> .  
والرابع « كَأَنَّ » وهو للنشبيه المؤكد <sup>(٢)</sup> ، لأنه مركب من الكاف وأن .  
والخامس « كَأَيْتَ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ <sup>(٣)</sup> نحو « كَأَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرجاء « كَأَيْتَ لِي مَالًا فَأُحْجِجَ مِنْهُ » .

= وجمهرة النحاة لا يسمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسدا ، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفي هذه الشواهد تخریجات أخرى غير ما ذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسي :

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم السكوفيت أن

« كأن » كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَسْكَةٍ مُقَشَّعًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات

أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب ، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي .

(٣) الفرق بين مالا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا في مجرى

العادة كرجوع الشباب لن طعن في السن ، والثاني يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه

نادر الوقوع ، ومن ذلك تلهم أن « ليت » لاندخل على جملة يكون مضمونها واجب

الوقوع ، فلا تقول « ليت غدا يجيء » .

والسادس « لَعَلَّ » وهو للتوقع ، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجى في المحبوب نحو ( لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا )<sup>(١)</sup> ، أو الإشفاق في المكروه نحو ( فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ )<sup>(٢)</sup> ، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى » ومنه ( لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ )<sup>(٣)</sup> ، قال الكوفيون : وللاستغنام نحو ( وَمَا يُذَرِّبُكَ لَعَلَّهُ يَزْهِكِي )<sup>(٤)</sup> ، وَعُقِيلَ تَجِيزُ جرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة<sup>(٥)</sup> .

والسابع « عَسَى » في لغة ، وهي بمعنى لعل ، وشرطُ انبيهِ أن يكون ضميراً ، كقوله :

— ١٣٢ — \* فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا \*

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتي شرح ذلك في باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد

رقم ٢٨٨ .

١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* تَشَكَّى فَأَتَيْتِ نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا \*

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي .

اللغة : « تشكى » أصله تشكى - بتاءين - فحذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير في فصيح كلام العرب ، وفي التنزيل العزيز ( فَأَنْذَرْتَكُمْ نَاراً تَلْظَى ) ومعنى « تشكى » يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول : عاد فلان فلانا يعود عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه ، ليكون ذلك وسيلة يراها بسببها ، وهي أمنية سخيصة

=

وقوله :

\* أَقُولُ كَمَا : كَعَلَى أَوْ عَسَانِي \* — ١٣٣

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعليها » الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فأتى » الفاء عاطفة ، آتى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتى ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فأعودها » الفاء حرف عطف ، أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها مابعدة على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فت نصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأى سيوبه رحمه الله فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يجيء حرفا دالا على الترجى فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبیت الشاهد يدل على صحة هذا المذهب ، ويلزمه أن يكون لفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي ، وزعما أن « عسى » تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكر أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموي ، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريبا في مستهل باب أفعال المقاربة ( في ص ٣٠١ من هذا الجزء ) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي ، وصدره قوله :

\* وَلِي نَفْسٌ تُدَازِعُنِي إِذَا مَا \* =



. . . . .

= وقدروى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بنامه :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : تَلْعَلِي أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيويه ( ٣٨٨/١ ) ورواه على ما ذكرناه أخيراً ، وتبعه في ذلك الأعلام .  
اللغة : « تنازعني » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال « لعل » أراد لعل أتورط في الملاذ الرديئة ، أو لعل أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعني » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إذا » ظرف متعلق بتنازع ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعل » حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعل أتورط في منال الشرور ، مثلاً ، والجملة في محل نصب مفعول القول « أو » حرف عطف « عساني » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلا أنه يقترب بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله « عساني » فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عساني أن أرجع إليها » أو « عساني أن أنال ما أشتى » ، مثلاً .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إنني ولعلني وليتني ، ولو كان الضمير خبراً لعسى ، وكان عسى فعلاً - كما يقول للبرد والفارسي - لكان الشاغل قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي .

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي ، ونقله عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفَعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّراج في إطلاق القول بحرفيته .

والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي .

ولا يتقدم خبرُ مطلقاً<sup>(١)</sup> ، ولا يتوسطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »<sup>(٢)</sup> ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو ( إنَّ لَدَيْنَا

(١) قد عرفت - بما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب - السر الذي من أجله نحاشي العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسمائها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأهم التزاموا ذلك التزاما لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا حالة واحدة ، وهي أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام .

(٢) السر في امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تابليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، فلات شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاها اسم مرفوع نحو « عسى أن يلقاك الخير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون « أن » المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة ، والثاني : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففي الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهيمنة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

نَسْكَالًا<sup>(١)</sup> ، (إِنْ فِي ذَلِكَ مَعْبَرَةٌ)<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : تتمين « إن » المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدداً ومسداً معمولياً ، و « أن » المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوز أن إن صح الاعتباران<sup>(٣)</sup> .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى ( لا فيها غول ولا هم عنها يزفون ) ونحو قولك « لا في الدار زيد ولا في المسجد » وأما « لا » التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إن » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك في موضعين ، الأول : أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إن في الدار مالكمها » إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، والموضع الثاني : أن يقترن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى ( إن في ذلك لعبرة ) وقوله جلّت كلمته ( وإن لك لأجراً غير ممنون ) . وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه ( وإنك لعلی خلق عظیم ) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، وجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أن » المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد ، بخلاف « إن » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً ، ومن أجل هذا وجب في أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول : أن المصدر المنسبك من « أن » المفتوحة ومعمولها هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها ، وهو مصدر كان مضافاً إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر السكون ، إذا كان جامداً ، =

فالأول في عشرة ، وهي :

( ١ ) أن تقع في الابتداء نحو ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ )<sup>(١)</sup> ، ومنه ( أَلَا<sup>(٢)</sup> ) « إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون »<sup>(٣)</sup> .

== فنحو « يسرني أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرني اجتهادك ، ونحو « يسرني أنك أسد » يكون التقدير : يسرني كونك أسدا . والأمر الثاني : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة « أن » تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالأفعال ونائبه والبتداء والمجرور بالحرف والمضاف إليه - إذا لم يكن المضاف مضافا اختص بالإضافة إلى الجمل - كل هذه لا تكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبدل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذي يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سيذكرها المؤلف إلى ما توضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

( ١ ) من الآية ١ من سورة القدر

( ٢ ) من الآية ٦٢ من سورة يونس

( ٣ ) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » في أول الكلام لا يسبقها شيء كآية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكيا ، وذلك إذا وقعت « إن » في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل « ألا » الاستفاحية كآية الثانية ، وإنما وجب الكسر ههنا ليكون الكلام مفيدا ، إذ لو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر .

- (٢) أو تالية لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدٌ جَالِسٌ » .  
 (٣) أو لإذ ، كـ « جِئْتُكَ إِذْ إِنْ زَيْدٌ أَمِيرٌ »<sup>(١)</sup> .  
 (٤) أو لموصول ، نحو ( مَا إِنْ مَفَاتِيحُهُ كَتَنُوهُ )<sup>(٢)</sup> ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصَّلَةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ »<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ حِرَاءَ مَكَانَهُ »<sup>(٤)</sup> إذ التقدير ما كَبِتَ ذلك ، فليست في التقدير تالية للموصول .

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الطرفين لا يضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن « حيث » مضافة إلى المفرد ، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال موصولة لا تكون إلا جملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعمولها صلة ، بل هي مع معمولها مبتداً مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتداً والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معمولها في موضع مبتداً ، والمبتداً لا يكون إلا مفرداً .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معمولها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرفع لهذا الفاعل محذوف لعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل هذا ما أن في السماء نجماً » والتقدير : ما ثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، يعنون لا أفعله أبداً ، لأن حراء لا يتحلل من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم ) أي لو ثبت صبرهم - إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الحرفي - وهو « ما » ههنا - لا تكون صلتة إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجح من مذاهب النحاة .

- (٥) أو جواباً لقسم نحو (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) <sup>(١)</sup> .  
 (٦) أو محكية بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) <sup>(٢)</sup> .  
 (٧) أو حالاً <sup>(٣)</sup> نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا  
 مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) <sup>(٤)</sup> .  
 (٨) أو صفة نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ » .  
 (٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ  
 إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) <sup>(٥)</sup> .  
 (١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ <sup>(٦)</sup> نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ  
 يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

- (١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان  
 (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم  
 (٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن  
 الأصل في الحال أن يكون مفرداً ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون  
 أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟  
 فالجواب عن ذلك أن نذكرك بأن المصدر الملسبك من أن ومعمولها هو مصدر  
 خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى  
 المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل  
 الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة .  
 (٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال  
 (٥) من الآية ١ من سورة المنافقين  
 (٦) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً ، لأن المصدر  
 لا يقع خبراً عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في  
 ص ٣١٠) ، ولما كان لا يحوج إلى التأويل أولى التزوا في هذا الموضع جعل الخبر جملة .  
 (٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثاني في تسعة ، وهي :

- (١) أن تقع فاعلة نحو (أَوْ لَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) <sup>(١)</sup>.
- (٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكَكُمْ) <sup>(٢)</sup>.
- (٣) أو نائبة عن الفاعل نحو (قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ) <sup>(٣)</sup>.
- (٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ) <sup>(٤)</sup> (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ) <sup>(٥)</sup>.
- (٥) أو خبراً عن اسم معني غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو « اَعْتَقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اَعْتَقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ ».
- (٦) أو مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ) <sup>(٦)</sup>.
- (٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) <sup>(٧)</sup>.
- (٨) أو معطوفة على شيء من ذلك نحو (أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنتَ فَضَلْتُمْ) <sup>(٨)</sup>.
- (٩) أو مُبَدَّلة من شيء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) <sup>(٩)</sup>.

\*\*\*

- 
- |  |                                 |
|--|---------------------------------|
| (١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أو لم يكفهم إزالنا | (٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام |
| (٣) من ١ من سورة الجن  | (٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت    |
| (٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات                                 | (٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج    |
| (٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات                                 | (٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة  |
| (٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال                                   |                                 |
- ( ٢٢ — أَوْضَحَ الْمَالِكُ ١ )

والثالث في تسعة :

(١) أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) <sup>(١)</sup> ، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم ، والفتح على معنى فالفقران والرحمة : أى حاصلان ، أو فالحاصل الفقران والرحمة <sup>(٢)</sup> .

كما قال الله تعالى : ( وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوْسَّلْ ) <sup>(٣)</sup> ، أى فهو يتوسل .

(٢) الثانى : أن تقع بعد « إذا » الفجائية ، كقوله :

— ١٣٤ — \* إِذَا أَنتَ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ \*

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة « إن » الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم فى الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن فى هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز فى هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثانى أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالفقران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا لمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الفقران والرحمة ، أو فالحاصل له الفقران والرحمة ، وعلى الوجهين الثانى والثالث يلزمك فتح همزة أن ، وبما يدل على صحة الوجهين الثانى والثالث أنه قد ورد فى أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

— ١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :



= \* وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا \*

وهذا البيت من شواهد سيوييه التي لم ينسبوها ، وقال سيوييه قبل أن ينشده ( ٤٣٢/١ ) : « وصحت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .  
اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الخلق ، ويقال : هي عظم نأى تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والدلة ، وذلك لأن القفا موضع الصنع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل ، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيِّداً » مفعول ثانٍ لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » لجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبره ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز في حمز - « إن » الوجهان : الفتح ، والكسر .

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لنتم بهما جملة على الراجع عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .  
وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها .

=

فَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا الْعِبُودِيَّةُ ،  
أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو ( إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ؛ إِنَّهُ  
هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ )<sup>(١)</sup> ، قرأ نافعٌ والسكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة ،  
والباقون بالكسر على أنه تعليل<sup>(٢)</sup> مستأنف ، ومثله ( صَلِّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ  
سَكَنٌ لَهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، ومثله « نَبِيِّكَ ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلٍ قسمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ — أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= قال سيويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، وإنما  
جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت  
به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت  
إن في هذا الموضع - جاز » ا هـ .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع  
الابتداء والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ  
والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير :  
فإذا العبودية شأنه » ا هـ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة كان المصدر للنسب منها  
ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المجرور  
بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا رحيما ، وإذا كسرت الهمزة  
كانت جملة جىء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول  
لأجله ، ويكون كذلك بالجر ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

١٣٥ — هذا بيت من الرجز ، وقبله قوله :

=

. . . . .

= لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصَى مِثْلَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمُقْلِيَّ

والبيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج ، وقال ابن بري في شأنهما : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :

اللغة : « القصى » البعيد النائي « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذارجل قاذورة ، وهذارجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأبى واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليأبى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وباء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدنين » حذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ما كنان حذفت باء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التثنية ، وهى كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وهو مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثانٍ للقصى « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « ربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيانم « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالكسرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على »<sup>(١)</sup> ولو أضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللامُ تعين الكسرُ إجماعاً نحو « والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »<sup>(٢)</sup> .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي ، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لاجل لها من الإعراب جواب القسم . وإيضاح هذا أن الجارى على السنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد شيئين ، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعمولها فى هذا الموضع جاز لك أن تقدرها مع معمولها جواب القسم وحينئذ يتحتم كسر همزة إن لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معمولها المحلوف عليه ، وحينئذ تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير الكلام على هذا الوجه .

(١) بما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النحاة المواضع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازها مع اتحاد التقدير ، والقاعدة العامة فى هذه المسألة ما قررناه لك فى أول هذا البحث ، وهو : أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة فى هذا الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : ( ويحلفون بالله إنهم لمنكم ) وقوله جل شأنه : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ) والثانية : أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : ( والعصر إن الإنسان لئى خسر ) ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين ، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تترن اللام بخبر =

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ وَخُبْرًا عنها بقولٍ والقائلُ واحدٌ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ولو انتفى القولُ الأولُ فُتِحَتْ ، نحو « عَلَيَّ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ولو انتفى القولُ الثاني أو اختلف القائل كُسِرَتْ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِن زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو (إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَطْمَأْنِئُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) <sup>(١)</sup> قرأ نافعٌ وأبو بكرٌ بالكسر : إما على الاستثناف ، أو بالعطف على جملة إن الأولى ، والباقيون بالفتح بالعطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَمَنَّهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ » والفتح بالجارية وإعاطفة ، نحو « عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

= إن ، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : ( حَمِ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِمَّا أَنْزَلْنَاهُ ) وفي هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » اهـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجوز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(١) من الآية ١١٨ من سورة طه .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أما » نحو « أما إنك فاضلٌ » فالكسرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة ألّا ، والفتحُ على أنها بمعنى أحقًا .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لا جرّم » والغالبُ الفتحُ ، نحو ( لا جرّم أن الله يعلم )<sup>(١)</sup> ، فالفتحُ عند سيديويه على أن « جرّم » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وصيّلتها فاعلٌ : أى وجبَ أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لا جرّم » بمنزلة لا رجل ، ومعناها لا بُدَّ ، ومن بعدهما مُقدّرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : « لا جرّم لا تيدّك » .

\*\*\*

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا ، ومُثبِتًا ، وغير ماضٍ ، نحو ( إن ربّي لسميعُ الدعاء )<sup>(٢)</sup> ، ( وإن ربك ليعلم )<sup>(٣)</sup> ، ( وإنك لعلّى خلقٍ )<sup>(٤)</sup> ( وإنا لنحنُ نُحيي ونُميتُ )<sup>(٥)</sup> بخلاف ( إن لدينا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرًا ومثاله ( إن ربّي لسميعُ الدعاء ) والثاني أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثاله ( وإن ربك ليعلم ) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله ( وإنك لعلّى خلقٍ عظيم ) والرابع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا لعندك » ويجب أن تقدّر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولا يجوز لك أن تقدّر المتعلق استقرا ، لأنه فعل =

أَنكَالًا) <sup>(١)</sup> ونحو (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) <sup>(٢)</sup>، وَشَذَّ قوله :

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه ، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله ( وإنا لنحن نحي ونميت ) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزئين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضی دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما ما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٤٤ من سورة يونس

١٣٦ - هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللغة : « إن » إذا جرئت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركها » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركها » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن .

وبخلاف نحو (إنَّ اللهَ اصْطَفَى) <sup>(١)</sup> ، وأجاز الأخفش والقراء - وتبعهما ابن مالك - « إنَّ زَيْدًا لَيُعَمَّ الرَّجُلُ » و « لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » لأن الفعل الجامد كالاسم <sup>(٢)</sup> ، وأجاز الجمهور « إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » لشبه الماضي المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال ، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيع ، وأما نحو « إنَّ زَيْدًا لَقَامَ » ففي الغرّة أن البصري والكوفي على منعها إن قُدِّرَت للابتداء ، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ .

الثاني : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تَقَدُّمِهِ على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحاً للام ، نحو « إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا »

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالسكسر لدخول اللام في الخبر » اه . وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعاً للقراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ما هو كلام ابن هشام - وهو الذي يجرى عليه كلام كثير من النحويين - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفي ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد .

(١) من الآية ٣٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لا دلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .



ضَارِبٌ»<sup>(١)</sup>، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و «إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و «إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أَنْ يتأخر عن الخبر ، نحو ( إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً )<sup>(٢)</sup> ، أو عن معموله ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا» .  
الرابع : الفصل ، وذلك بلا شرط ، نحو ( إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ )<sup>(٣)</sup> إذا لم يُعَرَّبْ « هو » مبتدأ .

\*\*\*

فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفيها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل ، نحو ( قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ )<sup>(٤)</sup> ، و ( كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ )<sup>(٥)</sup> ، بخلاف قوله :

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كمثل المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى ( إن ربهم بهم يومئذ خبير ) وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائي والنراء أن العرب يقولون « إني لبعمد الله لصالح » وقد أجاز المبرد ذلك ، ومنعه الزجاج ، تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها - في هاتين الحالتين - لا تدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

## ١٣٧ — \* وَلَئِكَنتُمْ يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ \* \*

١٣٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ \*

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودى ، وبحث ديوان الأفوه الأودى فلم أجده فيه ، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالي ( ١ / ٩٩ ط دار الكتب ) وأنشده ياقوت في معجم البلدان ( ٧٧ / ٤ مصر ) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان يقولها في دمشق .

اللمعة : « قاليَا » اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقولوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .  
 للمعنى : يقسم أنهم لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التعرض منه ، ولا منفر لأحد من وقوعه ،  
 الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفي « فارقتكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « قاليَا » حال من تاء التثنية « لكم » جار ومجرور متعلق بقول « ولكم » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فسوف » الفاء زائدة في خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : في قوله « ولكم » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن في « ما » وهي اسمها على ما قرئناه في الإعراب . وقدسها المؤلف في كتابه « قطر الندى » فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزال اختصاص =

إلا « كَيْتَ » فتبقى على اختصاصها<sup>(١)</sup> ، ويجوز إحصائها وإعمالها<sup>(٢)</sup> ،  
وقد رُوِيَ بهما قوله :

١٣٨ — \* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا \* \*

لكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأثمنوني ، ونهنا على خطئهما في شرحنا  
على الكتابين .

الثاني في قوله « فسوف يكون » حيث زيدت الفاء في خبر لكن كما ذكرناه في  
الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، وفي خبر « إن » للمكسورة  
وخبر « أن » للمفتوحة وخبر « لكن » ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ،  
ومنع الأخفش اقتران خبر « لكن » بالفاء الزائدة ، وهو محجوج بهذا الشاهد ،  
فاعرف ذلك .

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، فإنهما أجازا في « ليت »  
إذا اقترنت بها « ما » أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتما قام زيد »  
(٢) وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِلَى حَمَامَتَيْنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ \*

وهذا البيت من كلة للنايعة الديباني يعتبرها بعض العلماء في عداد المعلقات ،  
اللغة : « ليتما هذا الحمام » قال الخطيب التبريزي : « يروى الحمام بالرفع والنصب ،  
وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون ما كافة للبت عن  
العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق » اه كلامه .  
وم يظهر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت « قد » اسم فعل بمعنى يكله  
أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكي النايعة عن امرأة أنها رأت سرباً من الحمام يطير فتحت أن يكون لها  
مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفهاها وأغناها .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هي « ألا » حرف استفتاح « ليتما » ليت : حرف تمن ، وما : زائدة =

= أو كافة على ما ستعرف « هذا » اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم لیت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعاً ، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم لیت ويكون الحمام منصوباً ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر المبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حمامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم لیت ، أو حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ ، وحمامة مضاف ونا مضاف إليه « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الداء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتا هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام » وبنصبه ، ووجه الروایتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال لیت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إعمال لیت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب اسم مع بقاء اختصاصها بالجلل الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن « ما » غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكلفها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء في ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق « ما » بليت ، فإنه لا يعتبر « ما » المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لیت ، وفي هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب « هذا » خبراً لمبتدأ محذوف ، و « الحمام » بدل منه أو نعت ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : لیت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى ، وتد ذكر هذا الوجه =

وَنَذَرَ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا ، وهل يمتنع قياسُ ذلك في البواق مطلقاً ؟ أو يَسُوعُ مطلقاً ؟ أو في لعل فقط ؟ أو فيها وفي كأن ؟ أقوال<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب : قبل مجيء الخبر ، وبعده ، كقوله :

١٣٩ — إِنَّ الرِّبَّيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

== من الإعراب ابن هشام في معنى اللبيب ، وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة «أى» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع — وهو طول الصلة — متحققاً ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال ، فنظن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الهمزة ولا في كأن ولعل ولكن ، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة ، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع : واجب وذلك في ليت ، ونادر وذلك في إن ، ويمتنع وذلك في الأربعة البواق ، وحجته في كل ذلك الوقوف عندما سمع من العرب ، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالها بما الكافة ، قياساً لما لم يسمع عن العرب على مسمع ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في لعل إذا اتصلت بما الكافة ، لأنها أقرب هذه الأحرف إليها بليت حتى إن بعض النحاة يزعم أن لعل قد تتضمن معنى ليت فتأخذ حكمها ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى (فأطلع إلى إله موسى) زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن لعل معنى ليت ، لأن قبل ذلك (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض) وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكأن ، لقرب كل منهما من ليت ، فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها .

١٣٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وليس هو بثابت في ديوانه ، ولا في زيادات الديوان . =

وَيُعْطَفُ بِالرَّفْعِ بِشَرْطَيْنِ<sup>(١)</sup> : استكمال الخبر ، وكون العامل « أن »

== اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخریف وبالصيف - وهو جمع صيف - أمطارهن ، وتقول العرب : ربعا ، وخرفنا ، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثين - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانيها القيظ ، وفيه تكون حرارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الربيع « الجود » - بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فдал مهملّة - هو المطر الغزير ، ويروى في مكانه « الجون » بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه ؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء « أبي العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه للمقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن « الجود » نعت للربيع « والخريفا » معطوف بالواو على الربيع « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بإلياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوبا » الواو حرف عطف ، والصيوبا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن ، قبل أن يحىء بخبر إن الذي هو قوله « يدا أبي العباس » وقوله « الصيوبا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنث تعلم أن التوابع خمسة : وهى النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل - ومتأخرو النعاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التوابع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمى والزجاج والقراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق =

أو « إن » أو « أَلَيْسَ » نحو ( أَنْ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ )<sup>(١)</sup> ،  
وقوله :

— ١٤٠ — \* فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيبَةَ وَالْأَبْ \* \*

== بمنع ولا بإجازة ، وهالك عبارة ابن مالك في التسهيل « والنعت وعطف البيان والتوكيد كاللنسوق عند الجرعى والزجاج والفراء » ا هـ . وهالك نص عبارة الرضى ( ١٣٥٤/٢ ) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كاللنسوق عند الجرعى والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنعا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لا فارق » ا هـ ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النعاة قد أجازوا الإتيان على المحل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فعمل ما لم يسمع على ما سمع جائز ، وقد يقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا ، ومضى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لا قياس مع الفارق بين القيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان للنعت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لئلا يقع الحكم على مجهول .

ومما حملة الزجاج على هذا قوله تعالى ( قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب ) جعل جملة ( يقذف بالحق ) خبر إن ، وجعل ( علام الغيوب ) بالرفع - نعتا لربى الذى هو اسم إن ، نظرا إلى المحل .

وليس هذا الإعراب متعينا في هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون ( يقذف ) خاليا من الضمير ، ويكون ( علام الغيوب ) فاعلا يقذف ، غاية ما فى الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن ( ربى ) و ( علام الغيوب ) معناهما واحد ، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة البتة بمرادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومضى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال .

( ١ ) من الآية ٣ من سورة التوبة ( براءة )

١٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

= \* فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ \* \*

( ٢٣ — أوضح المسالك ١ )

== وقد أنشد أبو علي الفارسي هذا البيت ولم ياسبه إلى قائل معين ، ولم تقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « النجبية » أراد القى تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن المعلن من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهي منجية ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيباً ، أى كريماً » اهـ . فأما النجبية في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول « فإن لنا الأم النجبية أولادها » حذف المضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناء على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لثام الأولاد ، فليس أبونا وأمننا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : « فن » اسم شرط جازم مبتدأ : مبنى على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط « لم ينجب » جازم ومجزوم « أبوه » أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه « وأمه » الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب . وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبريك « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « الأم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجبية » صفة للأم « والأب » الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لأن ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها ==



وقوله :

١٤١ - \* وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ \*  

---

== وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم ، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكننا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر ، وجعلنا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير المستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لتوافق مذهب الجهمية من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل وانتصر له - وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي ، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك ، ونبين لك ما يفيد ظاهرها ، وما ينبغي أن تحمل عليه .  
١٤١ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

\* وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي النَّسَامِي خَوْوَلَةً \*

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزم إلى قائل معين . وقد بحثت فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللمعة : «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية المفاخر والمرتبات «يبتغى» يطلب «مجد» المجد : الكرم «إجلال» هو التعظيم «للتسامي» التعاضد والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويرى في مكانه «العالى» «خوولة» الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خوولة، ==

ومثله : العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .  
 للعنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى  
 أعمامه لم يكن أحد أعلى منه نفرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .  
 الإصراب : « ما » حرف نفى « قصرت » قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث  
 « فى ، فى التسامى » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤولة » فاعل قصر ، مرفوع  
 بالاضمة الظاهرة « لكن » حرف استدراك ونصب « عمى » عم : اسم لكن منصوب  
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لكن  
 وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والخال » الواو حرف عطف ، الخال : مبتدأ  
 وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والخال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره  
 معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على  
 الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاله أن « الخال » معطوف على محل  
 « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والخال » حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم لكن  
 الذى هو قوله « عمى » بعد أن جاء بخبر لكن الذى هو قوله « الطيب الأصل » .  
 وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناطم فى الألفية — وهو  
 ما ذكره ابن هشام تبعاله — أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف  
 مفرد على مفرد ، ولكننا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور  
 ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف  
 الجمل ، أو للمرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن فى الخبر المتقدم  
 ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام  
 ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك .

وقد وعدناك آنفا بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نفى لك  
 بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق  
 بالواو العاطفة مرفوعا ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد ( ١٤٠ ) وكما فى =

= هذا الشاهد ، وثبت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخرجه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الثعلبي ، وابن أبي الربيع ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لاقبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والمبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر المنساق إلى الدهن من كلام شيخ النحاة سيويه ، وإنما نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر - وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطلع على كلام محقق البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد =

والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذِفَ خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أُمْرَأَةٍ » بالرفع ؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ .

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تَمَسُّكًا بنحو ( إن الذين آمنوا والذين هادوا الصابئون )<sup>(١)</sup> ، وبقراءة بعضهم ( إن الله وملائكته يصلُّون على النبي )<sup>(٢)</sup> وبقوله :

— ١٤٢ — \* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا كَفَرِيبُ \*

= على مفرد ، ولكنه ينحل - على سبيل التفصيل إلى أربعة آراء ، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر إن متى كان بما يتحمل الضمير ، قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه « وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر معذوف ، وثانيها أنه مرفوع بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن في موضع رفع ، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه ، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير ، وكل من قال بشيء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول ، ومن قال بالاستثناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا معذوفا مثل خبر الأول ، وعلى هذه المذاهب بفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات ؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر معذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم إن ، أو على إن وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات » اهـ المقصود منه .

(١) من الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

١٤٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ \*

= وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو الدباس محمد بن يزيد المبرد في كامله ونسبها إلى ضابي بن الحارث البرجى ، يقولها وهو عبيس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه .

اللمة ؛ « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون الحاء المهمل - المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر المعنى أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملة ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتعسر على غربته ، ويتعذر على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإني غريب في بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رجل : اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر بك « فإني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف نوكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلى ، مثلاً « لغريب » اللام لام التوكيد ، غريب : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإني وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذى هو « قيار » على اسم إن النصب الذى هو ياء المتكلم ، قبل أن يجاء بخبر إن الذى هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائى فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى فى كل كلام ما يناسبه ،  
ففى بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر المبتدأ ، لأن  
هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على  
الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة للام الابتداء مما  
لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة فى هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجمعه واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب فى جملة  
صالحة من الشعر وفى بعض الشر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب  
وقبل خبرها ، ومنه قول ضائب بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذى نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهِمْ كَلْفَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد ( ١٤٥ ) الآتى :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ      فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله  
تعالى ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ) والثانية قراءة بعضهم : ( إن الله  
وملائكته يصلون ) برفع ( ملائكته ) . وقد اختلف النحاة فى تخرىج ذلك ، فذهب  
الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ،  
وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره  
المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها  
وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حيث لا محل لها معترضة بين  
اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها  
من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير  
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت فى عبارة  
ابن مالك التى أقرناها لك فى شرح الشاهد رقم ( ١٤١ ) أنه نقل مذهب الكسائى  
والفراء ولم يوافقهما على ما ذهب إليه ، وأوماً إلى أن الشواهد التى يتوهم أنها موافقة لمذهبهما  
هى فى الحقيقة مخرجة على غير ما ذهب إليه ، وهو ما ذكرناه لك .

وقوله :

\* وَإِلَّا فاعلمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ مُبْكَاةٌ \*

١٤٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإِلَّا فاعلمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ مُبْكَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم - بخاء وزاى معجمتين - .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بنى فلان يبنى بغيا ، وبنى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلمة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لفعلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعلموا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التى تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « فى شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلموا أنا بغاة مدة بقائنا فى هذه الحياة وأنا فى شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطوف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذى هو « نا » قبل أن يأتى بخبر أن الذى هو قوله « بغاة » وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائى والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائى فيطلق فى هذا الكلام إطلانا ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبليا ، وأما الفراء فيجيز هذا فى حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط القراء — إذا لم يتقدم الخبر — خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة .

وخرّجهم المانعون على التقديم والتأخير ، أى والصائبون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ — . . . . . فَإِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى — دَنِفَانِ

= كان اسم إن خفي الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذى أمر بنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه فى الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلِيَّ، هَلْ رِبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وبحسب عنه فلم أعثره على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « طب » بثلاث الطاء المهملة — هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — يكسر الطاء فى المضارع أو ضمها — وتطبب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعلناه وتظهره ، والهوى : العشق ، وفعله هوى بهوى — مثل علم يعلم — فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب « دنفان » مثنى دنف — بفتح الدال وكسر النون — صلة مشبهة من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وهو المرض الملازم الخامر ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف — بفتح فكسر — ودنف — بفتح الدال والنون — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة — والثانى من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وياء التثنية مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فَإِنِّي » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسم « وَأَنْتُمَا » الواو حرف عطف ، أنما : مبتدأ « وَإِنْ » الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =



ويتعين التوجيه الأول في قوله :

\* فإني وقيار بها لغريب \* (١)

ولا يتأتى فيه الثانى لأجل اللام ، إلا إن قُدِّرَتْ زائدة مثلها في قوله :

== بالهوى ، إن : حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم محذوف. النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق ب«تبوحا» «دنفان» خبر المبتدأ. الذى هو أنتما - مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإني دنف وأنتا دنفان .

ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن . ويكون خبر المبتدأ محذوفاً لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه أفراداً وثنية وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مشى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون «وأنتا» معطوفاً على ياء المتكلم في « فإني » ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، وستعرف حقيقة في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإني وأنتان دنفان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أنتا » مبتدأ خبره قوله « دنفان » ويكون خبر « إن » محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام : فإني دنف وأنتا دنفان .

والسبب في ذلك أن قوله « دنفان » لا يصلح أن يكون خبراً لإن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والثنى لا يصلح أن يكون خبراً عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولاً - وهو أن يكون « دنفان » خبراً عن المعطوف الذى هو أنتا ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٣ الذى سبق شرحه قريباً ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإني لغريب وقيار غريب .

والسر في ذلك أن قوله « لغريب » مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر « إن » ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا في محله ، وكل ذلك مبني على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقرره قريباً .

\* أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ \* (١)

والثاني في قوله تعالى (وملائكته) (٢) ولا يأتني فيه الأول لأجل الواو في (يصلون) (٣) إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في (قَالَ رَبُّ أَرْجُمُونِ) (٤).

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني (٥) تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا كَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا كَيْسُ فِي بَلَدَةٍ كَيْسَ بَهَا أَنْيَسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام في قوله «لعجوز» قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر «إن» المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام في قوله «لغريب» في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لأن على ماقررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال زيادتها في «لعجوز» صح أن يكون قوله «لغريب» خبر المبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لا داعي إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة : إن المكسورة ، وأن للمفتوحة ، وكان ، يعني أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من شطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

\* إِلَّا الْيَعْفَرُ وَإِلَّا الْيَعِيسُ \*

ووقع في ديوان جرير العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعَ الْمَنْزَلَ يَا كَيْسُ يَغْتَسُّ فِيهِ السَّيْمُ الْجُرُوسُ

الذُّبُّ أَوْ ذُو لِبْدِي هُمُوسُ وَبَلَدَةٍ كَيْسَ بَهَا أَنْيَسُ =

= إَلا الِيعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

\* كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَسُورُ الِئِيسُ \*

اللغة : « ليس » اسم امرأة « يعيس » يطلب ما يأكل « الجروس » بزنة صبور - هو الشديد الصوت « الذئب » بدل من السبع الجروس « ذولبد » بمعنى به الأسد ، والبد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع لبدة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الشعر « هموس » هو الخفيف الوطء « ليس بها أنيس » يريد ليس بها إنسان « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهى التى يخالط بياضها شئ من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل « ملع » فيه لمع بياض وسواد « كنوس » داخلة فى كناسها ، والكناس - بزنة الكتاد - بيت الظبي فى وسط الشجر « الجوارى » جمع جارية « ليس » جمع ميساء ، وهى التى تتبحر فى مشيتها .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنداءى به محذوف ، والتقدير : يا هذه « ليتى » ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معى ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وذوهاب الفراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد بالليت « يا » حرف نداء « ليس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « فى بلدة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « ليس » فعل ماض ناقص « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله « وأنت » بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم « ليت » المنصوب عملا وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية « ليت » بلسكن وإن وأن فى جواز العطف بالرفع على اسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدرُوا « أنت » مبتدأ حذف خبره للعلم به من =

وخرج على أن الأصل « وأنت معي » والجملة الحالية ، والخبر قوله « في بلدة »<sup>(١)</sup>.



فصل : تُخَفَّفُ « إن » المكسورة لثقلها ، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو ( وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ )<sup>(٢)</sup> ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل نحو ( وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ )<sup>(٣)</sup> ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهمة<sup>(٤)</sup>

المقام ، والتقدير « وأنت معي » وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « ونذر نحو سعيد مستقراً في هجر » ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسماً للبت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، واللام في « لما » لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من « لما » لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليؤفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين =

فارقة بين الإثبات والنفي ، وقد تُغني عنها قرينة لفظية نحو « **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** » أو معنوية كقوله :

١٤٦ - \* **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ** \*

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو على الفارسي ، وابن جني ، وابن أبي العافية ، وابن أبي الريبع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر . لكنها تدخل على المفعول به كما في « **إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا** » ( ش ١٤٧ )

١٤٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ** \*

والبيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته « أبو نهر » ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه .

اللافة : « **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيْمِ** » يروى في مكانه « **وَنَحْنُ أَبَا الضَّيْمِ** » وأبابة : جمع آب ، وهو اسم فاعل من **أَبَى** ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « **مَالِكٌ** » هو اسم أبى قبيلة الشاعر ؛ فإن ، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نهر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرويل بن ثعل بن عمرو بن عمرو بن طيء « **كرام المعادن** » طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « **أَنَا** » مبتدأ « **ابْنُ** » خبره ، وهو مضاف ، و « **أَبَا** » مضاف إليه ، وأبابة مضاف ، و « **الضَّيْمِ** » مضاف إليه « **مِنْ آلِ** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر في الخبر ، وآل مضاف ، و « **مَالِكٍ** » مضاف إليه « **وَإِنْ** » مخففة من الثقيلة « **مَالِكٍ** » مبتدأ « **كَانَتْ** » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « **كرام** » خبر كان ، وكرام مضاف و « **المعادن** » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ** - إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب =

وإن ولي « إن » المسكورة المخففة فعلٌ كثرَ كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو  
( وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك )<sup>(١)</sup> ( وإن نظنك لمن الكاذبين )<sup>(٢)</sup>  
وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو ( وإن كانت آسية )<sup>(٣)</sup> ( إن كذبت  
لتردين )<sup>(٤)</sup> ( وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين )<sup>(٥)</sup> ، ونذر كونه ماضياً  
غير ناسخ كقوله :

١٤٧ — \* شئت يمينك إن قتلت لمسلماً \*

= في خبر المبتدأ الواقع بعد « إن » المسكورة الهمزة المخففة من الثقلة إذا أهملت ،  
فرقنا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى  
ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح  
وافتنخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على اللم ، فلو حمل عجز البيت  
عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية  
لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهى قبيلة دنيئة الأصول ،  
فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي  
ارتسكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إن كنت قاضي تمني يوم بينكم

لؤلؤ تمثوا بوعيد غير مكذوب

ألا ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبائه ، فلو حملت

« إن » فى صدر البيت على النفي فسد هذا المعنى ، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

ولا يُقاس عليه : « إن قام لأنا ، وإن قعدَ لزيدٌ » خلافاً للأخفش ،  
والكوفيين<sup>(١)</sup> ، وأنذرُ منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إن يزيّنك  
لنفسك ، وإن يشينك كهية »<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

### \* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ \*

والبيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية — وهى بنت عم  
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو  
على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين ، وهى اللام  
الأولى — « حلت عليك » أى : نزات بك ، ويروى فى مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل  
شل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما »  
اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث  
« عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل  
ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يميزون تخفيف « إن » المؤكدة ، ويميزون  
مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما ، ولكن  
المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى معنى اللبيب —  
أنهم لا يجوزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون من تخفيفها  
على أن « إن » نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فعنى « إن قام لأنا » هو  
عين معنى « ما قام إلا أنا » ، والتحقيق أن الكوفيين يميزون هذا التعبير ، لكن على  
وجه آخر هو ما ذكرناه ، لاطى الوجه الذى ذهب إليه البصريون .

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبثتم  
قليلًا » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لحاطبا » .

(٢) ومجئ المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه ، بإجماع النحاة  
على ذلك .

فصل : وَتُخَفَّفُ « أن » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً ، فأما قوله :

١٤٨ - بِأَنْكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

== وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن الخفيفة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك في حال إهالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تحمل »  
الثاني : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام ، نحو « إن زيدان يقوم »  
والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو أعملت نحو « إن زيدا قائم » ويجوز « إن زيدا لقائم »

١٤٨ - هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى أخاها عمرا اللقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مرث عديدة ، والنحاة يستشهدون بأبيات من مرثيتها فيه ، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن ( انظر الشاهد ٢٢ فيه ) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولا .

اللمعة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » في بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ . إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالَا

والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأَنْكَ كُنْتَ الرَّبِّيْعَ الْمَرِيحَ وَكُنْتَ لِمَنْ يَعْصِيكَ الثَّمَالَا

المرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفد زادهم . وشمالا - بفتح الشين - ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من الضمير المستتر في هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثير نفثه ، واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث ==



للطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى ينبته الطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « مريع » بفتح الميم أو ضمها - وهو الحصب ، وتقول : مرع الوادى - بفتح الراء أو ضمها أو كسرهما - مراعة ، إذا صار ذا كلاً ، وتقول : « أمرع » أيضاً « الثمالة » بزنة الكتاب - وهو الذخر والعيث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث : معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على الفتح فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالثمال الآتى ، والكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثمالة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالة » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفاً ، والجمهور على أن ماخالف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيويه ، وارتضاء ابن الحاجب ، فى كل من الجملتين - على هذا المذهب - شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفى قولها ، « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيويه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى عجيء خبر أن المخففة من الثقيلة مفرداً ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلمها جامد أو دعاء لم تحققج فاصل نحو ( وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١)</sup> .  
 ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى )<sup>(٢)</sup> ( وَانْظُرْ إِلَى أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا )<sup>(٣)</sup> ،  
 ويجب الفصل في غيرهن<sup>(٤)</sup> بقد ، نحو ( وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا )<sup>(٥)</sup> ، أو تنفيس  
 نحو ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ )<sup>(٦)</sup> ، أو نفى بلا ، أو إن ، أو لم ، نحو ( وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة المكي :

أَضْعَفَ وَجْدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْهَوَى إِلَى أَحَدٍ  
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال للحجاء الخبر جملة  
 دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشر كما في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله  
 تعالى ( أَنْ يورك من في النار ومن حولها ) .

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم  
 يكن جملة اسمية أو فعلية فعلمها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها - أمران :  
 أولهما أن يكون ذلك الفصل عوضا عما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ،  
 وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع السكسورة دفعا للالتباس  
 بأن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لاتدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا  
 على فعل الدعاء ، لم يجيشوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم بآمن من الالتباس الذي  
 يحذرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا السكسان مما لاتأتى فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم  
 يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد

استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر :

=

أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً<sup>(١)</sup> ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)<sup>(٢)</sup> ،  
 (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)<sup>(٣)</sup> ، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ)<sup>(٤)</sup> ،  
 وَيَنْذُرُ تَرْكُهُ ، كقوله :

— ١٤٩ — \* عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَبَجَادُوا \*

= وَعَلِمَ فَعَلِمُ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا  
 وقول قيس بن رفاعه :

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَأَعْتَرَفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرًا

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ \*

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » حرف تأكيد ونصب مخففة من الثقيلة  
 واسمها ضمير الشأن محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ،  
 وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة « فجادوا » فعل وفاعل  
 « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب  
 فاعل ، وقبل مضاف و« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه « بأعظم »  
 جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و« سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة  
 وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون »  
 ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين « أن »  
 وجملة الخبر .

ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين ، وقول ابن الناظم  
 « إِنَّ الْفَصْلَ بِهَا قَلِيلٌ » وَهَمْ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها ، وأوجب الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها المؤلف للترقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت مخففة من الثقيلة ، وزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه هنا كما لم تنصبه في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْسُكُمَا مِثْلَ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا  
 وكما لم تنصبه في قول الله تعالى : ( لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ) في قراءة من قرأ برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد مصدرية مهجلة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بمحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لفتين مختلفتين في بيت واحد .

(١) أصل هذا الوهم أن الناظم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة ومجمله خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو » ثم قال في ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجيء « لو » في الكلام العربي فاصلاً قليل ، وليس هذا الفهم مستقيماً ، بل مجيء « لو » فاصلاً في الكلام العربي للصحيح كثير ، ويكفي في الدلالة على فصاحته أنه ورد في القرآن الكريم كآلية التي تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه ( وأن لو استقاموا على الطريقة ) ، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل هذا تفسيرا وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله والذي رأيته يعنى في شرح ابن الناظم على ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة في الفهم الذي قرره =

فصل : وتخفف « كَأَنَّ » فيبقى أيضا إعمالها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

١٥٠ — \* كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءَ خُلْبٍ \*

= المؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن الخفيفة وبين الفعل بالو ، وإلى ذلك أشار بقوله : وقليل ذكر لو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء - الواقع بعد أن المفتوحة المهمزة إما مثبت وإما منفي ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضيا وإما أن يكون مضارعا ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت يفصل بقَد ، نحو ( ونعلم أن قد صدقتنا ) .

والمضارع المثبت يفصل بالسَّيْنِ نحو ( علم أن سيكون ) أو بسوف كما في البيت « أن سوف يأتي كل ماقدرا » .

والماضى المنفي يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفي يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف لثلاثهن .

وأما لو فتكون فاصلا مع الماضى نحو ( وأن لو استقاموا ) ومع المضارع نحو ( أن لو نشاء ) وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفي ، وهو يهـ مع النوعين .

١٥٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَـ — دَارٌ يَبِّ إِذَا دَعَاَهَا أَقْبَلَتْ لَا تَغْلِبْ

وفى اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافا نذكره في لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى غلها « أعيس » هو الذى لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المشددة جميعا - =

== وهو بياض يخاطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملاً أعيس « هدار » صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدار - بوزان ضرب يضرب ضرباً - وهديراً ، إذا صوت في غير شقة شقة ، وفي أمثالهم « كالمهدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويحلب وليس وراء ذلك شيء « يبب » الباء جارة ، وبب : حكاية صوت البأية ، وهي هدير الفحل « لاتئب » لاتئزى ولا تستعنى « ويرديه » مثق ويرد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما ويردان « رشاء » هو بكسر الراء بزنة الكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النحاة ، وقال الشبغ خالده : « وهو مفرد لامثني ، وصحح الصغاني - بالنعين المعجمة - أنه مثني » اه . قال أبو رجاء عما الله عنه : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح الثنية أنه رأى اسم كأن مثني فأراد أن يشبه المثني بالمثني « خلب » أصله بضم الحاء وإسكان اللام ، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبشر البعيدة القعر ، فيكون الرشاء مضافاً إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز في « رشاء خلب » وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف المميز إلى التميز في نحو « خاتم حديد » إلا أن هذا الوجه لا يجوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون « خلب » نعتاً بتأويله المشتق وكأنه قال : رشاء غليظ ، وشيء آخر لا يجوز في البيت بسببه أن يكون « خلب » تمييزاً ، على الراجح ، لأن التميز منصوب ، والمنصوب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الكوفيون والأخفش - لا يمتنع على مذهبهم جعله تمييزاً كما تجعل حديداً في قولك « هذا خاتم حديد » .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل « ويرديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثني ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ويرديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعاً ، وجاء بخبرها مفرداً : أي غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في ==

وقوله :

١٥١ — \* كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ \* .

يروى بالرفع على حذف الأسم — أى : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أى : كَأَنَّ مَكَانَهَا — وبالجر على أن الأصل كظَنِيَّةٍ ، وَزَيْدٍ « أن » بينهما .

« كَأَنَّ » من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف « أن » التي يجب عند الجمهور في اسمها ألا يكون مذكوزا ، وفي خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيها تقدم .  
١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَيَوْمًا نُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ \*

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم اليشكري — ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكري . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ثاء مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر .

اللغة : « توافينا » تحيثنا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العضاء .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتي « توافينا » توافى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مخفف من المنقل « ظنية » يروى بالرفع وبالنصب وبالجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كَأَنَّ محذوف وظنية خبر كَأَنَّ ، والتقدير : كَأَنَّهَا ظنية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظنية اسم كَأَنَّ ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كَأَنَّ ظنية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه المقلوب ، وقدره قوم — وتبعهم المؤلف هنا — كَأَنَّ ظنية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من « كَأَنَّ » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظنية : مجرور بالكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود =

وإذا حُذِفَ الأَسْمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتاج لفواصلٍ ، كقوله :

— ١٥٢ — \* كَأَنَّ نَذْيَاهُ حُقَّانٌ \* .

= إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ ظبية » على روايق الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز في اسم « كَأَنَّ » التخفة من الثقلة أن يكون مذكورا في الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها ( أى المرأة ) ظبية . قال الأعمى الشاعري : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كَأَنَّ ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكَأَنَّ ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كَأَنَّ ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من المخرج ، ويروى صدره هكذا :

\* وَوَجْهٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ \*

ويروى صدره :

\* وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ النَّحْرِ \*

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيديويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) ، ولم يلبسوها اللغة : « وصدر » قد روى سيديويه في مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره في مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تسكون الهاء في قوله « نذيه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » . بتقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : كَأَنَّ نَذْيَ صاحبه ، محذوف المضاف - وهو الصاحب - وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » ، مضى لأنه ناصع البياض « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق - بضم الحاء - وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

=



وَأِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً فَصَلَّتْ يَلَمْ أَوْ قَدْ ، نَحْوُ (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) <sup>(١)</sup> ، ونحو قوله :

١٥٣ - لَا يَهْوُلُكَ اضْطِلَالُهُ لَطَى الْحَرْبِ  
بِ ؛ فَمَحَذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَا

== وَتَذِيَاً مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِيسِيَّةِ  
والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد ، وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « و صدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولها صدر » والأكثرون على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، و صدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كَأَنَّ » مخففة من الثقيلة « ندييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « ندياه حقان » - وهى الرواية التى عليها استشهاد المؤلف هنا - فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر « كَأَنَّ » واسم كأن ضمير شأن محذوف ، وجملة « كَأَنَّ » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ فى أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ ندييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين : إحداهما بنصب « ندييه » بالياء المفتوح ما قبلها - على أنه اسم « كَأَنَّ » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها وجبىء خبرها جملة .

وثانيتها - وهى المعتبرة هنا عند المؤلف - برفع ندييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجاز به بعض النحاة على رواية « كَأَنَّ ندياه » من أن يكون « ندياه » اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين : أحدهما أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .  
(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

١٥٣ - هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين . =

= اللغة : « يهولئك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطليها ، ونقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصلبها ، وصلب بها - مثل رضى رضى « لظى » الحرب « نارها ، وأراد بها شدائدتها ومكروهااتها » محذورها « ما يحذر من أمرها وما يتحذر عنه » ألما « ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والحوض في مكارهها ، ويقول له : لا تنزع من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحذر منه من مشافها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجترأ عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولئك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لاعمل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائية العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المنقل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاعمل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك =

مسألة — وتخفف « لَيْكِنْ » فتمهل وجوباً ، نحو [ وَلَيْكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ ]<sup>(١)</sup>  
يعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال .

\*\*\*

= أن يكون الفعل مضارعاً ، لأن « لم » لا تدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى :  
(مر كأن لم يدعنا إلى ضرر مسه) وقوله عز شأنه : ( كأن لم بغنوا فيها) وقول الشاعر :

كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا  
أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَسَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدى :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْعُمُيُونِ أُنَيْقٍ  
مَضَى فَكَأَن لَمْ يَفْنِ بِالْأَمْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخُلُقٍ  
وقول الآخر ، وأنشده القالى فى أماليه ١ / ١٠ :

فَدَارَتْ رَحَانًا يَفْرُسَانِيهِمْ فَعَادُوا كَأَن لَمْ يَكُونُوا رَمِيًّا  
وقول العطوى فى مريثة أخيه :

كَأَن لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرٌ خِلٍّ وَصَاحِبٍ  
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ الْقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبرا المكان المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبياني :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَن قَدْ  
أراد : وكأن قد زالت ، لحذف الفعل وهو ينويه .

وبما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه فى شرحها تعلم أن اسم « كأن »  
المخففة ، لا يلزم فيه أن يكون ضميرا ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير  
شأن وقد يكون ضمير غيبة ذى مرجع ، وقد يكون اسما ظاهرا .  
(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

تم الجزء الأول - بحمد الله وتوفيقه - صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

## فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام  
وكتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	كلنا ابن خلدون عن ابن هشام	٢٩	يبنى الاسم إذا شبه الحرف، وأنواع
٤	خطبة مؤلف « عدة السالك »		شبه الاسم للحرف ثلاثة
٦	ترجمة العلامة ابن هشام	٣٤	ما سلم من شبه الحرف فمعرب ، وهو
١٠	خطبة « أوضح المسالك »		ضربان : ما يظهر إعرابه ، ومالا
	باب شرح الكلام		يظهر إعرابه
	وشرح ما يتألف الكلام منه	٣٦	الفعل ضربان : معرب ، ومبني
١١	بيان معنى الكلام ، وأقل ما يتألف	٣٨	أنواع البناء أربعة
	منه ، ومعنى الكلم	٣٩	معنى الإعراب ، وأنواعه
١٢	النسبة بين الكلام والكلم	٣٩	لأنواع الإعراب علامات أصول ،
١٣	معنى القول : ومعنى لغوى للكلمة		ولها علامات فروع واقعة في سبعة
١٣	للأسم خمس علامات :		أبواب
١٣	إحداها الجر ، وبيان المراد به		— أولها : الأسماء الستة ، ولغات العرب
١٤	ثانيتهما التنوين ، وهو أربعة أنواع		في إعرابها
١٩	ثالثتها النداء ، وبيان المراد به	٥٠	ثانيها : المثنى ، وما ألحق به
٢٠	رابعتها أل غير الموصولة	٥١	ثالثها : جمع المذكر السالم وما
٢٢	خامستها الإسناد إليه		ألحق به
٢٢	للفعل أربع علامات :	٦٣	حركة نون المثنى ونون جمع المذكر
٢٥	علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من		السالم ، وما فهمما من اللغات
	علامات الاسم ولا علامات الفعل	٦٨	رابعها : الجمع بالالف والتاء وما ألحق به
٢٧	الفعل ثلاثة أنواع	٧٢	خامسها : الاسم الذي لا ينصرف
	باب المعرب والمبني	٧٤	سادسها : الأفعال الخمسة
٢٩	الاسم ضربان : معرب ، ومبني	٧٦	سابعها : الفعل المضارع المقتل الآخر

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨١	ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان من الأسماء ، وما تقدر فيه حركتان ، وما تقدر فيه حركة واحدة من الأفعال	١٢٧	الإشارة إلى المكان
٨٢	باب النكرة والمعرفة	١٣٧	باب الموصول
٨٣	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	١٣٧	الموصول ضربان : حرفي ، واسمي
٨٣	المعرفة سبعة أقسام	—	الموصلات الحرفية
٨٣	أولها : الضمير	١٣٩	الموصول الاسمي ضربان : نص ، ومشارك ، وبيان النص منها
٨٣	ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر ، وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل	١٤٧	الموصول المشترك ستة ألقاظ
٨٦	ينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام	١٦٤	كل الموصولات تفقر إلى صلة ، وشروط الصلة
٨٧	ينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا ومستتر جوازا	١٦٦	الكلام في حذف العائد من الصلة إلى الموصول
٨٩	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين	باب المعرفة بالأداة	
٩٠	مق تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل	١٧٩	أداة التعريف ، وبيان أنواعها
٩٧	يستثنى من هذه القاعدة مسألان	١٨٠	ترد أل زائدة ، وزايدات على نوعين
١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم	باب المبتدأ والخبر	
باب العلم		١٨٤	تعريف المبتدأ ، وهو نوعان
١٢٢	العلم نوعان : جنسي ، وشخصي	١٩٤	تعريف الخبر ، وأنواعه
١٢٢	العلم الشخصي ، ومساها	٢٠٣	لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت
١٢٣	ينقسم العلم إلى مرتجل ، ومنقول	٢٠٦	تأخر الخبر وجوبا
١٢٤	وينقسم إلى مفرد ومركب	٢١٢	تقدم الخبر وجوبا
١٢٦	وينقسم إلى اسم وكنية ولقب	٢١٦	جواز تقدم الخبر وتأخره
١٣٣	مسمى علم المجلس ثلاثة أنواع	٢١٧	حذف المبتدأ جوازا أو وجوبا
باب أسماء الإشارة		٢٢٠	حذف الخبر جوازا
١٣٤	ألقاظ الإشارة	—	حذف الخبر وجوبا
١٣٦	الإشارة إلى البعيد	٢٢٨	تعدد الخبر لمبتدأ واحد
		باب كان وأخواتها	
		٢٣١	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة للعمل
		٢٣٨	وهي على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٢	توسط أخبارهن	٣٠٢	عمل هذه الأفعال ، وشرطه
٢٤٤	تقديم أخبارهن	٣١٨	هذه الأفعال ملازمة للماضي إلا أربعة
٢٤٨	إبلاء هذه الأفعال معمول خبرها	٣٢٣	ما تختص به عى واخلاق وأوشك
٢٥٣	تجىء هذه الأفعال تامة		باب إن وأخواتها
٢٥٥	تختص كان بأمور : منها زيادتها	٣٢٦	عملها ، وعددها
٢٦٠	ومنها : أنها تحذف ، وذلك على	٣٣٤	تتمين إن المكسورة في عشرة مواضع
	أربعة أضرب	٢٣٧	تتمين أن المفتوحة في تسعة مواضع
٢٦٨	ومنها : جواز حذف النون من مضارعها	٣٣٨	يجوز الوجهان في تسعة مواضع
	الحروف المشبهة بليس	٣٤٤	تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء
	ما ولا ولات وإن النافيات	٣٤٧	دخول ما الزائدة على هذه الأحرف
٢٧٤	تعمل ما عند الحجازيين بشروط	٣٥١	العطف على أسماء هذه الأحرف
٢٨٤	لا ، وشروط إعمالها عمل ليس		بعد استيفاء الخبر ، وقبله
٢٨٧	لات ، وشروط إعمالها ذلك العمل	٣٦٦	تحذف إن المكسورة فيكثر إعمالها
٢٩١	إن ، وإعمالها نادر	٣٦٥	وتحذف أن المفتوحة فيبقى عملها
٢٩٢	زيادة الباء في الأخبار	٣٦٨	تحذف كأن فيبقى عملها أيضاً
	باب أفعال المقاربة	٣٧٤	تحذف لكن فيجب إعمالها
٣٠١	هذه الأفعال على ثلاثة أنواع		

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضاع المسالك »  
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه